المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية

العدد 27 تشرين الاول اكتوبر 2023

رئيس التحرير
الاستاذ الدكتور
ابراهيم سعيد البيضاني

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة تصدر عن
الاتحاد الدولي للمؤرخين
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية

ISSN:2707-8183

https://int-historians.org/magazine-ijhss

International jounral of historical and social studies

No: 27 October 2923

محتويات العدد 27

ت	اسم المؤلف	عنوان البحث	الصفحة
1	المحتويات	المحتويات	1
2	اللجنة العلمية والاستشارية	اللجنة العلمية والاستشارية	2
3	تعليمات وشروط النشر	تعليمات وشروط النشر	3
4	أ. د. صباح كريم رياح الفتلاوي كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة	((المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي بعد عام 2003))	9
5	أ.د. بن صر عبد السلام جامعة بومرداس/ كلية الحقوق الاستاذه بن صر حورية جامعة أم البواقي/ كلية الحقوق	دور التشريعات في مواجهة الجريمة الالكترونية، ومدى مساهمة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة والتقليل منها.	31
6	أ.ابتسامة علوان شفيق الحسيني جامعة المثنى	اثر التجارب البرلمانية في العراق بعد عام 2003 على الاوضاع السياسية في البلاد	57
7	أ.م.د تيسير جدوع علوش السامرائي الجامعة العراقية	موقف الاتحاد السوفيتي من تطور الاحداث اليمنية (1939-1955)	77
8	أ.م.د. بشرى ناصر هاشم الساعدي الجامعة المستنصرية	تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية في العالم العرب القضية الفلسطينية انموذجا" دراسة تاريخية سياسية	105
9	أ.م.د.نسرين فالح حسن جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد	تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي على مستقبل الاوضاع الاقتصادية والسياسية	125
10	**Mrs. Oleinic Ludmila**، Doctor of Political Science, Associate Professor American University of Moldova Chișinau, Republic of Moldova	Republic of Moldova and Transnistria issue in the context of regional security landscape and Russia-Ukraine war	143

هيئة التحرير واللجنة العلمية الاستشارية

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور ابراهيم سعيد البيضاني

نائب رئيس التحرير

الدكتور عثمان برهومي تاريخ تونس

مديرة التحرير

الدكتورة وفاء سمير نعيم اجتماع مصر

الهيئة العلمية

- الاستاذ الدكتور ناهدة حسين علي الاسدي تاريخ العراق
- الاستاذ الدكتورة جنان عبدالجليل هوندي تاريخ العراق
- الاستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة تاريخ جامعة السلطان قابوس
- الاستاذ الدكتور حاجي دوران اجتماع تركيا
- الاستاذ الدكتور علي علام تاريخ جامعة سيدي محمد بن عبدالله المغرب
- الدكتور لحسن أوري تاريخ جامعة سيدي محمد بن عبدالله المغرب
- الدكتور بدر العلوي تاريخ جامعة السلطان قابوس

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية
السياسات والقواعد والاجراءات

ترحب المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاجتماعية البحوث العلمية المكتوبة وفقا للمعايير العلمية في اي من الحقول الدراسات التاريخية او العلوم المساعدة ذات العلاقة ويشمل ذلك كل العلوم نظرا لطبيعة التاريخ كعلم يتناول النشاطات الانسانية كافة مع مراعاة عدم تعارض الاعمال العلمية المقدمة للنشر مع العقائد السماوية، والا تتخذ ايه صفة سياسية والا تتعارض مع الاعراف والاخلاق الحميدة، وان تتسم بالجدة والأصالة والموضوعية وتكتب بلغه سليمه واسلوب واضح.

سياسات النشر

تسعى المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاجتماعية الى استيعاب روافد كل الافكار والثقافات ذات البعد التاريخي ويسعدها ان تستقبل مساهمات الافاضل ضمن اقسام الدورية البحوث والدراسات عروض الكتب عروض الاطاريح الجامعية وتقارير اللقاءات العلمية.

هيئه التحرير

تعطي هيئة التحرير الأولوية في النشر والعروض والتقارير حسب الأسبقية الزمنية الواردة للمجلة، ووفقا لاعتبارات علمية و فنية تراها هيئه التحرير.

وتقوم هيئه التحرير بالقراءة الأولية للبحوث العلمية المقدمة للنشر بالمجلة للتأكد من توافر مقومات البحث العلمي وتخضع البحوث والدراسات والمقالات بعد ذلك للتحكيم العلمي والمراجعة اللغوية.

يحق لهيئة التحرير اجراء التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر لتكن وفق المعيار تنسيق النص في عمودين مع مراعاة توافق حجم ونوع الخط مع نسخه المقال المعياري.

هيئه التحكيم

يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصيه هيئه التحرير والمحكمين، اذ تجري عملية التحكيم السري للابحاث المقدمة وفقا لاستمارة خاصة بذلك.

يستند المحكمون في قراراتهم في تحكيم البحث الى المدى ارتباط البحث بحقل المعرفة والقيمة العلمية لنتائجه ومدى اصاله افكار البحث وموضوعيه ودقه الادبيات المرتبطة بموضوع البحث وشمولها، فضلا عن سلامه المنهج العلمي المستخدم في الدراسة ومدى ملاءمة البيانات والنتائج النهائية لفرضيات البحث وسلامه تنظيم اسلوب العرض من حيث صياغة الافكار ولغة البحث وجوده الجداول والاشكال والصور ووضوحها.

البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون اجراء تعديلات جذريه عليها تعادل الى اصحابها لأجرائها في موعد اقصاه اسبوعين من تاريخ ارسال التعديلات المقترحة الى المؤلف اما اذا كنت التعديلات طفيفة فتقوم هيئه التحرير بإجرائها.

تبذل هيئه التحرير الجهد اللازم لإتمام عمليه التحكيم من متابعه اجراءات التعديل والتحقق من استيفاء التصويبات والتعديلات المطلوبة حتى التوصل الى قرار بشأن كل بحث مقدم من قبل النشر بحيث يتم اختصار الوقت الازم لذلك الى أدني ممكن.

في حاله عدم مناسبه البحث للنشر تقوم الدورية بأخطار الباحث بذلك، اما بالنسبة للبحوث المقبولة والتي اجتازت التحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها واستوفت قواعد وشروط النشر بالمجلة فيمنح كل باحث افاده بقبول بحثه للنشر.

البحوث والدراسات العلمية

تقبل الاعمال العلمية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها وتقديمها للنشر في مجله الكترونيه او مطبوعة اخرى.

يجب ان يتسم البحث العلمي بالجودة والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه متوافقا مع عنوانه.

التزام الكتاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات واقتباس الافكار وعزوها لأصحابها وتوثيقها بالطرق العلمية المتعارف عليها.

اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابه البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع مع الالتزام بعلاقات الترقيم المتنوعة.

اعطاء مساحة واسعة للتحليل والاستنباط والقراءات الفكرية والتوقعات المستقبلية بالنسبة للموضوعات التي تأخذ بعدا تاريخيا سياسيا.

ارشادات المؤلفين (الاشتراطات الشكلية والمنهجية)

ينبغي الا يزيد حجم البحث على ثلاثين 30 صفحه ولا يقل عن 12 صفحة حجم A4 ،مع الالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميا بشكل البحوث بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل ملخص مقدمه موضوع البحث خاتمه ملاحق الاشكال الجداول الهوامش المراجع .

عنوان البحث

يجب ان لا يتجاوز عنوان البحث عشرين 20 كلمه وان يتناسب مع مضمون البحث ويدل عليه او يتضمن الاستنساخ الرئيسي.

نبذه عن المؤلف والمؤلفين

يقدم مع البحث نبذه عن كل مؤلف في حدود 50 كلمه تبين اخر درجة علمية حصل عليها واسم الجامعة والكلية والقسم التي حصل منها على الدرجة العلمية والسنة والوظيفة الحالية والمؤسسة او الجهة او الجامعة التي يعمل لديها والمجالات الرئيسية لاهتماماته البحثية مع توضيح عنوان المراسلة العنوان البريدي وارقام التليفون الموبايل الجوال والفاكس.

صور شخصية

ترسل صوره واضحة لشخص الكاتب لنشرها مع .

ملخص البحث

يجب تقديم ملخص باللغة الانكليزية للبحوث والدراسات باللغة العربية في حدود 100 الى 150 كلمة، اما البحوث والدراسات باللغة الإنجليزية يرفق معها ملخص باللغة العربية في حدود 150 الى 200 كلمة.

الكلمات المفتاحية

الكلمات التي تستخدم للفهرسة لا تتجاوز عشره كلمات يختاره الباحث بما يتواكب مع مضمون البحث وفي حاله عدم ذكرها تقوم هيئه التحرير باختيارها عند فهرسة المقال وادراجه في قواعد البيانات بغرض ظهور البحث اثناء عملية البحث والاسترجاع على شبكه الانترنيت.

مجال البحث

الإشارة الى مجال تخصص البحث المرسل العام والدقيق.

المقدمة

تضمن المقدمة بوضوح دواعي اجراء البحث والهدف وتساؤلات وفرضيات البحث مع ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة.

موضوع البحث

يراعي ان تتم كتابة البحث بلغة سليمه واضحه مركزة، وبأسلوب علمي حيادي وينبغي ان تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحه وملائمه لتحقيق الهدف وتتوفر فيها الدقة العلمية مع مراعاه المناقشة والتحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيدا عن الحشو تكرار السرد.

الجداول والاشكال ينبغي ترقيم كل جدول شكل مع ذكر عنوان يدل على فحواه والإشارة اليه في متن البحث على ان يدرج في الملاحق ويمكن وضع الجداول في متن البحث اذا دعت الضرورة الى ذلك.

خاتمة البحث تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى البحث على ان تكون موجزه بشكل واضح ولا تأتي مكرره لما سبق ان تناوله الباحث في اجزاء سابقه من موضوع البحث .

الهوامش

يجب ادراج الهوامش بطريقة الكترونية في اسفل كل صفحة في شكل ارقام متسلسله لكل صفحة، ووفقا لدليل شيكاغو.

حجم ونوع الحروف

تعتمد المجلة الدولية للدراسات التاريخية حرف Sakkal Majalla حجم 20 غامض للعنوان الرئيسي وحجم 18غامض للعنوان الفرعي وحجم 16 غامض للمتن وحجم 14 عادي للهوامش.

عروض الكتب

- تنشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب العربية والأجنبية حديثه النشر.
- يجب ان يعالج الكتاب احدى القضايا او المجالات التاريخية المتعدة ويشتمل على اضافه علميه جديده.

- يعرض الكتاب ملخصا وافيا لمحتويات الكتاب مع بيان اهم اوجه التميز واوجه القصور وابراز بيانات الكاتب كامله في اول عرض اسم المؤلف المحقق المترجم الطبعة الناشر مكان النشر سنه النشر السلسلة عدد الصفحات .
- الا تزيد عدد الصفحات العرض عن 8 صفحات.

عروض الاطاريح الجامعية

- تنشر الدورية عروض الاطاريح الجامعية رسائل الدكتوراه والماجستير التي تم اجازتها بالفعل ويراعي في الموضوعات المعروضة ان تكون حديثه وتمثل اضافة علمية جديدة في احدى حقول الدراسات التاريخية والعلوم ذات العلاقة. وخاصة التي تعالج موضوعات فكرية تاريخية تسهم في وضع اطار نظري لمدرسة تاريخية جديدة.
- ابراز البينات كما وردت في اول العرض اسم الباحث اسم المشرف الكلية الجامعة الدولة سنه الإجازة.
- ان يشمل العرض على مقدمة لبيان اهمية موضوع البحث مع ملخص لمشكلة موضوع البحث وكيفية تحديدها.
- ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وادواته وخاتمة لاهم ما توصل اليه الباحث من نتائج.
- ولا تزيد عدد صفحات عرض الاطروحة او الرسالة عن 8 صفحات.

تقارير اللقاءات التعليمية

- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية سينمار الحديثة الانعقاد والتي تتصل موضوعاتها بالدراسات التاريخية والاجتماعية والانسانية.
- يشترط ان يغطي التقرير فعاليات اللقاء نوه مؤتمر ورشه عمل سينمار مركزا على الابحاث العلمية واوراق العمل المقدمة ونتائجها واهم التوصيات التي يتوصل اليها اللقاء.
- لا تزيد عد صفحات التقرير عن 6 صفحات.

قواعد عامة

ترسل كافه الاعمال المطلوبة للنشر بصيغه وورد, ولا يلتفت الى اي صيغ اخرى .

المساهمون للمرة الاولى من اعضاء هيئه التدريس بالجامعات يرسلون اعمالهم مصحوبة بسيرهم العلمية وفقا أحدث نموذج مع صورة شخصية واضحة.

ترتيب الابحاث عند نشرها في المجلة وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث او قيمة البحث.

حقوق المؤلف

- المؤلف مسئول مسئوليه كامله عما يقدمه للنشر بالمجلة وعن توفر الأمانة العلمية به سواء لموضوعه او لمحتواه ولكل ما يرد بنصه وفي الاشارة الى المراجع ومصادر المعلومات.

- جميع الآراء والافكار والمعلومات الواردة بالبحث تعبر عن راي أحد غيره وليس للمجلة او هيئة التحرير ايه مسئوليه في ذلك.
- ترسل المجلة لكل صاحب بحث منشور نسخة الكترونية متكاملة للعدد الصادر.
- يحق للكاتب اعاده نشر البحث بصوره ورقيه او الكترونيه بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير ويحق للمجلة اعاده نشر المقالات والبحوث بصوره ورقية لغايات غير ربحية دون الرجوع للكاتب.
- يحق للمجلة اعاده نشر البحث المقبول منفصلا او ضمن مجموعه من المساهمات العلمية الاخرى بلغتها الأصلية او مترجمة الى ايه لغة اخرى وذلك بصوره الكترونيه او ورقية لغايات غير ربحيه.
- لا تدفع المجلة ايه مكافئات ماليه عما تقبله للنشر فيها ويعد ما ينشر فيها اسهاما معنويا من الكتاب في اثراء المحتوى الرقمي العربي.

الاصدارات والتوزيع

- تصدر المجلة الدولية للدراسات التاريخية بشكل دوري فصلي، ومن الممكن ان تصدر شهريا وفقا للابحاث المقدمة والملفات العلمية.
- المجلة متاحة للقراءة والتحميل عبر موقعها الالكتروني على شبكه الانترنيت.
- ترسل الاعداد الجديدة الى كتاب المجلة على بريدهم الالكتروني الخاص.
- يتم الاعلان عن صدور الدورية عبر المواقع المتخصصة والمجموعات البريدية والشبكات الاجتماعية.

رسوم النشر: 100 دولار

المراسلات

ترسل الاعمال المطلوبة للنشر الى رئيس التحرير

historical.magazine2015@gmail.com

((المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في الأمن القومي لمنطقة الخليج العربي بعد عام 2003))

أ. د. صباح كريم رياح الفتلاوي
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة

شهدت السنوات بعد عام (٢٠٠٣) متغيرات عديدة في منطقة الشرق الأوسط ، لم تكن مألوفة خلال المراحل التاريخية السابقة أبان المنعطفات الاستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي منذ التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة نهاية الحكم العثماني ، إذ عانت المنطقة في مراحل متداخلة ومتناقضة من السيطرة الاستعمارية لهذين البلدين، ومن ثم خروج الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني - عدا فلسطين - الذي بنى دولاً ، لكنه لم يفد كثيراً من التجارب الدولية القائمة ، كونه لم يقم على بناء مؤسسي- رصين ، فانهار سريعاً مع بوادر تلك المتغيرات التي بدأت بسقوط النظام العراقي عام (٢٠٠٣)، وصولاً إلى ثورات الربيع العربي التي تهاوت جراءها أنظمة الحكم في تونس ومصر- وليبيا واليمن .

وقد أفرزت هذه المتغيرات عن مواقف دولية وإقليمية متباينة ، نتيجة تضارب التوجهات الاستراتيجية تجاه قضايا هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، إذ إن التدفق الكثيف لنفط الشرق الأوسط وبأسعاره السائدة خلال هذه الفترة ، أحدث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في دول الإقليم، خلقت أوضاعاً جديدة تمثلت بنمو التطلعات لدى بعض الأطراف الإقليمية - مثل المشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص - لم تكن مريحة بالنسبة للقوى الكبرى في العالم ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت أدوات مختلفة لتنفيذ استراتيجيتها في النظام الدولي الذي قام بعد انتهاء الحرب الباردة ، مثل استخدام القوات المسلحة في مواجهة سياسات نظام الرئيس العراقي صدام حسين ، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية منع فرض أية تغيرات في بنية النظام الإقليمي الخليجي، والسيطرة والتحكم في برامج التسلح الإقليمي، والتنظيم الدفاعي والأمني ، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي ، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط.

أهمية البحث :

تقدم الأهمية العلمية للدراسة خيارات عدة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة ، عن مدى تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي.و يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي :

1. التعرف على تأثير المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط بعد عام (٢٠٠٣).

٢. الوقوف عند تأثيرات خروج العراق من التوازن الإقليمي في الأمن القومي الخليجي.

3. بيان مدى تأثير ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي.

اشكالية البحث:لا يختلف أحد على أن منطقة الخليج العربي تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم ، من خلال احتوائها على عنصري الطاقة الرئيسين النفط والغاز، الأمر الذي دفع عدداً من الأطراف الدولية والإقليمية للتنافس بشأنها بعد أن رأت إن مصالحها تكون مهددة إذا لم يكن لها تواجد وهيمنة على هذه المنطقة ، خاصة بعد المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط بعد عام (٢٠٠٣) سواء في الوطن العربي أو بقية دول الشرق الأوسط. وتكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير المتغيرات الإقليمية في الأمن القومي في دول الخليج العربي، ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالآتي:

١. ما المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط بعد عام (٢٠٠٣) ؟

٢. كيف أثر خروج العراق من التوازن الإقليمي على الأمن القومي الخليجي ؟

٣. كيف أثرت نتائج ما يسمى ثورات الربيع العربي في الأمن القومي الخليجي؟

فرضية البحث: تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : يعد الأمن القومي في منطقة الخليج العربي . أحد أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ، في ظل المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

منهجية البحث:اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الأحداث التاريخية التي جرت في منطقة الخليج العربي التي تتعلق بالأمن القومي الخليجي خلال الحقبة الزمنية التي سبقت الفترة التي تغطيها الدراسة ، كأساس لفهم المشكلة بطريقة منطقية تستلزم عودة بسيطة للتاريخ كون الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة ، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفيا أو كمياً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات التي حدثت منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقها من تداعيات أثرت على حالة الأمن القومي في هذا الإقليم .

هيكلية البحث :احتوى البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة : تناول المبحث الاول الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وأثره في الأمن القومي الخليجي الذي جاء بمطلبين المطلب الأول أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003) واما المطلب الثاني الذي حمل عنوان الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في منطقة الخليج العربي اما المبحث الثاني ثورات الربيع العربي الذي جاء مطلبين ، المطلب الأول التحولات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية والمطلب الثاني أثر ثورات الربيع العربي في بيئة الأمن القومي الخليجي.

المبحث الاول

الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) وأثره في الأمن القومي الخليجي

تعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق العربية والإسلامية تأثراً ببيئة النظام الدولي الجديد ومكوناته ومفاهيمه وأسسه وقواعده ، هذا النظام الذي أخذ يتشكل مع مطلع عقد التسعينيات؛ وكان ينظر إلى

منطقة الخليج العربي على أنها منطقة استراتيجية بالنسبة لهذا النظام وفق صيغته الجديدة في أعقاب الحادي عشر من أيلول (2001)، بعد أن رفعت الولايات المتحدة شعار الحرب على الإرهاب، وطيلة الحقب الزمنية السابقة لتلك الإحداث كانت معادلة التوازن الإقليمي تعتمد على الأطراف الرئيسة في المنطقة، وهي : دول مجلس التعاون الخليجي ؛ والعراق ؛ وإيران، فضلاً عن الولايات المتحدة التي لها مصالح بالغة الحيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية ، فهي التي عملت على إخراج العراق من هذه المعادلة بعد أن شعرت أنه يشكل تهديد لمصالحها في الخليج.

ومما لا شك فيه أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج ، قد غير من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفصيلاً ، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام (2011) وترك مقدرات المنطقة تحت السيطرة والنفوذ الإيراني بعد أن جاء المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق عام (2003) بأفكار ورؤى من أجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية وإنهاء الديكتاتورية فيه([1]). وعلى ذلك قسم المبحث الى المطلبين الآتيين:

المطلب الاول/أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)

يعد مبدأ الاستمرارية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص، هو الاتجاه العام لتلك السياسة مهما اختلف صانع القرار على رأس الإدارة الحاكمة سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية ، لكن الشيء البارز يكمن في من يمثل الحزب الجمهوري والتيار المحافظ على وجه الخصوص، الذي هو الأشد عداء للقضايا العربية وأكثر استجابة للمصالح الصهيونية بحكم طبيعة الانتماء للشرائح الرأسمالية الصناعية، بالإضافة إلى التكوين الثقافي والسياسي لقيادات هذا الحزب البارزة ذات الميول التي يطلق عليها بالصهيونية المسيحية[2].

وقد برزت شخصية جورج بوش الابن من عناصر هذا التكوين الذي يطلق عليه المحافظون الجدد الذين جاءوا بشكل واضح بعد انتهاء القطبية الثنائية في النظام العالمي، بحيث كانوا ينادون باتباع سياسة القوة والتوسع في استخدامها كأداة أساسية في تنفيذ سياسة بلدهم الخارجية، لإعطاء زخم مضاف إلى مفهوم القطبية الأحادية ودعم الهيمنة الأمريكية على العالم، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها قوة عالمية ذات مصالح استراتيجية، وهي تتعرض إلى خطر يهدد أمنها ومصالحها الأمر الذي يتطلب منها استخدام القوة والتهديد بها بحيث تختلف فكرة القوة لدى الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين فهي عند ترومان احتواء، وعند أيزنهاور انتقام، وعند جون كندي الرد المرن، وعند رونالد ريغان حرب النجوم، وعند بوش الابن ضربات وقائية واستباقية[3].

---

[1] محمد حسنين هيكل الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٢٣.

[2] حناوي رشيد الياسين توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق مركز الدراسات الدولية ، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٤٣.

[3] عبد الخالق شامل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية انموذجا العراق ٢٠٠٣، رساله ماجستير، كلية العلوم السياسية ، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

وقد دشن بوش الأب السياسية الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالتركيز على مسائل ذات تأثير في الموارد الاستراتيجية كما حصل في حرب الخليج الثانية عام 1991 ، حيث استخدم عرفاً استراتيجياً تكاد تحتكره الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكام الطامحين أمثال الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، إذ أكد على هيمنة الولايات المتحدة عالمياً من خلال تشكيل تحالف فريد من نوعه وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية لحرب استعمارية شئت في منطقة الشرق الأوسط ضد العراق تحديداً[1].

ان اندلاع الحرب الأمريكية غير العادلة ضد العراق كانت لها ذرائع وأهداف لعبت فيها المصالح الأمريكية لتبرر الغزو والاحتلال، منها ما يتعلق بكذبة امتلاك النظام العراقي السابق لأسلحة الدمار الشامل ومنها ما يتعلق بإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويكون نموذجاً يحتذى في المنطقة، كما تشمل تلك المصالح في الجانب الاقتصادي الذي يتعلق بما يمتلكه العراق من ثقل اقتصادي مهم ومؤثر جراء ما يحويه من احتياطات نفطية هائلة ، تمكنه من توزيع ثرواته النفطية على حصص سنوية مع قدرات غير مكتشفة تؤهله لحمل راية الريادة في السوق النفطية، لهذا جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام (2003) ، الذي لم يكن بعيداً عن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، كما تداخل مع الموقف الأمريكي الدور الإسرائيلي لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لما تشكله إسرائيل من أهمية لأداء دور الدفاع المتقدم للمصالح الغربية[2].

وقد جاء استخدام القوة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ضد العراق لتبرز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وأن استغلال هيئة الأمم المتحدة كان لتبرير تخليه عن الدبلوماسية، والتوجه نحو القوة والحروب التي يعتبرها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما أن تهميش دور الدبلوماسية واعتماد مبدأ القوة كانت هي الفكرة التي استبدلها جورج بوش الابن بسياسة الحروب الاستباقية من خلال التعاون المتعدد الأطراف، إلا أن اختيار العراق هدفاً للتدمير في سياسة جورج بوش الابن لم يكن إلا هدفاً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن السياق الاستراتيجي كونها انطلقت من مستويات سياسية تتعلق بأهداف عالمية وإقليمية ومحلية ، تقوم مجتمعه بتكوين الاستراتيجية الشاملة لها، حيث يرتبط كل عنصر بالآخر ويعتمد عليه بشكل مباشر ويمكن الوقوف عند هذه المستويات السياسة الأربعة الآتية:

المستوى الأول : تأكيد الهيمنة الأمريكية عالمياً

أن محاولة الهيمنة على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان يتطلب منها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط واوراسيا، إذ كان تفوقها حتى عام (1989) معطلاً بفعل وجود الاتحاد السوفيتي على الرغم من علاقاتها السياسية والاقتصادية في منطقة

[1] نصير عاروري ، حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة في العراق الغزو الاحتلال ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٣، ص ٧٠.

[2] رائد شهاب احمد، اثر التواجد العسكري الامريكي على النظام السياسي في العراق ، رسالة ماجستير، جلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ١٣.

الشرق الأوسط، إلا أن سيطرتها كانت افتراضية وليست فعلية، إلى أن تهيأت الظروف الخارجية التي سمحت لها بالسيطرة على منطقة الخليج، وبدأت بفرض منهجها القاضي باعتبار الاعتداء أو التعرض لمنطقة الخليج اعتداء للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كانت نقطة الانطلاق في خطة الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في منطقة الشرق الأوسط، تعتمد على نظام العقوبات المفروض على العراق في عام 1990 ، غير أن هذا النظام الذي تبنته الأمم المتحدة وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه كان يعطي الدليل على وجود خطة مسبقة لتدمير العراق قبل ذلك التاريخ، بمعنى آخر أن احتلال الكويت لم يكن السبب الحقيقي لشن الحرب، وفرض نظام العقوبات على العراق، غير أن السؤال الذي كان مطروحاً يتعلق بالأسباب الحقيقية لاستهداف العراق، إذ تكمن الإجابة في موقعه الجيوسياسي إقليميا كونه يقع في مفترق طرق للوصول إلى إيران من أجل التعامل مع سوريا والأردن والبحر المتوسط، وكذلك أنه يوصل الطريق بين سوريا والأردن وحوض الخليج العربي فضلاً عن الطريق الطبيعي من تركيا إلى الخليج وبالعكس[1].

المستوى الثاني : تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها من أجل عدم قيام تقارب ما بين الدول العربية، وذلك من خلال طرق عديدة يأتي في مقدمتها الدعم المستمر للكيان الإسرائيلي، سواء من خلال شن الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني أو من خلال المساومة مع المصالح السياسية الأمريكية، ويعتبر إضعاف التضامن العربي والوطني أحد تلك الطرق، والذي تعمل من خلاله على التآمر من أجل استمرار التعتيم الداخلي للدول العربية، أما الطريق الآخر فيقوم على تحطيم الإنجازات التنموية العربية تمهيداً لفرض عولمة الشركات الأمريكية، وأن هذه الطرق يعتمد أحداها على الآخر بل يدعمه بشكل عام[2].

المستوى الثالث : التواجد الفعلي في منطقة الخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية استراتيجية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالارتكاز على العديد من الأبعاد التي جعلتها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية، وبهذا نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن صيانة الأمن والمحافظة على الاستقرار في الخليج ليست مسألة إقليمية فحسب بل هي مسألة تحظى باهتمام كبير لدى النظام العالمي الجديد الذي اتخذ أدوات مهمة في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية مثل استخدام القوات المسلحة في منع السياسات الهادفة لتغيير الأوضاع القائمة في المنطقة ، فلجأت أولاً إلى استخدام العزل الاقتصادي والسياسي تحت مظلة الأمم المتحدة ضد العراق وإيران لمنعها من فرض أية تغييرات في بنية النظام الإقليمي الفرعي في الخليج

[1] يوسف حسن يوسف العربي، المتغيرات الاقليمية في الشرق الأوسط وتأثير على أمن الدول العربية، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣، ص٣١.

[2] ايان دوغلاص، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية في العراق تحت احتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

والتحكم في برام التسليح ، والتنظيم الدفاعي والأمني ، وربط المنطقة بالاقتصاد العالمي ، ثم ضمان أمن إسرائيل ودمجها في إقليم الشرق الأوسط[1].

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإبقاء على حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، بحيث تتمكن الولايات المتحدة من مد شبكة دائمة للقواعد العسكرية، وأن تؤدي دور الحاكم الدائم والسلطة النهائية الذي تحقق من خلاله هيمنتها على العالم والمحافظة على معالمها الوطنية بواسطة القوة العسكرية وبشكل عام، فإن الطرق الرئيسية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها الإقليمية تجاه المنطقة كانت تسعى إلى التأكد من أن العالم العربي لا ينجح في تحقيق القدر المطلوب من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، التي تسمح له بالاستفادة من موارده الطبيعية الهائلة والثروات التي تمكنه من ممارسة سيادته الكاملة، وقد كان العراق في بؤرة الاهتمام الأمريكي الساعية للحفاظ على حالة عدم الاستقرار في هذا البلد، إذ إن تدهور علاقاته مع جيرانه يعني تدهور علاقات التعاون في المنطقة بأسرها، كما أنها لا تريد الاستقرار في إيران وسوريا ولبنان ولا حتى في المملكة العربية السعودية، فاعتمدت التدمير الخلاق الذي هو الحالة الوسطى بين التدمير الشامل وعدم التدمير[2].

المستوى الرابع : تحقيق المصالح الأمريكية في العراق

مع حلول عام (1997) أدرك منظرو مشروع القرن الأمريكي الجديد أن الحالة التي لا بد أن يكون عليها العراق يجب أن تبدا من تدميره ، بحيث يبدأ ذلك فعلياً جراء الأزمة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في عدم قدرتها على التعامل مع مجريات الأحداث بشكل واضح، فكان لزاماً عدم تفويت الفرصة من التحدي الذي أبداه العراق في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الجديد، حيث تعيش الإدارة الأمريكية في نشوة وجود الفائض من رأس المال الذي تراكم من جراء الاستثمارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية للإدارات السابقة.

ورغم كل ذلك فان أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يطالبون بزيادة الإنفاق الجديد على الدفاع والسياسة الخارجية من أجل التأثير والحد من وعود المزايا التجارية قصيرة المدى التي كانوا يرون فيها بأنها تهدد الاعتبارات الاستراتيجية لبلدهم حيث برز ديك تشيني رئيس شركة هاليبرتون النفطية عام (1999) والتي أصبحت من أكبر الشركات العاملة في العراق بعد عام (2003)، حيث رسم سياسة شركته على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج بحلول عام (2010) إلى (50) مليون برميل إضافية يومياً[3].

لذا عمد مع عدد من دعاة فكر المحافظين الجدد للاستفادة من الجائزة الكبرى التي تكمن في الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأرخص الأسعار، وعلى الرغم من أن الشركات كانت حريصة للحصول على النفط من تلك المنطقة إلا أن التقدم في هذا الشأن كان بطيناً ، وبحلول عام (2000) بدأ

[1] إيما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧، ص ٣٤ –ص ٣٥.

[2] محمد حسين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٣٧.

[3] المصدر نفسه.

أصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد يفقدون صبرهم جراء عدم ، (الامتثال للأفكار التي سبق وأن عرضوها على الرئيس بيل كلينتون في 26) حزيران 1998 التي طالبوا فيها انتهاز الفرصة للإعلان عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها وحلفائها في العالم، والتي جاءت عبر خطاب مباشر إلى الرئيس كلينتون قاموا بإعداده بعد أن برزت عناصر جديدة كانت لها انعكاسات على مسار الأحداث في المنطقة. حيث تم الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيميائية والصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، إذ كان من بين الموقعين على ذلك الخطاب ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيل وبول وولفويتز[1].

المطلب الثاني/الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في منطقة الخليج العربي

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف وجودها في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك من أجل تضييق الخناق أمام أي تدخل دولي في المنطقة سواء من قبل الخلفاء أو الأعداء، وقد جاء هذا الموقف إثر ارتفاع حالة الاهتمام بالمنطقة من قبل قوى دولية عديدة مثل دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان إذ كانت كل منها تحمل أطماعاً أو طموحات جيوسياسية وجيوستراتيجية من أجل استعادة مكانة دولية زائلة أو السعي للوصول إلى مكانة القوى العظمى، فكان هناك رفض واضح من قبل هذه القوى لمحاولة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة العالم والمنطقة، الأمر الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكية لإدراك ذلك، فسعت لمنع تدخلات هذه القوى، فكان تحركها الواضح تجاه المنطقة والذي تحقق بفعل التطورات السياسية والعسكرية على إثر اجتياح العراق للكويت عام (1990) ، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003).[2]

ووفقاً لذلك فقد جاءت آثار الاحتلال الأمريكي للعراق على المستوى الإقليمي مفيدة للجانب الأمريكي من نواح عديدة من أهمها:

١ - الآثار العسكرية:لقد وضعت الإدارة الأمريكية في اعتبارها وبشكل أكيد أن الإطاحة بالنظام العراقي، قد حقق لها فوائد عديدة لم تكن غائبة عنها عندما وضعت الخطط اللازمة لاحتلال العراق، تقوم على إيجاد قواعد عسكرية واستخبارية على أرض العراق في ظل وجود حكومة موالية لأمريكا من أجل استمرار المحافظة على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة لها، وقامت بالفعل بإنشاء العديد من تلك القواعد العسكرية في مناطق عديدة من العراق، إلا أن التركيز وقع على أربع قواعد داخل العراق هي قاعدة مطار بغداد الدولي قاعدة الطليل جنوب العراق قرب الناصرية، مهبط الطائرات(H1) في المنطقة الغربية ومطار بأشور في المنطقة الكردية[3].

[1] المصدر نفسه، 137.

[2] عيسى السيد دسوقي ، الشرق الأوسط وامريكا في ظل النظام العالمي الجديد، درار الاحمدي للنشر، القاهرة ، ص ٧٣.

[3] برادلي تاير ، السلام الامريكي والشرق الاوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 ايلول ، ترجمة عماد فوزي، دار العربي للعلوم بيروت ، ٢٠٠٤ ،ص ٤٣.

إن الشيء المهم الذي فكرت به الولايات المتحدة الأمريكية من احتلالها للعراق قد اسقط مصداقيتها العالمية فهي لم تستطع أن تحشد قوى عالمية كتلك التي حققتها عام (1991)، بحيث إنها استطاعت تحقيق نصر حاسم من خلال المزاوجة بين استخدام السلاح والاستفادة من الآخرين الذين تعاونوا معها، غير أن الذي حدث عام (2003) دفعها إلى تقسيم الأفعال على الحلفاء بعد أن وحدت الأعداء وأتاحت الفرصة إلى مناوئيها الذين يضمرون الشر لها، فتعرضت إلى كراهية مريرة لدى العالم الإسلامي من سياساتها وتراجعت الحنكة السياسية الأمريكية بشدة، بعد أن لحقها ضرر كبير في عدم القدرة على إدارة قيادة القوات المتحالفة بالشكل المطلوب[1].

وفي خضم كل ذلك وبعد احتلال العراق برزت مشكلة إيران التي تحتاج إلى مجابهة فعلية فكان التخطيط الأمريكي يقضي بالاستفادة من القواعد الأربعة الموجودة على الأراض العراقية عند التعرض لإيران، خاصة وأنها تعتبر إيران من الدول المساندة للإرهاب، والتي طالما دعمت حزب الله في لبنان والشيعة في العراق وحركة حماس في فلسطين وهؤلاء بالتأكيد لهم أدوار مهمة في قضية الصراع مع إسرائيل، والأهم من ذلك وجود روابط وثيقة لإيران مع قوات القاعدة وطالبان، كما أن إيران تمتلك برنامج تطوير الأسلحة النووية وتقوم بتوسيع مخزونها من أسلحتها الكيماوية والصواريخ بعيدة المدى، حتى جاء اعتبار إيران من دول محور الشر، بالإضافة إلى العراق وكوريا الشمالية حسب تعبير بوش الابن في خطاب له في كانون الثاني (2002) ، لذا كان الربط بين الاستفادة من نتائج الحرب على العراق عام (2003)، في المواجهة المحتملة الجديدة مع إيران وهي المواجهة التي تحتاج فيها لجميع (القواعد الأخرى في المنطقة ووسط آسيا وأفغانستان، حتى تلك التي في الخليج قد لا تكون كافية في تلك المواجهة المحتملة)[2].

إلا أن التهديد الآخر الذي يأتي بعد التهديد الإيراني يعود إلى احتمالية حدوث بعض الاضطرابات الداخلية في دول الخليج العربي، مما قد يولد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ، وهذا الأمر قد شعرت به الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر، وسعت لتوظيفه من أجل ضمان الاستقرار في دول المنطقة بما يحقق ضمان مصالحها في الفترة المقبلة في هذه المنطقة الحيوية[3].

كما أفرز الاحتلال نتائج سمحت للدول الإقليمية بأداء أدوار وتدخلات سافرة في الشأن العراقي بعد أن اخرجه الاحتلال من معادلة التوازن الإقليمي بما زاد من تأثير ذلك في الأمن القومي الخليجي ، وكان من أبرز تلك التدخلات ، تدخل سوريا من الجوار العربي و إيران وتركيا من الجوار غير العربي"، وإسرائيل التي مارست نوعاً من التدخلات لأغراض استراتيجية، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية، ووفق مقولات تيار المحافظين الجدد، أن السقوط السياسي في العراق هو مقدمة لسقوط نظام الحكم في سوريا، ومن هنا أظهرت سوريا مرونة في مسألة إيواء الجماعات المسلحة الساعية لدخول العراق لنصرة

[1] برجسكي . الفرصة الثانية، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ١٥٤.

[2] برادلي تاير ، مصدر سابق، ص 11.

[3] مارتن انديك ، اولويات السياسة الامريكية في الخليج ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ابو ضبي ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٦.

المقاومة في الداخل كما رفضت تسليم المسؤولين العراقيين السابقين المتواجدين على أراضيها[1].

إن حقيقة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بانت تعد أحد الملامح الأساسية لهذه المنطقة، وفي ذات الوقت يمثل الوجود الأمريكي في القواعد التقليدية في كل من اليونان وإيطاليا وبلغاريا وإسبانيا والبرتغال وقبرص وجبل طارق، وحتى في بريطانيا وألمانيا، وتشكل عنصراً فاعلاً من عناصر المعادلة الاستراتيجية الحاكمة في الجغرافية السياسية الأمريكية، إذ أكسبت وجودها في العراق قيمة استراتيجية أكبر من الناحية الشكلية، فلم تعد المسألة مجرد اكتساب قاعدة أو تسهيلات عسكرية وإنما تتعلق باختلال وحكم مباشر لإحدى دول المنطقة ، فعلى سبيل المثال وصل حجم القوات العسكرية في العراق حتى كانون أول 2005 إلى (130) ألف جندي أي حوالي 75.5 من إجمالي حجم القوات الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي جعل من العراق أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حينذاك[2].

وانطلاقاً من هذا الوجود العسكري الكثيف وطبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة ، فإنه من الخطأ أن تتوقع الدول الخليجية موقفاً إيجابياً منها يقوم على الحوار والتعاون بدل الإملاء والفرض في تعامل الدول فيما بينها ، حيث ظهر ذلك واضحاً في عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رأيها تجاه قضية استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل ، إذ أن الواقع يشير إلى أن الدول العربية لا تستطيع إيجاد رؤية استراتيجية من إيجاد حلول لمشاكلها المختلفة بما فيها قضية فلسطين[3].

2- الآثار الاقتصادية: إن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على اثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير ميزان القوى في النظام الإقليمي ، هذا الاحتلال الذي لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعدت أثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط كان أبرزها:

أ- النمو السريع في الاقتصاد والعولمة والتقدم التكنولوجي والتمرد السياسي ومساعي نشر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط، وخاصة المنتجة للنفط وكان هو السمة البارزة للنشاط الأمريكي، وكنتيجة من نتائج التدخل العسكري في العراق[4].

ب- أن الغاية الأساسية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها ونجحت في ذلك تكمن في ضمان تدفق النفط دون أية معوقات وبأسعار معقولة من المنطقة ووصوله إلى اقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن 25% من إنتاج العالم من النفط وثلثي احتياطات العالم النفطية تقع في منطقة الخليج العربي، وأن انقطاع تدفق النفط بسبب الحرب خلق حالة زعزعة الاستقرار في

---

[1] سعد شاكر الشبلي ، التحديات الامنية للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير ، جامعه الشرق الأوسط، عمان – الأردن ، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

[2] عيسى السيد دسوقي ، مصدر سابق، ص ٧٢.

[3] غليون العرب وعالم ما بعد ١١ ايلول ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٤.

[4] صبري زايد السعدي ، قوة النفط وسائل في التجربة العراقية حالة تاريخيه للشرق الاوسط في العراق تحت الاحتلال مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٢٦٤.

المنطقة وأدى إلى صدور قرارات حكومية بشأن الإنتاج دفعت أسعار النفط إلى مستويات عالية، كان من شأنها التأثير العميق في الاقتصاديات الغربية، وما دامت هذه الدول تعتمد على النفط فإنها تحتاج إلى تدفقه من الخليج دون أي عوائق، وهنا تكمن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في حماية المصالح الحيوية بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العام[1].

ج- اتجاه بعض دول الإقليم للحصول على قدر من المساعدات الاقتصادية، فيما قام البعض الآخر بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت بدرجة متفاوتة في عدوانها على العراق، وذلك بعد تدفق النفط دون عوائق فإن الولايات المتحدة الأمريكية كان يتعين عليها إيجاد سياسة أمنية متطورة تحافظ من خلالها على استغلال دول الخليج المنتجة للنفط، وأن هذه الفرصة كانت تواجه صعوبة لأن هذه الدول لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها سواء من العراق أو من إيران، وهما الدولتان المجاورتان لأكثر مساحة ولأكثر قوة، وهذا الأمر فرض على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطور استراتيجيات لخلق التوازن أو احتواء التهديدات المحتملة التي قد تشكلها هاتان القوتان الإقليميتان من هنا جاء جنوح الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات واتفاقيات أمنية معلنة، والاعتماد عليها في توفير الحماية اللازمة[2].

٣- الآثار السياسية: يعد النظام الإقليمي العربي منطقة حيوية قل نظيرها من الناحية الاستراتيجية، ذلك أنه مركز الطرق التجارة العالمية ذات الأهمية الجيوسياسية، وهو مركز الاتصالات الجوية والبحرية والبرية، فضلاً عن أهميته الاقتصادية الناجمة عن احتوائه لثروات طبيعية هائلة، يأتي في مقدمتها النفط، كما أنه يمثل قلب الشرق الأوسط القديم والجديد، وقد أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان (2003)، نتائج عديدة على المستوى الإقليمي بالجانب السياسي، من خلال طرح قضية الديمقراطية باعتبارها إحدى المسائل الضرورية والملحة التي لا تزال مطروحة في الساحة السياسية والثقافية العربية وذلك بفعل التساؤل المطروح حول إمكانية تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي وفيما إذا كان هذا المجتمع مؤهلاً للممارسة الديمقراطية بالشكل الصحيح، أو أنه لا يملك المستوى المطلوب من الثقافة السياسية التي تؤهله لهذه الممارسة، وهنا جاءت القناعة الأمريكية على أثر حملتها ضد العراق لتطرح الدعوى الملحة عربياً في التغيير الديمقراطي، بحيث بات الداعون إلى تأييد الاحتلال يستخدمون الاحتلال الأمريكي لدعوة التغيير كذريعة للوقوف ضد من ينادي بالتغيير أو الإصلاح، وفي ظل وجود قناعة أمريكية من أجل تحقيق مصالحها طرحت قضية الديمقراطية كشعار ليكون حارساً للأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة، بحيث جرى تصوير أي تحرك في الإصلاح السياسي عربياً بأنه قد جاء وفقاً للرغبة الأمريكية ومسانداً لها[3].

وما أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية صفحتها العسكرية الأولى المتمثلة باحتلال العراق، حتى سارعت للإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير في محاولة لتبرير وجود الكيان الإسرائيلي داخل

---

[1] مارتن الديك، مصدر سابق، ص ١١٦.

[2] محمد حسين هيكل ، مصدر سابق، ص ١٩٢.

[3] عمر كوش ، الحرب الامريكية على العراق ورهانات المستقبل، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠، ص ١٤٠ ص ١٤٢.

النظام الإقليمي العربي، بالرغم من عدم انتماء ذلك الكيان إلى الفضاء القومي والديني والثقافي العربي، وكانت المساعي الأمريكية تنصب نحو إدخال النسيج الثقافي في الآلية العامة للمشروع تحت عنوان التطبيع، وهذا يعني نكران الهوية القومية الجامعة لأبناء المنطقة العربية وقوامها العربي المرتبط سياسياً واقتصادياً وحضاريا والاستعاضة عنها بهوية بديلة هي هوية الشرق أوسطية، التي تتحول فيها العروبة إلى مجرد فرع هامشي- ضمن الكيان السياسي الجديد للمنطقة[1].

إن طرح المشروع الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط الكبير عام (2004) ، جاء بفعل هيمنتها على النظام الدولي، الذي وفر لها قدراً كبيراً من مجريات السياسة العالمية كونها القوة المهيمنة الوحيدة مقارنة بالنظام الدولي الذي كان سائداً في مرحلة القطبية الثنائية، فهي هنا تعمل على تحقيق الهدف الإستراتيجي لها وهو إدامة الهيمنة الأحادية على النظام العالمي، فكان السير قدماً في تنفيذ مخططاتها العالمية تحت شعار الحرب على الإرهاب والذي بدأته في احتلال أفغانستان ومن ثم العراق، الأمر الذي أعطى مؤشراً للنظم العربية الأخرى بأن التهديدات الأمريكية هي حقيقة وليست لأغراض التخويف فقط، حتى أصبحت تلك النظم على يقين من أن مصيرها ربما لا يختلف عن مصير العراق فيما لو أنها اعترضت على السياسة الأمريكية[2].

وهذا ما يمكن ملاحظته على الموقف الليبي عندما قام بكشف كافة نشاطاته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أمام الأسرة الدولية ومن ثم التخلي عنها، وذلك أعقاب ما تعرض له العراق من احتلال وتدمير عام 2003 كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تتردد في الوقوف ضد قضايا الشعب العربي في المحافل الدولية لاسيما القضايا التي تتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بعد أن قامت بتهميش دور الدول الأخرى في منظمة الأمم المتحدة جراء ما تمارسه من ضغط وتهديد تجاه تلك الدول أو من خلال استعمال حق النقض ضد العديد من القرارات الأممية[3].

المبحث الثاني

ثورات الربيع العربي

شهدت المنطقة العربية حراكاً سياسياً شعبياً منقطع النظير لم يكن مألوفاً في المشهد السياسي العربي من قبل، بات يعرف بالربيع العربي ، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي بدأت في تونس أثر قيام شرطية تونسية بصفع بائع خضروات متجول ويدعى مُحَمَّد البوعزيزي في 17 كانون الأول (2010)، الذي أشعل النار في جسمه أمام مقر البلدية تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته ، توفي بعدها بأسبوعين، فادت وفاته إلى اندلاع شرارة التظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لانعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم معلنة انطلاق ثورة الياسمين التي أطاحت بالنظام السياسي التونسي- الذي كان يرأسه زين العابدين بن علي في تونس.

ثم عبرت شرارة الثورة التونسية لتجتاح الشعب المصري الذي انطلق بعدها، فأسقط نظام حسني

[1] ثامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني ، العولمة وصحوت الامن في الوطن العربي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

[2] محمد حسين هيكل ، ص ١٩٢.

[3] يوسف علي يوسف، مصدر سابق، ص43.

مبارك، وسرعان ما اندلعت الثورة الليبية التي أسقطت نظام العقيد معمر القذافي، ومن بعده قام الشعب اليمني بانتفاضته التي أجبرت الرئيس علي عبد الله صالح على التخلي عن منصبه، وشهدت دول عربية أخرى حراكاً مماثلاً ما زالت تفاعلاته جارية، كما قامت بعض الحركات الراديكالية في بعض الدول العربية بعمليات احتجاجية ذات أجندة خاصة مستغلة بذلك الوضع الاستثنائي الذي تمر به المنطقة العربية، فكان لكل ذلك تداعيات أثرت بشكل أو بآخر في بيئة الأمن القومي في المنطقة الخليجية[1].

ويتناول المبحث الثاني ثورات الربيع العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول:التحولات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي في المنطقة العربية

أحدثت الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن تحولات سياسية كبيرة في النظم التي كانت تسيطر على مقاليد الحكم في تلك الدول وأجرت تغييرات نوعية في مواقع الخوف التي كانت تسيطر على الشعوب العربية خلال العقود التي سيطرت فيها أنظمة سياسية اعتمدت السلوك الديكتاتوري في طبيعة تعاملها مع أبناء شعوبها وفي طريقة إدارتها لشؤون الدولة ، فقد انتقل الخوف من الشعب الخائف إلى الأنظمة الخائفة ، بعد أن كانت تلك النظم تعتمد على قاعدة أن القوة تخلق الشرعية ، إلا أنها أثبتت أنها لا تخلق إلا القهر والكراهية الشعبية للأنظمة المستبدة[2].

ويترادف مفهوم التحولات السياسية مع مفهوم التغييرات السياسية ، وقد جاء أصل مفهوم التغيير من كلمة غير (فغير الشيء : حوله وبدل أحواله وجعله غير ما كان) غير الدهر أحوال القوم غير الشيء : بدل به غيره، فهو يدل على اختلاف الحال وتبدله ، والتغيير لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى وفي شريعتنا الإسلامية، نجد أن مفردة التغيير، قد وردت في كثير من النصوص الشرعية.

ومن خلال التأمل في النصوص القرآنية، نجد أن التغيير قد يكون محموداً، وقد يكون مذموماً، ولهذا لا يوصف التغيير دائماً بأنه تغيير للأحسن، بل قد يكون تحولاً للأسوأ هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مفهوم التغير السياسي يتسع ليشمل مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول كما يقصد به أيضاً الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي وجاءت أيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لأسباب عدة وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث ، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك[3].

فشكلت هذه الثورات العربية تحولاً استراتيجيا في المنطقة العربية ، إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في الدول

[1] يوسف علي يوسف، مصدر سابق، ص71.

[2] تركي فيصل الرشيد، ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي ، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص٣.

[3] موسى البياتي ، التحولات السياسية في الوطن العربي، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، ص ١٢٦.

العربية ، وبشرت الثورات العربية بحرية وديمقراطية جديدة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري تؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية، وقد أطاحت هذه التحولات والثورات بأربعة انظمة في : تونس ومصر وليبيا واليمن، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا، وتسببت بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى، خاصة في الأردن والمغرب[1].

ومن خلال تتبع تصنيف الحالة الثورية التي امتدت في المنطقة العربية عبر تفحص خريطة هذه الحالة، والتي تمتد على خط متصل لثلاثة أنواع من الدول، هي:

1- دول عرفت الثورة التي حققت قدراً مهماً من النجاح، وهي تعيش المرحلة الثانية من الظاهرة الثورية ، وهي تشهد مرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى الثورة التي تحاول اقتلاع بقايا النظم القديمة التي ترغب بالحفاظ على الأوضاع القائمة ، كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا.

2- دول لا زالت الثورة مشتعلة ومتنامية فيها ، وهي تعيش المرحلة الأولى من الظاهرة الثورية ، وبمظاهر وأشكال مختلفة عن المجموعة الأولى ، والوضع في سوريا مثال واضح لهذه المجموعة التي تعيش أزمة مستحكمة.

3- دول تعيش حالة ترقب لحظة الميلاد ولكنها ما تزال في مرحلة ما قبل الثورة وإن توافرت فيها من الأسباب والمؤشرات والظواهر التي ترشحها بامتياز للدخول في الظاهرة الثورية ، وتشمل هذه المجموعة الثالثة العراق وبدرجة أقل الجزائر ، وبقية الدول العربية التي لم تندرج بعد في المجموعتين السابقتين حتى الآن.

ومن أجل الموضوعية وتحليل الأسباب الحقيقية لاندلاع الثورات العربية التي قامت من أجل إحياء الهوية العربية التي تعرضت إلى تأثيرات أصابتها بمقتل خلال العقود الخمسة الأخيرة، لا بد من الوقوف عند العوامل الآتية.

1- العوامل الداخلية/لم يكن مستغربا بعد أن انفجرت الثورة في تونس أن تنتقل رياحها إلى دول عربية أخرى، ذلك أن الدول العربية تمتلك من الخصائص المشتركة فيما يتعلق بالظروف القاهرة التي تستهدف الشعب العربي في أغلب دول المنطقة العربية، وقد كان لهذه الظروف دور حاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات[2]. وهي عديدة منها الأسباب الآتي:

أ- الأسباب الاجتماعية:إن الابتعاد عن متغيرات العصر- والهروب إلى الماضي والعيش على أحداث التاريخ وأمجاده وكأنها أحداث راهنة، يعد من العوامل الأساسية التي تديم التخلف وتخلق حالة اللامبالاة ، وتزرع في الإنسان حالة تبلد الإحساس تجاه مشكلات واقعه وقضايا عصره، لأن الماضي ليس بديلاً عن الحاضر ، وكما أن للماضي رجاله ينبغي أن يكون للحاضر رجاله ، فالمطلوب هو العيش مع متطلبات العصر- لا الهروب منه ، ومن الضروري مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع ، والعمل على تحقيق تنمية مستديمة وتحقيق مشروع وطني متطور، لا يمكن أن يكون بإنسان مهزوز في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأنه لا يمكن بناء الوطن القوي ، إلا بمواطن قوي ، قادر

[1] ابراهيم عبد الكريم واخرون ، دراسات استراتيجية تقرير موقف الثورات العربية. بحث منشور في مجلة شهرية الشرق الأوسط، العدد ٢٣، عمان، ص٧.

[2] يوسف علي يوسف العربي، مصدر سابق، ص77.

على الانخراط في العصر دون مركب نقص ، ومتصالح مع نفسه وهويته وتاريخه ، وقد كان هذا التفكير بعيداً عن توجهات أغلب القابضين على السلطة في الدول العربية ، بحيث لم يجر وضع أسس لعمليات التطوير في المشهد السياسي من خلال ابتعادهم عن مفردات التنمية السياسية بكل معانيها ، التي تكون قادرة على بناء الإنسان العربي الجديد والمحافظة على حالة الاستقرار السياسي في الدول العربية . لذا عاش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام اجتماعي متخلف، وبات هذا النظام يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة[1].

ب- الأسباب الاقتصادية:واجه النظام الاقتصادي المتبع من قبل أغلب الدول العربية معضلات كبيرة ، فرضت على صناع القرار في الدول العربية اتباع أساليب متعددة في مواجهتها ، تطلبت ضخ نحو (70) مليار دولار سنوياً لمواجهة الصعوبات والمناهج السيئة المتبعة في إدارة هذا القطاع المهم، فقد سعت الدول العربية لرفع معدلات نموها الاقتصادي بنحو (7%) وخلق فرص عمل بما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة سنوياً ، كي تتمكن من التغلب على مشكلات البطالة التي تمس المواطن العربي ، لكن ذلك لم يمنع من تنامي وبروز التحديات الآتية[2]:

أولاً : ارتفاع في نسب البطالة وفي معدلات الفقر ، رغم توفر الموارد الطبيعية لدى أغلب الدول العربية بما يؤهلها أن تتمتع باقتصاد أفضل بكثير مما هي عليه ، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية إلى نحو (25) مليون عاطل وفق تقرير منظمة العمل الدولية في عام (2010) .

ثانياً: انتشار الفساد في إدارة موارد الدول العربية.

ثالثاً : تخصيص جزء كبير من إيرادات بعض الدول للمعدات العسكرية.

رابعاً : ارتفاع النمو السكاني بما لا يتوافق مع النمو الاقتصادي، إذ يبلغ عدد سكان الدول العربية نحو (338.621.469) مليون نسمة حسب تقديرات عام (2007) في %) صفحات كتاب حقائق العالم في موقع المخابرات الأمريكية ، يشكلون حوالي 5 من سكان العالم ، ويقدر النمو السكاني للدول العربية سنوياً بنحو(2.3%) وهو أعلى معدل نمو سكاني في العالم، حيث يقدر النمو السكاني في الدول النامية بنحو (0.14%) ، وفي الدول المتقدمة بنحو (0.5 %) ، وفي العالم ينمو سنوياً بنحو (1.1%) .

ج- الأسباب السياسية:أثر الحراك الشعبي العربي المفضي لثورات الربيع العربي بالأدوار والرؤى واليات التعامل لدى القوى السياسية العربية المحلية المعارضة والموالية والمستقلة ، المؤثرة في الحياة السياسية بصفتها قوى موصوفة بأنها سياسية وهي : الأحزاب والجماعات والشخصيات السياسية ، والنقابات واتحادات الطلبة والعمال ومؤسسات الحقوق المدنية ، والمؤسسات الإعلامية ، والسلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد ساهمت هذه القوى في بلورة ظاهرة الثورات من خلال نشاطاتها وسط الشعوب العربية وقطاعات مجتمعاتها ، الأمر

[1] منار احمد قايد ذو الحسن ، الاصلاح السياسي واثرة على النخبة السياسية في المملكة الاردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، ٢٠١٢، ص ١٤.

[2] مهدي علي ابو فطيم، الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، وسائل الاعلام العالمية، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ١٤.

الذي سمح ببروز محددات ظاهرة الثورة على المستوى الداخلي ، والتي تتضح في النتائج الأتية[1]:

أولاً : أدركت الشعوب العربية أن أنظمتها غير قادرة على التطوير وبعث تنمية شاملة؛ لأنها موغلة في الفساد، وغير قادرة على الخروج من هذه الحالة.

ثانياً : فشل الأنظمة في إدارة القوى البشرية والموارد المادية ، وعدم قناعة الشعوب بإنجازاتها.

ثالثاً : تراجع دور المؤسسات الدستورية للدولة ، وظهور نظم فردية دكتاتورية بدلاً منها.

رابعاً: للجوء بعض الأنظمة إلى استخدام أجهزتها الأمنية لقمع تحركات شعوبها ، بدلاً من تغيير أساليبها لإحداث تنمية شاملة.

خامساً : عجز الركائز التقليدية : الرشاوى والمناصب ، وأشكال الفساد المختلفة ، في استمرار التغطية على الأنظمة.

سادساً : التطور الإعلامي وانتشاره وتغطيته الواسعة أعطى دلالة واضحة للحراك الشعبي، وشجعه على الاستمرار والتوسع.

سابعاً : عدم ثقة الشعب بالنظام، وعزوفه عن المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية والمحلية، بسبب قوانين الانتخاب البالية، وممارسات التزوير الواضحة والمكشوفة في تلك الانتخابات.

٢- العوامل الخارجية: لعبت العوامل الخارجية المحيطة بالنظم السياسية القائمة في الدول العربية دوراً في إحداث تغييرات سياسية مهمة في المنطقة على مدار التاريخ السياسي المعاصر ، إذ إن أي نظام سياسي في أي دولة لا يمكنه الاستمرار والبقاء في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كون هذه الدول أعضاء في المنظومة الدولية تؤثر وتتأثر بها، وهذا الأمر ينطبق على دول النظام الإقليمي العربي منذ نشوء هذا النظام ، إذ يعيش في وسط الأحداث ويتأثر بها ويؤثر فيها ، ولقد كان للأحداث التي توالت في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي أثر كبير على مجمل الحياة السياسية في مختلف دول العالم ، فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في النظام الدولي صاحب ذلك مجموعة من التغيرات التي كان لها جملة من التداعيات الإقليمية السلبية، تبعه طرح الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الشرق أوسط الكبير عام (2004) في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط نظامه السياسي في نيسان 2003 وما رافقه من أحداث، إذ ساهمت هذه التداعيات في دفع صناع القرار في الدول العربية لاتخاذ إجراءات تتماشى مع الوضع الإقليمي الجديد وتتكيف معه ، فقد شهد عدد من هذه الدول جملة من الإصلاحات التي واكبت التطورات السياسية في المنطقة ، بخلاف دول عربية أخرى لم تتقدم على طريق الإصلاح إلا بعد طرح مشروع الشرق أوسط الكبير، كما إن امتلاك الولايات المتحدة لأجندتها الخاصة فيما يتعلق بالنظام الدولي ككل وبتوجهات هذا النظام ، إذ حمل النظام الدولي بقيادتها شعارات رئيسية هي الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر الرأسمالية ، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر هذه المبادئ في مختلف دول العالم، ومن المناطق التي تأثرت بها المنطقة العربية[2].

[1] موسى الحديد ، ظاهرت الثورات الشعبية العربية والدوافع والمحددات ، بحث منشور في مجلة شهرية الشرق الأوسط، العد٢١ ، عمان ، ٢٠١١ ص ٥٩ – ص66.

[2] يوسف علي يوسف العربي ، مصدر سابق، ص ٨٠.

لذا لا يمكن إغفال العوامل الخارجية ودورها في التحولات السياسية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة ، إلا أن دور هذه العوامل قد لا يكون ظاهراً بشكل واضح في ثورات الربيع العربي، خاصة بعد أن تباينت الآراء والاتجاهات بشأن هذا الدور الذي رجحه كثير من القائلين بنظرية المؤامرة ، فيما غيب هذا الدور أخرون عندما قالوا بأنه لم يظهر للعوامل الخارجية تأثير فاعل في الدلاع ثورات الربيع العربي، وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان هما[1]: -

(أ) اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي ، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع .

(ب) اتجاه يرى بأن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر ، وبعضهم يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت. أموراً سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وحجم الفساد الموجود في هذه الدول[2].

المطلب الثاني/ اثر ثورات الربيع العربي في بيئة الأمن القومي الخليجي

لم يكن الحراك الاصلاحي والسياسي ليحدث في الدول العربية لولا الأجواء المحيطة به ، فقد تلازم الحراك السياسي والثورات الشعبية مع بعضها ، فأصبح التغيير امراً حتمياً يتجه إلى النواحي السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية ، بعد أن سادت حالة الأمر الواقع العقدين السابقين في الوطن العربي والتي لم تعد مستقرة خلال الفترة القريبة السابقة للثورات ، إذ إن الحراك الشعبي كان قائماً في أغلب الدول العربية، ولم يعد بالإمكان القول بوجود بلد عربي يامن من الثورة أو من الحراك السياسي بشكل قطعي ، فهناك قابلية كبيرة للتفاعل الشعبي مع الأنظمة الحاكمة ، وبذات الوقت يمكن أن يكون التفاعل سلباً أو إيجاباً مع الثورات الشعبية، وله أن يتعامل أيضاً مع المجتمع الدولي والقوى الدولية ذات المصالح في المنطقة[3].

ويفضل انتشار المفاهيم الجديدة في الوطن العربي، كالديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وشبكات التواصل الاجتماعي منذ نهايات القرن العشرين، اشتعلت حركة الاحتجاجات السلمية في معظم البلدان العربية منذ أواخر عام (2010) ومع مطلع عام (2011) حتى الآن، وربما جاء تزامن الثورات العربية مع التقدم التكنولوجي وزيادة الوعي السياسي بين الشعوب ليساعد في انتشارها وامتدادها عبر الوطن العربي بكامله، وكانت التحولات السياسية التي جرت طيلة العامين الماضيين هي التي دفعت الأنظمة الملكية للتعامل بطريقة أكثر ذكاء ومهارة الأنظمة الجمهورية، وهو الأمر الذى أدى للحفاظ على ملكها من السقوط والتلاشي، ولعل رغبة من الدول الجمهورية في تداول

[1] موسى البياتي، مصدر سابق، ص176.
[2] يوسف علي يوسف العربي، مصدر سابق، ص83.
[3] موسى الحديد، مصدر سابق، ص6.

السلطة والتخلص من الاستبداد السياسي يؤكد أن أنظمة تلك الدول كانت أكثر تسلطا وأقل مرونة، وأضعف في الاستجابة لكل متطلبات التغير من النظم الملكية، فجرى لها ما جرى ومن المؤكد أن ما شهدته المنطقة العربية من أحداث ومتغيرات وتحولات سياسية لأول مرة في تاريخها الحديث والمعاصر، يعكس حالة التأزم التي كانت تعيشها بعض الأنظمة العربي مع شعوبها منذ الاستقلال، ويعكس واقع الضعف الذى يعيشه العرب في كل بلدانهم.

ثم تفاعلت أسباب عديدة وتداخلت لتخلق ظروفا صعبة لشعوب المنطقة العربية جعلتهم يشعرون بأن ليس لديهم ما يخسرونه أكثر ، وأن الأوضاع قد ضاقت من الظلم والجور والمهانة والفقر وفقدان الأمل في المستقبل، وشعر المواطن العربي بفقد الكرامة ، بل إن بعضهم افتقد حتى إنسانيته ، ووجد نفسه يعيش في ظل نظام حاكم لا يشعر به ولا يوليه أي اهتمام ، ورأى التلاعب بالانتخابات ، والخطابات الكاذبة ، والبطانة الفاسدة، وأن الحاكم قد افقده احلامه ، فلم يبق له خيار سوى القيام عليه وخلع سلطانه ، فكانت الثورات التي قال عنها كثيرون أنها لا تحمل أي أيديولوجيات أو أجندات[1].

وقد كان لهذه الثورات آثار قوية على النظام الرسمي العربي بعد أن هزت أركان هذا النظام ، فجاء وقع الثورات كالزلزال الذي امتدت هزاته الارتدادية لتوجد حالة تصدع في هذه الأركان، حتى وصلت إلى منطقة الخليج العربي، وكانت لها تداعيات مباشرة على الأوضاع الداخلية في الدول العربية المتاخمة ، والإقليمية المجاورة، فضلاً عن التطورات المصاحبة التي تصاعدت فيها تتردد وتتسع ، الملكيات الدستورية . مطالب الإصلاح في منطقة الخليج العربي وأخذت دعوة وأخذت بعض التداعيات تتدافع على أقليم الخليج العربي ففرض بعضها نفسه داخل دول المجلس ، وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها هي الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها[2].

ورغم أن للدول الخليجية خصوصية في رؤيتها للربيع العربي تختلف عن الدول العربية الأخرى، إذ إن مستوى هذه الدول الاقتصادي أعلى بكثير من الدول العربية الأخرى، ووجود النظام الملكي المترابط عشائرياً، إضافة إلى وجود النفط والاستجابة لبعض مطالب التحركات الشبابية والشعبية التي حدثت في دول الخليج ، لا سيما في الكويت والبحرين والسعودية، ورغبة الشعوب في هذه المنطقة بالإصلاح السياسي وإقامة نظام ديمقراطي، إلا أن هذه المطالب ما زالت تنادي دول الخليج أن يكون الحل عبر إقامة" نظام ملكي دستوري"، قادر على احتواء الأحزاب والمعارضة بداخله وكان اندلاع ثورات الربيع العربي قد أدى إلى زيادة شعور دول الخليج بأن أمن المنطقة قد بات مهدداً أكثر من ذي قبل، خاصة بعد اندلاع أحداث البحرين، ووصول الثورة إلى اليمن ، أي إلى الحدود الجنوبية - الغربية للمملكة السعودية . وكان ذلك يعني مشاكل أمنية جديدة، في عصر تجتاحه قيم العولمة والحداثة، تحت

[1] مهدي علي ابو الفطم ، مصدر سابق، ص ٤٤.

[2] محمد السعيد ادريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في انماط التفاعلات . بحث منشور في مجلة كراسات استراتيجية ، مجلد ٢٢٧، القاهرة ، ٢٠١٦، ص٥.

العنوان نفسه، وهو أمن الخليج ، الذي بدت كل التحولات المحيطة به وكأنها تؤثر فيه سلباً، مما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحادة المحيطة بها[1].

ثم شاعت تساؤلات عديدة مفادها: لماذا بقيت الثورات حكراً على معظم الجمهوريات العربية وليس جميعها ؟ ولماذا لم يضرب الحراك الثوري العربي الملكيات الوراثية في العالم العربي ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي؟ فقامت مدرستان متضادتان بالإجابة على هذا التساؤل بعد مناقشة أسباب الحراك الشعبي وأبعاد التغيير السياسي وعمقه الناجم عن ذلك الحراك في أعقاب تفجر ما بات يعرف بثورات الربيع العربي قبل أكثر من عامين في الجمهوريات العربية، وقد أشارت توقعات هاتين المدرستين إلى الآتي:

1- توقعت المدرسة الأولى تأثر دول الخليج العربية بتلك الثورات والمطالب الشعبية ، وأنه لا يوجد أي دولة من المحيط إلى الخليج محصلة أو يمكنها تجنب تأثير وتجاهل ثورات الربيع العربي التي ضربت العديد من الجمهوريات العربية ولكن لم يكن هناك تكهن واضح أو صحيح عن عمق وأبعاد التغييرات الثورية العربية وحجمها وأبعادها.

2- أشارت المدرسة الثانية إلى قدرة الملكيات العربية وخاصة الخليجية على الحد من تأثير موجات التغيير وثورات الربيع العربي وأنها ستصل كرياح خفيفة وليس كرياح عاتية أو تسونامي مدمر ، بمطالب يمكن تلبية معظمها لمجتمعات صغيرة وغنية وتحظى أنظمتها وأسرها الحاكمة بشكل عام بشرعية وقبول من أغلب مكونات المجتمع.

وبالفعل أحدث ما يسمى الربيع العربي ردود فعل متباينة داخل دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل أساسي على معادلة السياسة والحكم، وبالذات على فعالية السياسة والحكم والإصلاح الديمقراطي، إذ ازدادت مطالب التغيير السياسي على نطاق واسع بين نخب المثقفين والنشطاء السياسيين في معظم دول المجلس جعل منها قواسم مشتركة بين كل هؤلاء، كان من بينها الدعوة التي وجهها نشطاء خليجيون لحكوماتهم للقيام بإصلاحات سياسية والإفراج عن مئات الأشخاص الذين اعتقلوا خلال تظاهرات طالبت بإطلاق الحريات العامة، في عدد من الدول الخليجية[2].

وفي الوقت ذاته أشارت دول مجلس التعاون الخليجي أن ثورات الربيع العربي قد كان لها تأثير في بيئة الأمن القومي في منطقة الخليج العربي من خلال الرسالة التي بعثتها إلى العالم مفادها أن أمن المنطقة هو من أولويات دوله التي لها القدرة على صون هذا الأمن، فقد استطاعت دول المنطقة التنسيق فيما بينها بما يحفظ أمنها و استقرارها، وكانت الدبلوماسية الخليجية ناشطة للغاية في بلدان مثل اليمن، واستنتجت دول الخليج أن التهديد الأكبر هو التهديد الداخلي فقد ثبت أن المفهوم القائل بأن الأمن الخارجي ضمن الأمن الداخلي هو مفهوم خاطئ وبات مفهوم أمن الخليج بصيغته الجديدة يفرض نفسه. تدريجياً لأنه حرص على إدراك متغيرين أساسيين جديدين على معادلة الأمن الخليجي يتعلقان بالآتي:

[1] عزمي الخليفة ، موقف دول الخليج العربي من ثورة 25 يناير في مصر، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، القاهرة ، ٢٠١٣، ص 48- ص٥١.

[2] محمد السعيد ادريس ، مصدر سابق، ص٨.

أ- مصادر التهديد الداخلية التي فرضت نفسها بما يفوق أو يعادل مصادر التهديد الخارجية، إذ إن أمن الخليج الذي ظل مستوردا لسنوات طويلة، وكان أسير الحماية الأمريكية أحياناً أو في أحيان أخرى نتيجة التواجد الأمريكي في المنطقة أثناء حرب الخليج « عولمته » أسير الثانية عام (١٩٩١) وبعدها ، وما شهدته المنطقة من تداعيات ما سمي الحرب الأمريكية على الإرهاب، ودخول حلف الناتو كشريك أو منافس للدور الأمريكي المهيمن، لذا فإن أمن المنطقة لن يبقى معتمداً على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى وإنما يكون للقوة الذاتية أو الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي دوره الفاعل والأساسي الجديد في معادلة تحقيق هذا الأمن، لكن ما هو أهم هو أن تحقيق الأمن في مفهومه الجديد لن يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الأمنية بل على أدوات سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية وإعلامية تتلاءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية للأمن المصادر السياسية والمصادر الاجتماعية والمصادر الثقافية.

ب- التناقض الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية التي لم تتأثر كثيراً بثورات الربيع العربي، الأمر الذي رحبت به الولايات المتحدة كونه جنبها اتخاذ قرار لا تحبذه بشان امرين: أولهما يتعلق بقبول المد الديمقراطي الذي يرضى الحراك الشعبي، وثانيهما التضحية بعلاقات البلدين التي تمتد لعقود.

ثم بدأت دول مجلس التعاون الخليجي السير الحثيث إلى بناء نفسها من الداخل بعد أن رات وجود الاستبداد والظلم والفساد في الوطن العربي فتحولت بعض الحركات السياسية إلى مشاريع إصلاح تبلور بعضها إلى حد متقدم نسبيا ، وتبلور الآخر بتقدم طفيف محدود في بعض القطاعات الدستورية والقانونية في هذه الدول[1].

وتعاملت الأنظمة الخليجية بنجاح مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشريعية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان وتقديم تأكيدات بإجراء انتخابات لمجلس الشورى في دولة قطر. ووعدت السعودية بالسماح للمرأة بالترشح والاقتراع في انتخابات المجالس البلدية في المستقبل . كما أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ساهمت وبشكل مدروس في تخصيص ميزانيات كبيرة لزيادة الرواتب ورفع الأجور وتقديم برامج سخية في المجالات الاجتماعية والخدماتية لمساعدة الخريجين على إيجاد فرص عمل وكذلك الطلبة والعمالة المحلية وتقصير فترة الانتظار للحصول على القروض والأراضي السكنية وغيرها من الخدمات.

وقامت البحرين باتباع نموذج مختلف في طريقة التعامل مع مطالب الحراك الشعبي عبر إطلاق مبادرة القيادة السياسية لفتح حوار مباشر وشامل من أجل التوصل إلى صيغة مناسبة للإصلاحات الملائمة للحياة السياسية في المملكة ، لكن هذه الدعوة اصطدمت بعقبات تتعلق بتعدد الجمعيات الناشطة في مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية واختلافها حول ضمانات الحوار وجدوله ، ورغم تلك

[1] جواد الحمد، لخارطة التكتلات العربية الاقليمية ما بعد الثورات العربية ، بحث منشور في مجلة شهرية الشرق الأوسط، العدد ٢٢، عمان ، ٢٠١٢، ص ١٠.

العقبات طالبت الحكومة باستمرار الحوار والاحتفاظ بحق الاعتصام الحر دون مضايقات أمنية.

أما الكويت فقد ارتفع سقف المطالب الشعبية بالخروج بالتظاهرات وإن لم تطالب بتغيير النظام بسبب رسوخ شرعية النظام والأسرة الحاكمة. كما عززت رياح .. رئيس الوزراء ، بل برحيل التغيير في جمهوريات الربيع العربي من مطالب فئة في المجتمع الكويتي من غير الكويتيين المعروفين ب « البدون » ليخرجوا في مظاهرات مطالبين بحقوق مدنية وخدماتية. لذا قامت الحكومة بإجراء إصلاحات سياسية عديدة ومنها تعديل قانون الانتخابات ، الذي هدف لتفادي حركة الاحتجاجات المشابهة لتلك التي حدثت في بعض بلدان المنطقة العربية، لكن عدم اليقين ما زال سائداً بين الأطراف السياسية.

وأعلن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مجموعة من الأوامر الملكية سعى من ورائها إلى تجنب الحراك الشعبي ، وقد كان ضمن تلك الأوامر تخصيص (29) مليار دولار لمساعدة العاطلين عن العمل ، وبناء نصف مليون وحدة سكنية عبر تقديم قروض جديدة، ورفع رواتب وأجور موظفي الدولة ، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد ، وتوفير فرص عمل لألاف العاطلين عن العمل[1].

الخاتمة والاستنتاجات:

من خلال مما تقدم توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات الآتية:

1- إن المتغيرات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ما بعد (٢٠٠٣) كان لها تأثير واضح في الأمن القومي لدول الخليج العربي ، وذلك جراء : خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في أعقاب سقوط نظام الحكم العراقي ، عام (٢٠٠٣) ، ونجاح ثورات الربيع العربي في عدد من دول النظام الإقليمي العربي.

2- إن التغيير الذي شهدته منطقة الخليج العربي على أثر الاحتلال الأمريكي للعراق قد غير ميزان القوى في النظام الإقليمي ، هذا الاحتلال الذي لم يرتب آثاراً على مستوى منطقة الخليج العربي فحسب بل تعدت آثاره لتشمل منطقة الشرق الأوسط.

٣- إن الأنظمة الحاكمة بدول مجلس التعاون الخليجي قد تعاملت بنجاح مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ما يسمى بثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشريعية وتقديم تأكيدات بإجراء الانتخابات في الدول التي لغاية الآن لم تحدث بها انتخابات برلمانية أو بلدية. كما أن حكومات هذه الدول ساهمت وبشكل مدروس في تخصيص ميزانيات كبيرة لزيادة الرواتب ورفع الأجور وتقديم برامج سخية في المجالات الاجتماعية والخدماتية لمساعدة الخريجين على إيجاد فرص عمل وكذلك الطلبة والعمالة المحلية وتقصير فترة الانتظار للحصول على القروض والأراضي السكنية وغيرها من الخدمات.

المصادر:

أولاً: الكتب

1- مُحَمَّد حسنين هيكل الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٩.

[1] يوسف علي يوسف العربي، مصدر سابق، ص90.

2- حناوي رشيد الياسين توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء العراق، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، ٢٠٠٦.

3- نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة في العراق الغزو الاحتلال ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2003.

4- ايان دو غلاص ، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية في العراق تحت احتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.

5- إيما ميرفي وأخرون ، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد ، مركز دراسات، الشرق الأوسط، عمان، 1997.

6- مُحَمَّد حسين هيكل ، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق دار الشروق القاهرة، 2006.

7- عيسى السيد دسوقي ، الشرق الأوسط وأمريكا في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الاحمدي للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

8- برادلي تاير ، السلام الأمريكي والشرق الاوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ ايلول، ترجمة عماد فوزي ، دار العربي للعلوم بيروت ، ٢٠٠٤.

٩- برجسكي الفرصة الثانية ، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت، 2007.

١٠- مارتن انديك ، اولويات السياسة الامريكية في الخليج، مركز الدراسات الوحدة العربية، ابو ظبي ، ٢٠٠٦.

١١- غليون ، العرب وعالم ما بعد ١١ ايلول ، دار الفكر ، دمشق ٢٠٠٥٠.

١٢- صبري زايد السعدي، قوة النفط وسائل في التجربة العراقية حالة تاريخيه للشرق الأوسط في العراق تحت الاحتلال، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨.

١٣- عمر كوش ، الحرب الأمريكية على العراق ورهانات المستقبل ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٤.

١٤- ثامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني ، العولمة وصحوت الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ٢٠٠٤.

١٥- تركي فيصل الرشيد ، ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ٢٠١٣.

١٦- موسى البياتي ، التحولات السياسية في الوطن العربي ، بيسان للنشر والتوزيع . بيروت.

١٧- مهدي علي ابو فطيم ، الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين ، وسائل الاعلام العالمية ، بيروت ، ٢٠١١.

ثانيا: الرسائل

١٨- عبد الخالق شامل مُحَمَّد ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية انموذجا العراق ،٢٠٠٣ ، رساله ماجستير، كلية العلوم السياسية ، بغداد، ٢٠٠٥.

١٩- رائد شهاب احمد ، اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق ، رسالة ماجستير ، جلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٨.

٢٠- يوسف حسن يوسف العربي، المتغيرات الاقليمية في الشرق الاوسط وتأثيرها على امن الدول

العربية، رسالة ماجستير ، جامعه الشرق الأوسط ، ٢٠١٣.

٢١- سعد شاكر الشبلي ، التحديات الامنية للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط في مرحله ما بعد الحرب الباردة ، رساله ماجستير ، جامعه الشرق الاوسط ، عمان – الأردن، ٢٠٠٨.

٢٢- منار احمد فايد ذو الحسن ، الاصلاح السياسي واثرة على النخبة السياسية في المملكة الأردنية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، ٢٠١٢.

ثالثا: البحوث

٢٣- موسى الحديد ، ظاهرت الثورات الشعبية العربية والدوافع والمحددات، بحث منشور في مجلة شهرية الشرق الأوسط ، العدد ٢١ ، عمان ، ٢٠١١.

٢٤- مُحَمَّد السعيد ادريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات بحث منشور في مجلة كراسات استراتيجية ، مجلد ٢٢٧، القاهرة، ٢٠١٦.

٢٥- عزمي الخليفة ، موقف دول الخليج العربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٧ ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٢٦- جواد الحمد ، خارطة التكتلات العربية الاقليمية ما بعد الثورات العربية ، بحث منشور في مجلة شهريه الشرق الوسط ، العدد ٢٢، عمان ، ٢٠١٢.

٢٧- ابراهيم عبد الكريم واخرون ، دراسات استراتيجية تقرير موقف الثورات العربية بحث منشور في مجلة شهرية الشرق الاوسط ، العدد ٢٣، عمان.

دور التشريعات في مواجهة الجريمة الالكترونية، ومدى مساهمة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة والتقليل منها.

أ.د. بن صر عبد السلام

جامعة بومرداس/كلية الحقوق

الاستاذه بن صر حورية

جامعة أم البواقي/كلية الحقوق

ملخص المداخلة

لعبت التشريعات المقارنة، وساهمت بشكل كبير، في الحد من الجرائم الإلكترونية باختلاف أنماطها، ومدى تأثيراتها على الأمن السيبيراني، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

ناهيك أن التعاون الدولي والتشريعي، ساهم بدوره في المكافحة والتقليل من شأن الجريمة الإلكترونية.

إذ بات من الضروري أن تضع مختلف التشريعات، رؤية استراتيجية نموذجية ومتكاملة لمكافحة الجريمة الالكترونية بهدف تأمين سلامة المجتمع، وقطاعات الدولة من خلال تحقيق الأمن والسكينة لها، من أي اختراقات هذه الآفة.

ولذا جاءت معظم التشريعات بالتركيز على الآليات القانونية والأمنية والتقنية والإعلامية والتربوية والتعليمية بما فيها التشريعات الدولية، للحد من مخاطر وانتشار الجرائم.

فأبدى المشرع الجزائري، كغيره من التشريعات اهتماما كبيرا بالجرائم الإلكترونية، بقانون رقم 09-04 [1] تضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

فأصبحت الجريمة الإلكترونية في المجتمع العربي، وغيره من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه العالم المتطور اليوم، وهي تأخذ أشكالا متعددة العواقب، وتتنامى شيئا فشيئا، إذا وجدت من يروج لها.

فمما لا شك في ذلك، هو البحث عن أسبابها ومظاهرها وطرق معالجتها، وماهي تأثيراتها على المجتمع قاطبة؟ وماهي أساليب مواجهتها؟ وماهي متطلبات الاستراتيجية للحد منها، كجريمة فعلية وفعالة، وتهديداتها باتت وشيكة لا مفر منها.

ولن تنجح النظم التشريعية في المكافحة والمعالجة، إلا إذا تظافرت جملة من الجهود الدولية في التعاون والحد منها.

مما يؤدي بنا استخلاص إشكالية الدراسة، على نحو يعالج هذه الآفة، وهذه الظاهرة بالقول ماهي الآليات الوقائية لظاهرة الجريمة؟ وهل دراسة أسبابها

[1] أميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيّد: استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي تعزيزا لرؤية مصر 2030
دراسة استشرافية مقال منشور بمجلة البحوث الإعلامية، تصدر عن جامعة الأزهر كلية الإعلام العدد (58) الجزء (04) يوليو 2021- ص 1765

_ قانون رقم 09-04 المؤرخ في: 14 شعبان عام 1430 هـ الموافق لـ 05 غشت عام 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

وحجمها وأثارها، وعواملها، أسلوب من الأساليب الفعالة في مواجهتها إقليميا ودوليا؟

كل هذه التساؤلات، نجد مجالها من خلال دراسة نمط وأسلوب الجريمة، وطرق وأساليب معالجتها ومكافحتها على الصعيد الإقليمي والدولي، بالدراسة والتحليل للوصول إلى أهم النتائج الموفضية للتخلص أو التقليل من فعاليتها.

الكلمات المفتاحية: الجرائم- الإلكترونية- انعدام الأمن- تداعياتها- الاجتماعية-الاقتصادية-الأمنية.

Summary of the intervention

To achieve this, many laws have focused on legal measures, security protocols, technology, media, education, and even international regulations, all with the goal of reducing the risks and spread of cybercrimes. The Algerian government, for instance, has shown keen interest in handling cybercrime through Law No. 09-04, which establishes specific rules for preventing and managing technology-related crimes.

Cybercrime has become a major security challenge in societies like the Arab world and beyond. It takes various forms and is growing due to increased promotion. Understanding its causes, forms, and ways to counter it is essential. This involves looking at its impact on society, strategies to confront it, and the steps needed to decrease its occurrence.

Effective laws against cybercrime require international cooperation. This brings us to the main focus of our study: finding ways to address this issue. What can be done to prevent cybercrimes? Is studying its causes, extent, effects, and factors an effective

Comparative laws have played a significant role in reducing different types of cybercrime and lessening its impact on cybersecurity. They have also addressed the broader effects on society, the economy, and security. Collaborative efforts at both the international and legislative levels have contributed to the fight against cybercrime.

Nowadays, it's crucial for various legal bodies to create comprehensive plans to combat cybercrime. The main aim is to ensure safety and peace in society and for government sectors, protecting them from any breaches caused by these digital crimes.

approach to tackle it on a regional and global scale?

All these questions are addressed by studying the nature and methods of cybercrime and developing strategies to tackle it both regionally and globally. By analyzing these aspects, we can identify the most important insights to effectively reduce its impact.

"Keywords: Crimes - Cyber - Insecurity - Consequences - Social - Economic - Security."

---

[1]Author: Amira Mohamed Mohamed Sayed Title: Strategies for Combating Cybercrimes in the Information Age as an Enhancement of Egypt's Vision 2030

An Exploratory Study Published in the Journal of Media Research, issued by Al-Azhar University, Faculty of MediaIssue (58), Part (04), July 2021, Page 1765

_ Law No. 09-04, issued on: 14 Sha'ban 1430 AH, corresponding to 05 4444, 2009, includes specific regulations for the prevention of crimes related to information and communication technologies and their combat."

المقدمة: دور التشريعات في مواجهة الجريمة الإلكترونية ومدى مساهمة التعاون الدولي في مكافحة الجريمة والتقليل منها

اتسع مجال الجرائم الإلكترونية في هذه الأيام، وتعددت صورها وأشكالها، على الحياة بصفة عامة، منها الاجتماعية، وبصفة خاصة الجانب الاقتصادي والأمني والثقافي، وأصبحت تداعياتها وتحدياتها، تشكل خطرا لا مجال للتشكيك فيه.[2]

أنها جرائم تستخدم أدوات شديدة التطور، ويصعب الإيقاع بمرتكبيها، وانتشرت بشكل رهيب، عن طريق كل الأجهزة الإلكترونية والرقمية.

ولذا ترى معظم الدراسات، كدراسة: منى عبد الله السمحان (2020):" أنها جريمة متعددة الأشكال والصور، لم يشهدها المجتمع من قبل، والتي أصبحت تعرف بالجرائم الإلكترونية العابرة للحدود بتهديداتها، ولا تعرف لها حدود." [3]

وباتت هذه الأخيرة، في أمس الحاجة إلى دراسات أمنية واستراتيجية، للبحث عن آليات وأساليب وطرق معالجتها والحد منها. فهي تهدد شتى المجالات الحيوية في الدولة، وذلك عن قدراتها الهائلة للبيانات وتراسلها نتيجة التقدم في مجال الأجهزة الإلكترونية، ومجال التحول الرقمي.

فهي تجد مجالها الخصب، بما يتهيأ لها المجال في تحولات الثورة الصناعية، وتنامي قدرات المعالجة الحاسوبية مع معطيات شبكة الذكاء الاصطناعي وغيره، فانفجرت الثورة المعلوماتية، فتحول مجالها إلى ظهور تهديدات وجرائم متعددة الأشكال والصور.

وتتخذ هذه الجرائم صورا كثيرة، منها الحراك المعلوماتي والتطور التكنولوجي في مجال تقنية المعلومات والاتصال – اقتصاد المعرفة – والانفتاح المعلوماتي – والعولمة الرقمية – والذكاء الاصطناعي – وتضاعف الاعتماد على المنصات الرقمية ووسائلها الاتصالية، سواء في التعليم أو في العمل، الأمر الذي أدى إلى تفشي معدل الجرائم باختلاف أنواعها.[4]

ونظرا لخطورتها اللاّمنتهية، سعت دراسة لونيس الحوامدة (2017): " بيان أطر مكافحة الجرائم المعلوماتية، من خلال وضع التشريع المنظم لها، بالاعتماد على المنهجين المقارن والتحليلي للنصوص القانونية، وتوصلت إلى نتائج مفادها:

- الجهود الوطنية لا تزال دون المستوى المطلوب لمواجهة مخاطر تلك الجرائم، وأيضا صدور الاتفاقية العربية لمكافحة تلك الجرائم الموقعة في 2010/12/21 تعد نقطة تحول

[2] واقع الجرائم الإلكترونية، وتداعياتها على المجتمع المصري مقال منشور على الموقع: https://draya-eg.org/2022/04/13 بتاريخ: 2022/04/13 -2023/06/22 ص01.

[3] منى عبد الله السمحان: متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود – مقال منشور بمجلة كلية التربية -جامعة المنصورة – كلية التربية العدد (111) يوليو 2020 ص03.

[4] الهيئة الوطنية للأمن السيبراني: المملكة على الموقع: https://ega.ee/wp-content/uploods/2019/03/essential-cyber .security-controls.p.d.f. p4

أميرة مُحَمَّد سيّد أحمد: استراتيجية مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي تعزيز لرؤية مصر 2030 المرجع السابق ص 1767.

في التعاون العربي لمكافحتها." [5] فهي لم تترك أي مجال وأثرت فيه، سواء أكان اقتصادي أو ثقافي أو اجتماعي أو أمني، مما أدى بالتشريعات المقارنة، إلى البحث عن آليات المعالجة والتصدي لها.

ومن هنا يأت لزاما على وضع إشكالية الدراسة ومستجداتها للحد من هذه الظاهرة بالقول: ماهي الآليات الوقائية، والسبل لمعالجة الجريمة؟ وهل دراسة ظواهر أسبابها وحجمها وآثارها، كفيل بالمعالجة والتصدي لها؟ وهل التشريع وحده كاف، لتغطية الجريمة؟ أم التعاون الدولي كفيل بالقضاء على صور وأشكال الجريمة العابرة للحدود؟ هذا من جهة ثم ندرس أهميتها وأهدافها والمنهج المتبع وتقسيمات الدراسة، مع بيان دور التشريع الإقليمي والدولي والتظافر لمكافحتها، وذلك في خاتمة الدراسة، مع استخلاص أهم النتائج والتوصيات لها، على النحو الآتي:

أولا- إشكالية الدراسة:

تشكل إشكالية الدراسة، المحور الأساسي للدراسة من حيث الوصول إلى طرق المعالجة من جهة، ومن جهة أخرى، نتساءل عن الإجراءات والطرق وآليات وأساليب التصدي لها، ومن ثم اخترنا لهذه الدراسة، الإشكالية على النحو الآتي:

ماهي الآليات الوقائية والسبل لمعالجة الجريمة؟ وهل دراسة ظواهرها، أسبابها، وحجمها وآثارها كفيل بالمعالجة والتصدي لها؟ وهل التشريع وحده كاف لتغطية الجريمة؟ أم التعاون الدولي والتشريعي كفيل بالقضاء على صور وأشكال الجريمة العابرة للحدود؟

ثانيا- أهمية الدراسة:

لقد أبرزت معظم التشريعات، والأنظمة والاتفاقيات الدولية مدى أهمية هذه الدراسة، وذلك للوقوف على مكونات وصور وأشكال الجرائم الإلكترونية، ومصادرها حتى توضع نصوص، في بالغ الأهمية لمكافحة الجريمة أينما حلت ووجدت. [6]

ولقيت هذه الدراسة أهمية لدى معظم الدول، بهدف البحث عن آليات المعالجة، وأساليب وطرق المكافحة للقضاء على جريمة استفحلت، نظرا لتواجد مصادر تمويلها من خلال انتشار الوسائل التقنية الحديثة، وعمت عبر المؤسسات العامة والخاصة ولذا بدأ التفكير جلياً، في وضع الإطار القانوني لمعالجة الجريمة بمختلف صورها وأشكالها، وكيفيات مكافحتها. [7]

---

[5] لونيس الحوامدة: آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء قانون رقم: 09-04- رسالة ماجستير – جامعة قاصدي مرباح – كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013- ص 1771..

[6] أصدر مجلس أوروبا في عام 2001 اتفاقية مجلس أوروبا للجريمة الإلكترونية council of europe convention on cybercrime وقعت على هذه الاتفاقية في تاريخ إجازتها: 2001/11/23 في مؤتمر بودابست 26 دولة من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها 47 دولة، هدفها مكافحة الجريمة.

[7] أنظر قانون رقم:09 – 04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 هـ الموافق لـ 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

- أنظر قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 27 لعام 2015.
- أنظر قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 لعام 2001.
- أنظر قانون رقم 175 لسنة 2018 المصري.
- أنظر قانون رقم 05 لسنة 2012 الإماراتي.

فهذه الأهمية تتجلى بوضوح، وذلك من خلال مجموعة النصوص التشريعية، والاتفاقيات الدولية، والتعاون الإقليمي والدولي، لوضع حد لهذه الجريمة، ومهما تعددت صورها وأشكالها.

ثالثا – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، بيان فعالية ودور الأنظمة التشريعية في مواجهة الجريمة الإلكترونية ومدى مساهمة التعاون التشريعي والدولي، في مكافحة واستفصال هذه الظاهرة، التي تنامت بظهور الوسائل الإلكترونية، ولاختلاف مصادرها وأنواعها.

ولذا يمكن إظهار أهداف الدراسة، في هدفين جوهريين وهما:

الهدف الأول: وهو تحديث البنية المعلوماتية وتأمين الشبكات والمعلومات والبيانات الفردية والمؤسساتية.

والهدف الثاني: التبادل الدولي في هذا المجال، وضع آليات رصد المخاطر، والمتابعة الدورية للهجمات وتوزيع الأدوار وطنيا ودوليا، وذلك بهدف تبادل المعلومات، إقرار مواصفات الأمن وحماية المواقع الحكومية، مع تأمين البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وإقرار توصيات بأية تدخلات تشريعية لازمة وضرورية في مكافحة ومعالجة الجريمة.[8]

رابعا – منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة، على البحث والتحري والتعرف على الدراسات في هذا المجال، لاسيما أن الجرائم الإلكترونية أصبحت هي محور الاهتمام المتزايد وطنيا ودوليا لخطورتها أمنيا واقتصاديا واجتماعيا.

ولذا ولتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة، لا بد من انتهاج منهجين، في بالغ الأهمية، وهما المنهج المقارن، لإبراز الدراسات الاستراتيجية في هذا المجال، ثم المنهج التحليلي والاستقرائي، كما لها أهمية كبيرة، في بيان ماهي التشريعات والأنظمة القانونية، والدولية لمحاربة هذه الظاهرة ومعالجتها أينما حلت ووجدت، وذلك بكيفية مرنة ذات أبعاد وخطوات استراتيجية في مكافحتها دون أن تترك آثارا وخيمة على المجتمع والأفراد.

خامسا- تقسيم الدراسة:

واقع هذه الدراسة، يتطلب مبدئيا التركيز على الجريمة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كمدخل للدراسة، ثم بيان مفاهيم الجريمة من منظور التشريعات الوطنية والدولية مع إبراز أسبابها وآثارها، وماهي طرق وأساليب مواجهتها، كمبحث أولي يتفرع إلى مطالب بالدراسة والتحليل لكل مسألة.

وأخيرا بيان مجال المساهمة والتعاون الدولي في المكافحة والتقليل منها، في مبحث ثاني، مع دراسة مجال التعاون الدولي، ومتطلبات استراتيجية للحد من الجريمة وماهي التدابير المستخلصة في التعامل مع الجريمة ومراحلها.

ثم استخلاص مجمل الدراسة بخاتمة نبين فيها أساليب وطرق وآليات المعالجة لظاهرة الجريمة العابرة للحدود نتيجة شبكات التواصل وتداعياتها أمنيا واقتصاديا

- أنظر مرسوم عدد 54 لسنة 2022 التونسي.
- أنظر قانون رقم 431 لعام 2002 اللبناني.

[8] واقع الجرائم الإلكترونية وتداعياتها على المجتمع المصري مقال منشور على الموقع: https://draya-eg.org/2022/04/13 ص10.

واجتماعيا، ثم ماهي النتائج والتوصيات الهادفة من الدراسة.

المبحث الأول: الجريمة الإلكترونية، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

تعد الجريمة الإلكترونية، من أخطر الجرائم في الآونة الأخيرة بحيث تعدى صداها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. إذ ترى معظم الدراسات، اتساع مجالها وصورها وأشكالها، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. [9]

ونظرا لكون هذه الجريمة، أصبحت تستخدم أدوات جد متطورة، ويصعب الإيقاع بمرتكبيها، وتتم من خلال كل الأجهزة التي يستخدمها الإنسان في حياته اليومية، بما فيها الأجهزة الرقمية.

فنصت أحكام المادة 31 من قانون رقم 175 لسنة 2018 المصري على أن:" الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون." [10]

فأصبحت معظم الدول، تبحث عم آليات المواجهة لسد الفراغ في بعض النصوص، ومواكبة سرعة التطور التكنولوجي وأدواته.[11]

وباتت الجريمة الإلكترونية، هي الشغل الشاغل لمعظم الدول، كونها مست جملة من الحقوق، كالحق في الحياة الآمنة، والحرية الشخصية للمواطن، والحق في المعلومات والحقوق المالية والملكية الفكرية، والحريات، وتهدد الأمن والسيادة الوطنية.

هذه هي جملة الأسباب التي أدت إلى انتشار هذا النوع من الجرائم.[12]

ولذا شكلت مختلف الدراسات، في هذا المجال، ماهي رؤية الدول المستقبلية والشاملة، في مكافحة هذه الجريمة واستفحالها، ومراقبة كافة الأجهزة الذكية، لأنها أداة من الأدوات التي تستعمل كآلية في الجريمة.[13]

وعلى ضوء هذه اللمحة الوجيزة للجريمة، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، سنتحدث عبر هذا المجال، عن مفاهيم الجريمة من منظور بعض التشريعات، ثم أسبابها وأثارها، وماهي طرق وأساليب مواجهتها، من خلال المطالب الآتية:

---

[9] واقع الجرائم الإلكترونية وتداعياتها على المجتمع المصري المرجع السابق ص01 وما بعدها.

[10] أنظر أحكام المادة:31 من القانون المصري رقم 175 لعام 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[11] واقع الجرائم الإلكترونية وتداعياتها على المجتمع المصري المرجع السابق ص 3 و4.

[12] واقع الجرائم الإلكترونية وتداعياتها على المجتمع المصري المرجع السابق ص 5، 6 و7.

[13] مني عبد الله السمحان: متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية جامعة الملك سعود، مقال منشور بمجلة كلية التربية – جامعة المنصورة – كلية التربية العدد (111) يوليو 2020 _ ص 04.

_ صدر أمر ملكي برقم 6801 بتاريخ 11 صفر 1439 هـ الموافق لـ 2017/10/31 بإنشاء هيئة بإسم الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وهي الجهة المختصة بشؤون الأمن السيبراني في المملكة.

المطلب الأول: مفاهيم الجريمة الإلكترونية من منظور التشريعات المقارنة.

تعددت المفاهيم وتنوعت لهذه الجريمة الخطيرة، نظرا لتعدد أشكالها وصورها وأنواعها في عصرنا الحديث، وذلك بحسب تعدد الوسائل والأساليب، التي يلجأ إليها المجرم المعلوماتي في ظل انفتاح الفضاء الافتراضي، وكذا توسع وتنوع استراتيجية الجريمة وطرق ممارستها.[14]

حيث اختلف الباحثون فيما بينهم في تحديد معنى الجريمة الالكترونية، وكل منهم اعتمد على زاوية معينة في تعريفها، فمنهم من ذكرها من الناحية التقنية على: "أنها جريمة مرتبطة بوسيلة الاتصال المستخدمة" ومنهم من تبناها من الناحية التشريعية على: "أنها مخالفة ترتكب ضد الأفراد والمؤسسات والدول لدوافع إجرامية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وباستخدام عديد من وسائل الاتصال الحديثة، مثل غرف الدردشة أو البريد الإلكتروني أو الهاتف وغيرها."[15]

حتى وإن كان الاختلاف الذي يراه بعض الباحثين في مفاهيم الجريمة الالكترونية، وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ومدى خطورتها على المجتمع، وتوسع مجالها على أنحاء العالم.

ولذا بات من الضروري التفكير جليا أن هذه الأخيرة تتطلب نظاما منهجيا وشاملا من جهة، وتشريعا مستمرا يساعد في الوقاية من تلك الجرائم، وتحديد الأهداف الاستراتيجية من التشريع في المكافحة والمعالجة، وتعزيز التنسيق الدولي.[16]

وبالتالي سنتطرق إلى مفاهيم الجريمة، من خلال بعض التشريعات المقارنة في هذا الباب. وذلك عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية من خلال التشريع الجزائري.

يقصد بمفهوم الجريمة الإلكترونية من خلال قانون رقم رقم:09-04 المؤرخ في: 05 غشت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها لا سيما في محادثة الثانية (02) التي نصت على ما يلي: " يقصد في مفهوم هذا القانون ما يلي: الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال، جرائم المساس بالأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون

---

[14] أميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيد أحمد: استراتيجيات مكافحة الجرائم الالكترونية في العصر المعلوماتي المرجع السابق ص 1778.

Claire seungeun ; toward mitigating minimizinig and préventing cybercrimes and cybersecuritey risque international journal of cybersecuritey intelegence et cybercrime, vol 03 issue 2 -2020 p.1.

[15] Roderic proudherst : et ail , organization and cyber crime an analysis of the nature of groups engaged in cyber crime international journal of cyber criminology vol 08 issue 1-2014 p 1-20

-debarati-harder.k- jaishankar : cyber crime and the victimization of women laws , rights ans regulations (U.S.A hersher) 2011 p.55.

[16] Gianyun -wang : A. comparative study of cybercrime in criminal .law : china,us Englend, singapore and the council of europe, phd. (erasmus universiteit rotterdam 2016. P 351-352.

العقوبات، وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية." [17]

يعني في مفهوم أحكام المادة الثانية من قانون رقم 09-04 الجريمة الإلكترونية، هي جريمة متطورة الأشكال والصور والأهداف، وتمس بمعطيات المعلومات والخدمات والاتصالات الإلكترونية، وأية وسيلة إلكترونية.

وشدد المشرع الجزائري في هذا الصدد، مجال المراقبة على الاتصالات الإلكترونية، والحالات التي تسمح باللجوء إلى المراقبة الإلكترونية، من خلال أحكام المادة (04) الرابعة التي نصت على ما يلي: " يمكن القيام بعمليات المراقبة المنصوص عليها في المادة (3) في الحالات الاتية:

أ-للوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة.

ب-في حالة توفر معلومات عن احتمال اعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يحدد النظام العام أو للدفاع الوطني أو مؤسسات للدولة أو الاقتصاد الوطني.

جـ-لمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية، عندما يكون من الصعب الوصول الى نتيجة تهم الابحاث التجارية دون اللجوء الى المراقبة الالكترونية.

د-في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة لا يجوز إجراء عمليات المراقبة في الحالات المذكورة أعلاه إلا بإذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة. [18]

واتخذ المشرع الجزائري جملة من التدابير الوقائية للوقاية من الجرائم الالكترونية، كحجز المعطيات المعلوماتية نصت عليهم أحكام المادة (6) على ما يلي: "عندما تكتشف السلطة التي تباشر تفتيش منظومة معلوماتية معطيات مخزنة تكون مفيدة في الكشف عن الجرائم أو مرتكبيها وأنه ليس من الضروري حجز كل المنظومة، يتم نسخ المعطيات محل البحث، وكذا المعطيات اللازمة لفهمها على دعامة تخزين الكترونية، تكون قابلة للحجز والوضع، وفقا للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية" [19]

ويستنتج من أحكام المادة (6) أن مجال الحجز للمعطيات والمعلومات محل حجز، بهدف منع الوصول الى المعطيات التي تحتويها المنظومة المعلوماتية، أو الى نسخها الموضوعة تحت تصرف الأشخاص المرخص لهم باستعمالها.

ومنه منع الاطلاع على المعطيات التي يشكل محتواها جريمة [20]

وبادر المشرع في هذا الصدد الى انشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام

[17] أنظر أحكام المادة 02 من قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 هـ الموافق لـ 05 غشت2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها.

[18] انظر أحكام المادة (4) فقرة أ-ب-جـ -د – من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.

[19] انظر أحكام المادة (6) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.

[20] انظر أحكام المادة (8) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.

والاتصال ومكافحته [21] وحدد مهامها في المجال الاتي: [22]

أ-تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحته.

ب-مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات، التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال، بما في ذلك تجميع المعلومات وإنجاز الخبرات القضائية.

ج- تبادل المعلومات والتعاون مع الخارج، قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال وتحديد مكان تواجدهم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى حددت أحكام المادة 15و16 و17و18و19 من قانون رقم 09-04 المشار له في الهامش مجالات كثيرة أهمها ما يلي:

أ/التعاون والمساعدة القضائية الدولية والاختصاص القضائي:

فتتخذ في هذا المجال المحاكم الجزائية النظر في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال المرتكبة خارج الإقليم الوطني، عندما يكون مرتكبها أجنبيا، وتستهدف مؤسسات الدولية الجزائية أو الدفاع الوطني، أو المصالح الاستراتيجية للاقتصاد الوطني. [23]

ب/المساعدة القضائية الدولية المتبادلة:

في إطار التبادل والمساعدة القضائية، يمكن للسلطات المختصة تبادل المساعدة القضائية الدولية لجمع الأدلة الخاصة بالجريمة في الشكل الالكتروني، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية، ومبدأ المعاملة بالمثل، قبول طلبات المساعدة القضائية، عن طريق وسائل الاتصال السريعة، بما في ذلك أجهزة الفاكس أو البريد الالكتروني [24]

ج/ تبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات التحفظية:

تتم الاستجابة لطلبات المساعدة الزامية لتبادل المعلومات أو اتخاذ أي إجراءات تحفظية، وفقا للاتفاقيات الدولية، ذات الصلة، والاتفاقيات الدولية القضائية ومبدأ المعاملة بالمثل [25]

د/القيود الواردة على طلبات المساعدة القضائية الدولية:

في هذا المجال شدد المشرع الجزائري، على بعض القيود المتعلقة بطلبات المساعدة القضائية وتنفيذها، إذا كان من شأنها المساس بالسيادة الوطنية أو النظام العام. [26]

هذه أهم المفاهيم والمعطيات التي جاء بها المشرع الجزائري من خلال قانون رقم 09-04 في مكافحة الجريمة الالكترونية.

الفرع الثاني: مفهوم الجريمة الالكترونية، من خلال التشريع المصري:

[21] انظر أحكام المادة (13) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.
[22] انظر أحكام المادة (14) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.
[23] انظر أحكام المادة (15) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.
[24] انظر أحكام المادة: 16 فقرة (2) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.
[25] انظر أحكام المادة (17) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.
[26] انظر أحكام المادة (18) من قانون رقم 09-04 المرجع السابق.

عرف المشرع المصري، من خلال القانون رقم175 لسنة 2018 الجرائم الالكترونية على أنها: "أي عملية الكترونية أو تقنية تتم كليا أو جزئيا، لكتابة أو تجميع أو تسجيل أو حفظ أو تخزين، أو دمج أو عرض، أو ارسال أو استقبال، أو تداول أو نشر، أو محو أو تغيير أو تعديل أو استنباط للبيانات والمعلومات الالكترونية، وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الحاسبات أو الأجهزة الأخرى الالكترونية، أو المغناطيسية أو الضوئية، أو ما سيحدث من تقنيات أو وسائط أخرى." [27]

وشدد المشرع المصري، على الاعتداء على سلامة شبكات وأنظمة وتقنيات المعلومات، وجريمة الانتفاع بدون حق بخدمات الاتصالات والمعلومات وتقنيتها. وجريمة الدخول غير المشروع وتجاوز حدود الحق، والاعتراض غير المشروع، والاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية، والاعتداء على البريد الالكتروني.[28]

وافردت أحكام المواد 13و14و15و16و17و18 عقوبات بالحبس لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر وسنة (1) حبس وقد تتضاعف بحسب طبيعة الجرم.

وبين مدى أهمية التعاون الدولي، في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وهذا ما نصت عليه أحكام المادة (4) بقولها: "تعمل السلطات المصرية المختصة على تسيير التعاون مع نظيراتها بالبلاد الأجنبية، في اطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والثنائية المصادق عليها، أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، بتبادل المعلومات بما من شأنه أن يكفل تفادي ارتكاب جرائم تقنية المعلومات والمساعدة على التحقيق فيها، وتتبع مرتكبيها، على أن يكون المركز الوطني لاستعداد الطوارئ الحاسب والشبكات بالجهاز، هو النقطة الفنية المعتمدة في هذا الشأن".[29]

وهكذا حذا المشرع المصري، حذو التشريعات والدراسات التي سبقته، في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومهما كانت طبيعتها، بما فيه توسيع مجال تبادل المعلومات والتعاون الدولي بصددها.

الفرع الثالث: مفهوم الجريمة الإلكترونية، من خلال التشريع التونسي:

عرف المشرع التونسي في أحكام الفصل 05 مفاهيم الجريمة الإلكترونية على أنها: " تمس نظام المعلومات والبرمجيات والبيانات، وكل عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم، وكل فعل ينجر عنه منع النفاذ إلى بيانات معلوماتية متاحة." [30]

وأفرد في الباب الثالث، في الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، العقوبات المستوجبة من خلال أحكام الفصول 16 و17 و18 و19 و20 و21 عقوبات تتراوح من (03) أشهر إلى (5) أعوام بحسب طبيعة الجريمة ومرتكبيها.

---

[27] انظر أحكام المادة الأولى (1) من قانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالجريدة الرسمية العدد (32) مكرر (جـ) في 2018/08/14

[28] انظر أحكام المواد: 13و14و15و16و17و18 من قانون رقم 175لعام 2018 المرجع السابق.

[29] انظر أحكام المادة: (4) من قانون رقم175 لعام2018 المرجع السابق.

[30] أنظر أحكام الفصل 05 من المرسوم عدد (54) لسنة 2022 المؤرخ في 2022/09/13 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

وركز من جهة أخرى على دعم المجهودات الدولية لمكافحة الجرائم بالنص (34) الذي بين فيه دور الاتفاقيات الدولية أو الثنائية المصادق عليها من قبل الجمهورية التونسية، يمكن للمحاكم التونسية ذات النظر تتبع ومحاكمة كل من يرتكب خارج التراب التونسي احدى الجرائم المنصوص عليها بهذا المرسوم في الصور التالية:

-إذا ارتكبت من قبل مواطن تونسي.

-إذا ارتكبت ضد أطراف او مصالح أجنبية من قبل أجنبي أو شخص عديم الجنسية، يوجد محل اقامته المعتاد داخل التراب التونسي، أو من قبل أجنبي او شخص عديم الجنسية وجد بالتراب التونسي، ولم تتوفر في شأنه شروط التسليم القانونية. [31]

الفرع الرابع: مفهوم الجريمة الالكترونية، من خلال التشريع الأردني:

-عرف المشرع الأردني الجريمة الالكترونية هي: "كل جريمة نصت عليها القوانين الأردنية، وتم ارتكابها عن طريق الشبكة العنكبوتية (الانترنت) سواء تمثلت بفعل أو الامتناع عن فعل جرمه القانون، ومنها جرائم مواقع التواصل الاجتماعي". [32]

-ونص من جهة، أحكام المواد 03و04و05و06و07و08و09و10و11و12و13و14و15و16و17 على العقوبات من أسبوع (8) الى (3) أشهر، الى الاشغال الشاقة. [33] على جريمة الدخول الى الشبكة المعلوماتية أو نظام المعلومات بأي وسيلة، أو نشر أو استخدام عن قصد برنامجا عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الإلغاء أو الحذف أو إضافة او تدمير أو افشاء أو حجب او تعديل او الاعتراض أو التنصت أو شطب محتويات او التحريض على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبة المحددة فيه لمرتكبيها.

الفرع الخامس: مفهوم الجريمة الالكترونية، من خلال التشريع الاماراتي:

-عرف المشرع الاماراتي الجريمة الالكترونية من خلال أحكام المادة الأولى (1) على أنها: "جريمة تسمى مباشرة بالبيانات والبرامج والمعلومات، غير مصرح للغير بالاطلاع عليها أو بإفشائها، إلا بإذن مسبق ممن يملك هذا الإذن" [34]

-وحددت المواد: 2-و3-و4و5و6و7و8و9و10و11و12و13و14و15و16 من هذا القانون السالف ذكره العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة من (06) أشهر الى (5) سنوات، وذلك بحسب الجريمة وطبيعتها لكل من دخل موقع الكتروني أو نظام معلومات أو نظام المعلومات الالكترونية، أو دخل بدون تصريح إلى موقع الكتروني، أو من زور مستندا الكترونيا، أو بتغيير بيانات أو معلومات أو نظام المعلومات الالكترونية، أو وسيلة الكترونية أو

[31] انظر الفصل 34 من المرسوم عدد54 لعام 2022 المرجع السابق.

[32] انظر احكام المادة (2) من قانون رقم27 لسنة2015 المتضمن قانون الجرائم الالكترونية.

[33] أنظر احكام المواد من 03 الى 17 من قانون رقم 27 لسنة2015 المرجع السابق.

[34] انظر احكام المادة الاولى من المرسوم رقم5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

باستخدام عنوان وهمي، أو عائد للغير، او باي وسيلة.[35]

الفرع السادس: مفهوم الجريمة الالكترونية، من خلال التشريع اللبناني:

شدد المشرع اللبناني، على كل من دخل أو حاول الدخول الى مكان محظور، بقصد الحصول على أشياء، أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصا على سلامة الدولة.

أو افشاء معلومات ووثائق أو نشر مواد أو صور أو توجيه رسائل الكترونية، على شبكة الانترنت من شأنها مثلا إضعاف الشعور القومي.[36]

ووقع كل شخص اقترف، هذه الجريمة يعاقب بالحبس، وذلك من خلال أحكام المواد: 281و282و283 و295ومن المرسوم الاشتراعي رقم 340 المؤرخ في 1943/03/01 والمعدل بقانون رقم 140 الصادر في 1999/10/27.

ولمح المشرع اللبناني، الى إمكانية اصدار التشريعات خاصة، لهذه الجرائم وانواعها وكافة التعديات الالكترونية التي ظهرت نتيجة للتطور الهائل والسريع في تكنولوجيات المعلومات.

المطلب الثاني: الجريمة الالكترونية، أسبابها وآثارها:

تشير معظم الدراسات، كدراسة حسين بن سعيد الغافري[37] ودراسة عبد الله حسين القحطاني، أن مرتكبي الجريمة الالكترونية، يختلفون عن مرتكبي الجريمة التقليدية ويرجع ذلك لاختلاف الأشخاص من حيث السن والجنس والمستوى التعليمي.

ويرجع معظم الفقهاء هذه الجريمة، الى بعض الأسباب والدوافع التي تدفع مرتكبي هذه الجريمة الى ارتكابها كما تكون هذه الأسباب والدوافع، هو الرغبة في الاضرار بالغير من جهات معينة في الربح والكسب الذي قد يدفع الى التعدي على نظم المعلومات، كسبب في ارتكاب الجريمة.[38]

وعلى ضوء ذلك يمكن الحديث عن جملة الأسباب والاثار من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أسباب الجريمة الالكترونية:

يراها البعض[39]: "أنها تتمثل في الرغبة أو الولع بجمع المعلومات، التي قد تكون محفوظة من أجهزة الحاسب الالي، أو منقولة عبر الشبكة العالمية للمعلومات، كما قد تكون الأسباب والدوافع الرغبة في الاضرار بالغير

[35] انظر احكام المواد من: 2الى 16 من المرسوم رقم (5) لسنة 2012 المرجع السابق.

[36] انظر أحكام المواد: 280و281و282و283 من المرسوم الاشتراعي رقم340 الصادر في 1943/03/01 المتضمن الجرائم الالكترونية المعدل بقانون رقم 140الصادر في 1999/10/27

[37] الغافري حسين بن سعيد: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت-Https:/hussain alghafri.blogspot.com/2011/07/blog-post.9603.html.du :21/12/2014.

- عبد الله حسين آل حجران القحطاني : تطور مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية – دراسة تطبيقية في هيئة التحقيق والادعاء العام بمدينة الرياض رسالة ماجستير الرياض 2014- ص30 و32.

[38] الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها من اعداد مجمع البحوث والدراسات الاكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة -سلطنة عمان 2016 ص28

[39] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت المرجع السابق ص 27.

من جهات معينة، وكذلك الرغبة في الربح والكسب، والذي قد يدفع إلى التعدي على الحواسيب، ونظم المعلومات إلى الدوافع الشخصية."

وقد حصرها الأستاذ حسين بن سعيد في بعض الأسباب نذكر منها ما يلي:

أولا: الرغبة في جمع المعلومات وتعلمها:

أصحاب هذه الجرائم، يقدمون عليها بغية الحصول على الجديد من المعلومات، وقد أشار الأستاذ ليفي في أحد مؤلفاته الخاصة بقرصنة الأنظمة HACKERS " [40] ويعتمد هؤلاء على مبدأين هما:

1- أن الدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي، يمكن أن يعلمك كيف يسير العالم.

2- أن جمع المعلومات المفيدة بوجه عام، يجب أن يكون غير خاضع للقيود.

ثانيا: الاستيلاء على المعلومات:

يرى الأستاذ حسين بن سعيد الغافري:" أن الاقدام على ارتكاب هذا الجرم يتم بواسطة تقنية المعلومات، بهدف الحصول على المعلومة ذاتها، والاستيلاء عليها والتصرف فيها والحصول على المعلومة المحفوظة في الحاسب الآلي، أو المنقولة أو تغييرها، أو حذفها أو إلغائها نهائيا من النظام.

وقد يكون هذا الدافع، تنافسي أو ابتزازي، أو الحصول على مزايا ومكاسب". [41]

ثالثا: قهر النظام وإثبات التفوق، على تطور وسائل التقنية:

في بعض الأحيان يكون الدافع، وراء ارتكاب هذه الجرائم، هو قهر النظام وإثبات قدرة الجاني وتفوقه على تعقيدات وتطور وسائل التقنية الحديثة. حيث يعتمد في هذه الجريمة أمام شاشات الأجهزة لكسر الحواجز الأمنية للأنظمة الإلكترونية واختراقها. [42]

رابعا: إلحاق الأذى بأشخاص أو جهات:

يرتكز هذا الأذى، على إلحاق الضرر بالغير، وغالبا ما تكون تلك الجرائم مباشرة، تتمثل في صورة ابتزاز أو تهديد، أو تشهير وكذا الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة، بتلك الجهات أو الأشخاص، لاستخدامها فيها يعد في ارتكاب جرائم مباشرة. [43]

خامسا: تحقيق أرباح ومكاسب مادية:

بعض الجرائم الدافع منها، تحقيق أرباح ومكاسب مادية كاستخدام شبكة الأنترنت للإعلان عن صفقات تجارية غير مشروعة، كصفقات المخدرات والاتجار بالبشر. [44]

سادسا: تهديد الأمن القومي والعسكري:

البعض منها تهديد الأمن القومي والعسكري، ومن ذلك ظهر ما يعرف بالتجسس الإلكتروني والإرهاب

[40] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت المرجع السابق ص 28.

[41] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المرجع السابق ص 28 ومابعدها.

-الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي – المرجع السابق ص 28

[42] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المرجع السابق ص 28 ومابعدها.

[43] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان، في مواجهة الجرائم المرجع السابق – ص29.

[44] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان، في مواجهة الجرائم المرجع السابق – ص29.

الإلكتروني والحرب المعلوماتية، كما هو الحاصل بين الدول المتقدمة إلكترونيا.[45]

الفرع الثاني: أثار الجريمة الإلكترونية:

من أبرز مؤشرات الجرائم الإلكترونية، تأثيراتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني، بحد كبير.[46]

وأظهرت نتائج دراسة تم نشرها في: 2013/05/30 أجراها بنك إتش-إس-بي-سي "H.S.B.C" بالاشتراك مع مجموعة الدراسات العالمية "نيلس" أن الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كبدت اقتصاد الدولة خلال عام 2012 خسارة بلغت 420 مليون دولار.[47]

وقد تمتد جملة الآثار، ليس على الجانب الاقتصادي فحسب، بل حتى على الجانب التجاري، كسرقة حقوق الملكية الفكرية وتضر هذه الجرائم وإن تعددت وتنوعت على التنافس والابتكار، وتبطئ وتيرة الابتكار العالمي، بتقليل معدل العائد للمبدعين والمستثمرين.[48]

هذه هي أهم الدوافع والأسباب، والتأثيرات المؤدية إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية، وبمختلف أنواعها وأصنافها، وطبيعتها، ومجال أنشطتها ومصادر تغذيتها.

وعلى ضوء ذلك، سنتطرق إلى الطرق وأساليب مواجهتها من خلال المطلب الثالث: على النحو الآتي:

المطلب الثالث: طرق وأساليب مواجهتها:

تتجه أغلب الدراسات اليوم، إلى البحث عن الطرق والأساليب الكفيلة بمعالجتها، هذه الظاهرة الفتاكة للقيم الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، من جهة، ومن جهة أخرى، عدم استقرار المجتمع من هذه الجريمة المتطورة والعابرة للحدود، لأن التنوع في الجرم أصبح يمس بالبيانات والمعلومات الشخصية، مع المساس بالأنشطة والاعتداء عليها.[49]

إذا بات من الضروري التفكير، في البحث عن الطرق والأساليب في مواجهة هذه الجريمة والقضاء عليها، إن لم نقل الحد من توسعها وعبورها الحدود.

وهذا عن طريق اصدار التشريعات، كطريق وأسلوب في مواجهة الجرائم كحماية البيانات والمعلومات وغيرها وهي:[50]

1- إصدار التشريعات المواكبة لتطور الجريمة الإلكترونية، وانسجام التشريعات الوطنية،

---

[45] حسين بن سعيد الغافري: جهود سلطنة عمان، في مواجهة الجرائم المرجع السابق – ص 30.

[46] نبيل صلاح مُحَمَّد العربي: اقتصاديات الجرائم المعلوماتية مقال منشور بالموقع: https :/www.aldaawah.com/ p 7833.

[47] تقرير حول المخاوف الأمنية والخصوصية وراء الفجوة الإقليمية في الخدمات المصرفية الإلكترونية، نشر بتاريخ: 2013/05/30 المصدر -دبي- عبير أبو شمالة https:/www.alkhaleej.a.

[48] أنظر مقال بهذا الصدد منشور على موقع: https:/aitnews.com .09/06/2014.

-منى شاكر فراج العيسلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية. مقال منشور بالموقع: https:/www.shatharat.net/vb/showthread.phpptt .h.de :24/12/2014.

[49] يونس عرب: جرائم الكمبيوتر والأنترنت- منشورات اتحاد المصارف العربية الأردن 2002 – ص27.

[50] يونس عرب: النظام القانوني للخصوصية الرقمية -منشورات اتحاد المعارف العربية الأردن 2002- ص35

-سعيد بن سالم البادي ومن معه: الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي -المرجع السابق- ص 41.

مع الاتفاقيات والقواعد الدولية، والقوانين المقارنة ذات الصلة، لتمكين أجهزة العدالة الجنائية، من أداء دورها على النطاق الوطني والإقليمي والدولي، التي تعمل على المكافحة الفعالة للجريمة الإلكترونية.

2- رفع كفاءة الأجهزة التقنية المختصة، برصد التهديدات والمخاطر، والتبليغ بالإنذار المبكر وتزويدها بأحدث المعدات.

3- تدريب وتأهيل الفنيين والمهندسين العاملين، في مجال الأدلة الرقمية، وترشيد أدائهم.

4- تدريب وتأهيل المختص بأجهزة العدالة الجنائية، على كيفية التعامل مع الأدلة الرقمية.

5- إتباع كافة الوسائل الخاصة بالتوعية الأمنية للحد من مخاطر الجريمة الإلكترونية، ويقصد بالدور الفني، أتباع أساليب المكافحة الإلكترونية للجرائم، من خلال الاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية والإلكترونية، في نظم الحاسبات الآلية والاتصالات ومنهم من يرى [51] أنه للقضاء على الجريمة، لا بد من اتخاذ بعض التدابير الضرورية وهي:

1- تحديد المعلومات الهامة.

2- تحليل المخاطر والتهديدات.

3- تحليل القابلية للعدوان.

4- تطبيق الإجراءات المضادة.

5- التقييم ودراسة الأساليب والإجراءات المضادة.

وتعتبر المواجهة السريعة للجريمة الإلكترونية، ضرورة هامة حيث أنه كلما استغرقت المواجهة وقتا طويلا، ترتب على ذلك مشكلات، قد تعوق الكشف عن الجريمة وبكل الوسائل التي نفع على عاتق فريق التصدي لمكافحة الجريمة. [52]

المبحث الثاني: مدى مساهمة التعاون الدولي في المكافحة والتقليل منها:

ساهم التعاون الدولي والإقليمي، مساهمة فعالة واستراتيجية في مواجهة الجريمة الالكترونية، بصورة دقيقة، نتيجة التطورات المتلاحقة لاختلاف الجرائم وتنوعها من جهة ومن جهة أخرى لخطورتها، وتغلغلها في كافة مجالات الحياة.

مما أدى بالمجتمع الدولي، الى الحاجة الماسة للتعاون الدولي والإقليمي، فعال يواجه الجريمة الالكترونية، ويحد من مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والامنية [53]

اذ أصبحت أكثر الجرائم عبورا للحدود الوطنية TRANSNATIONAL CRIME حيث أن

[51] سعيد بن سالم البادي وآخرون الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي -المرجع السابق- ص 43 ومابعدها.

[52] أحمد الشربجي ووقائي بغدادي: حماية وتأمين الأنترنت التحدي القادم وأساليب المواجهة، سلسلة العلوم والتكنولوجيا -الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 2010- ص 156.

[53] فايز الشمري: استخدامات شبكة الانترنت في الاعلام العربي -مقال منشور بمجلة البحوث الأمنية- كلية الملك فهد -العدد 19 شعبان 1422 هـ ص47 عن مرجع: الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي المرجع السابق ص58.

- عسيري علي بن عبد الله: الاثار الأمنية لاستخدام الشباب للانترنت -مقال منشور بمركز الدراسات والبحوث- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى 1425هـ ص47

الهجمات الالكترونية يقوم بها شخص في دولة معينة، ولكن يتأثر بها أشخاص طبيعيون أو معنويون في دول مختلفة، حتى ان البريد الالكتروني EMAIL يشكل دليلا الكترونيا في مكان ما في دولة ما. يتم عن طريق ارسال معلومات وبيانات الى عدة دول[54]

وبالتالي، يلعب التعاون الدولي والإقليمي، المجال الفعال في مواجهة الجريمة الالكترونية، ويبحث التعاون دوما على الآليات والأساليب في مكافحة الجريمة والحد من تأثيراتها الاقتصادية الاجتماعية والأمنية.

وهذا ما يؤدي بنا في هذه الخلاصة، أن نبحث عن مجالات التعاون من خلال المطالب الاتية:

المطلب الأول: مجال التعاون الدولي والإقليمي، من خلال بعض الاتفاقيات الدولية في شأن الجرائم الالكترونية.

يشكل التعاون الدولي والإقليمي، مرجعا أساسيا، في القضاء على هذه الجرائم، وخطورتها، وهذا التعاون الدولي والإقليمي، يشمل مجموعة من الاتفاقيات، هدفها البحث عن طرق التعاون للقضاء على الجرائم الالكترونية ومهما كان نوعها وشكلها وطبيعتها.

هذا التعاون الدولي، هو عبارة عن جهود وتدابير، تبحث في مكونات ومخرجات الجريمة، يمكن حصر هذه التدابير فيما يلي:

أولا: اتفاقية مجلس أوروبا للجريمة الالكترونية:

هذه الاتفاقية، تعد أول مبادرة عالمية، وأبرز وانجح ثمرات التعاون الدولي، في مجال الجرائم الالكترونية أقرتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في دورتها رقم109 بتاريخ: 08نوفمبر 2001[55] تهدف الى دعم وتعزيز جهود دول مجلس التعاون الدولي، في مكافحة الجريمة الالكترونية، وذلك بوضع استراتيجيات وخطط وتدابير لازمة لمواجهة الجريمة.[56]

ثانيا: البروتوكول الاضافي لاتفاقية مجلس أوروبا للجريمة الالكترونية:

صدر هذا البروتوكول في ستراسبورغ -فرنسا- في 28نوفمبر 2003 تناول التدابير التي يجب اتخاذها على المستوى الوطني، وتحقيق التوافق والانسجام، بين عناصر الجرائم في القوانين الجنائية، والشروط المتطلبة ذات الصلة في مجال الجريمة الالكترونية وإعداد نظام فعال وتسريع للتعاون الدولي، والتعامل مع الأدلة، ذات العلاقة بالطابع الالكتروني.[57]

ثالثا: مؤتمر جنيف 1955:

عقدت على ضوءه 12 مؤتمرا دوليا لمنع الجريمة الالكترونية ومعاملة المجرمين، وجاء بعد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة عام 2000 ومن أبرز

---

[54] سعيد بن سالم البادي واخرون: الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي -المرجع السابق- ص58 وما بعدها.

[55] تم الانضمام اليها في مؤتمر دولي في بودابست -المجر- في 2001/11/23 ووقعت على الاتفاقية 26 دولة من الدول الاعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها 47 دولة وعملا بالمادة (37) من الاتفاقية نصت: "على انضمام الدول غير الأعضاء اليها ووقعت في ذات التاريخ (04) دول غير أعضاء في المجلس وهم: الولايات المتحدة -اليابان -كندا وجنوب افريقيا.

[56] Convention on cybercrime, budapest,23/11/2001 council of europe.

[57] انظر احكام المواد: 1-2-3-4-5-6-7-8من البروتوكول الصادر في 2003/11/28

الموضوعات التي ناقشها المؤتمر الدولي، في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ثم جاء مؤتمر 2010 في سلفادور البرازيل من 12 الى 19 أفريل 2010 نظم منع الجريمة وتطورها في عالم متغير.[58]

رابعا: مؤتمر قمة الامن السيبراني -مملكة البحرين20 - 2014/10/22:

ناقش هذا المؤتمر المؤتمرات التالية:

1-بحث سبل إعادة الامن واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات.

2-إعادة تعريف المخاطر.

3-تفضيل أفضل الممارسات لتحقيق مدونة التهديدات.

4-تخفيف مخاطر أدوات التواصل الاجتماعي الجديدة.

5-استراتيجية مواجهة التهديدات المتنقلة.[59]

خامسا: ورشة عمل دولية حول التدريب القضائي بشأن الجريمة الالكترونية والأدلة الالكترونية في بوخاريست -رومانيا- يونيو 2014:

هذه الورشة تمت تحت رعاية "الجهود الدولية في الجريمة الالكترونية" GLACY" مع مجموعة الدول الاوروبية الشرقية، مفهومها تدريب القضاة وأعضاء الادعاء العام في مجال الجريمة الالكترونية [60]

كل هذه المؤتمرات هدفها هو مكافحة الجرائم الالكترونية والتوعية في كيفية استعمال الأجهزة الالكترونية بما فيها أجهزة الانترنت، ولإنقاذ الامن القومي.

وسوف نعالج أهمية ومجال التعاون الدولي، في مكافحة الجريمة الالكترونية، وذلك من خلال المطلب الاتي:

المطلب الثاني: مجال التعاون الدولي، في مكافحة الجريمة الالكترونية:

الهدف الأسمى من التعاون الدولي، بعد الدراسات في هذا المجال من جهة، والتقنيات التشريعية الإقليمية والاولية من جهة أخرى.

أفضى هذا التعاون، الى ابراز جملة من التدابير الاستراتيجية على النحو الاتي: [61]

أولا: تدابير مرحلة ما قبل وقوع الجريمة الالكترونية:

وتشمل هذه الأخيرة ما يلي:

أ-تحديد المعلومات الهامة.

---

[58] مؤتمر الأمم المتحدة العاشر تمنع الجريمة والعدالة الجنائية عام 2000 من 15 الى 17 أفريل 2000
-مؤتمر سلفادور -البرازيل من 12 الى 19 أفريل 2010 بعنوان: استراتيجيات شاملة لتحديات عالمية.

[59] C.S.E.C 2014 cyber security summenit, kingdoom of bahran, october 20-22,2014.

[60] عقدت CLACY مؤتمرا خاصا في مقر مجلس أوروبا في استراسبورغ في 19-20 يونيو 2014 لمعالجة الجريمة الالكترونية ويهدف هذا المؤتمر لمناقشة ضمانات المادة (15) من اتفاقية عملية أوروبا للجريمة الالكترونية بشأن تمكين سلطات انقاذ القانون من المعلومات.

[61] سعيد بن سالم البادي واخرون: الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي -المرجع السابق-ص43

ب-تحليل المخاطر والتهديدات.

ج- تحليل القابلة للعدوان.

د- تطبيق الإجراءات المضادة.

هـ- التقييم ودراسة الأساليب والإجراءات المضادة.

ثانيا: تدابير مرحلة ما بعد وقوع الجريمة الالكترونية:

تعتبر المواجهة السريعة للجريمة، ضرورة ملحة وهامة حيث أنه كلما استغرقت المواجهة وقتا طويلا، ترتب على ذلك مشكلات، قد تعوق الكشف عن الجريمة.

وبالتالي يمكن تحديد طرق المواجهة وآلياتها:

1- تحديد فريق التصدي لمكافحة الجريمة.

2- تحديد أسلوب عمل، فريق التصدي لمكافحة الجريمة.

3- الحماية والتأمين بالوسائل التقنية، أي حماية وتأمين الحاسبات الشخصية والخادمة، وشبكة الربط بالأنترنت والمعلومات المتداولة، والتهديدات والاختراقات[62]

4- تأمين السياسة الأمنية، أي أمن الافراد وكيان الامن، ومصادر العملياتية والبيانات والمعلومات، والشبكات والخدمات كالبريد الالكتروني ونقل الملفات والتجارة الالكترونية.

وبهذه الصورة الموجزة لمجال التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، والبحث عن الطرق وأساليب الحماية والتأمين، سنتطرق الى متطلبات استراتيجية للحد من الجريمة، في المطلب الموالي:

المطلب الثالث: متطلبات استراتيجية، للحد من الجريمة الإلكترونية:

تعد دراسة مجال التعاون الدولي والإقليمي، للحد من مكافحة الجريمة الخطيرة، التي باتت تهدد الكيان

الاجتماعي والاقتصادي والأمني، وتعد دراسة بعض الطرق والآليات والأساليب، المستحسنة في القضاء على الجرائم الإلكترونية، حتى لا تستفحل، وتعبر الحدود.

فلا بد من بيان أهم المتطلبات الاستراتيجية الهادفة، أيضا للحد على الأقل من خطورتها بأسرع وقت ممكنا، لأن التطور التكنولوجي، وتعدد وسائله لم تعد ترحم، فبات من الضروري الاستنجاد بالدراسات في هذا المجال، كمتطلبات ضرورية للعمل بها واستخدامها، ونذكر منها على سبيل الحصر:

أولا: دراسة أحمد الكعبي 2020 [63]

تسعى هذه الدراسة، إلى تعزيز الأمن عن طريق استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتحليل المستندات للتعرف على تلك الجرائم، وتوصلت الدراسة إلى معظم الهجمات الإلكترونية، تنشأ بسبب

[62] أحمد الشربجي وقائي بغدادي: حماية وتامين الانترنت والتحديد القادم وأساليب المواجهة، سلسلة العلوم والتكنولوجيا، المرجع السابق -ص156-

[63] أميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيد أحمد: استراتيجية مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي -المرجع السابق ص 1768.

_ Ahmed. ALKAABI (A) (2020) stratégic vision to reduce cyber crime and enhance cyber sécurity international journal of advanced science and technology. Vol 29° 7 P. 4268- 14274.

خطأ بشري يرتبط بنقص المعرفة حول اختلاف ديناميات الجرائم الإلكترونية.

ثانيا: دراسة مُحَمَّد حميد مصطفى جاد الحق 2019

وضعت رؤية استراتيجية لمكافحة الجرائم، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الاستبيان في جمع المعلومات، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أبرزها:

1- تشمل الاستراتيجية في مكافحة نوعية الجرائم.

2- تنمية الوعي المجتمعي بمخاطر ارتكاب تلك الجرائم.

3- رفع نسبة الكفاءة الوطنية، والوسائل المستخدمة لحماية البنية التحتية الوطنية.[64]

ثالثا: دراسة مريم مسعود 2013

سعت هذه الدراسة، إلى التعرف على أبرز آليات مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتوصلت إلى أهم النتائج وهي:

1- إنشاء هيئة وطنية للوقاية من تلك الجرائم ومكافحتها.

2- مراقبة الاتصالات الرقمية، وتفتيش النظم المعلوماتية، يعد من أهم الإجراءات.

3- تنسيق القوانين الجزائية العالمية، لإحكام قبضة العدالة على المجرمين في أي دولة.[65]

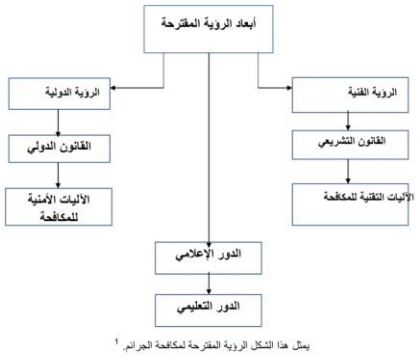

يمثل هذا الشكل الرؤية المقترحة لمكافحة الجرائم. [1]

مثل هذا الشكل الرؤية المقترحة لمكافحة الجرائم.[66]

المطلب الرابع: الرؤية الاستراتيجية للحد من الجرائم الالكترونية:

لقد سعت معظم الدول، وانطلقت من البحث عن الرؤية الاستراتيجية، وذلك من واقع خلاصة التحاليل والنتائج والدراسات، واراء الخبراء والمتخصصين، في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية، الى استنتاج جملة من النتائج أهمها:[67]

[64] مُحَمَّد حميد مصطفى جاد الحق 2019: استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي، عن مرجع أمير مُحَمَّد مُحَمَّد سيد أحمد المرجع السابق ص 1769.
_ مُحَمَّد حميد مصطفى جاد الحق: رؤية استراتيجية لمكافحة الجرائم السيبرانية -مقال منشور بالمجلة العربية الدولية للمعلوماتية- المجلد (7) العدد 12 لسنة 2019.

[65] مريم مسعود: آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم: 09-04 رسالة ماجستير – المرجع السابق ص 1771 ومابعدها.

[66] أميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيد أحمد: استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي المرجع السابق ص 1797.

[67] اميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيد أحمد: استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العلم المعلوماتي المرجع السابق ص 1793 وما بعدها.

1-دراسة نقاط التهديدات والقوة والضعف، لغرض معالجة الجريمة الالكترونية، أو التحليل منها.

2-رفع كفاءة المنظومة الأمنية، إمكانية التنبؤ بكافة الفرص المتاحة لها.

3-وضع استراتيجية فعالة، لإدارة مخاطر أمن المعلومات، ووجود استراتيجية وطنية لها.

4-الاهتمام بدراسات الامن وتداعيات الجريمة وتطوير الاليات والإجراءات المضادة لتلك الجرائم.

5-انشاء هيئة وطنية للدفاع المعلوماتي.

6-انشاء مركز الاستجابة للطوارئ المعلوماتية (CERT) لتعزيز أمن البنية المعلوماتية.

7-مراقبة التحول الرقمي العالمي والتطور التكنولوجي الكبير والتعاون الدولي لمكافحة تلك الجرائم.

وتستدعي هذه الرؤية الاستراتيجية ركائز واهداف على النحو الاتي:

أولا: ركائز الرؤية الاستراتيجية:

-هذه الركائز تتمثل فيما يلي:

1-حماية أمن الفضاء الالكتروني.

2-مراقبة مجال التحول الرقمي وتكنولوجيات المعلوماتية والاتصالات.

ثانيا: أهداف الرؤية الاستراتيجية:

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1-تعزيز سياسة الامن، من خلال توفير الفعالية للبنية الحيوية التحتية.

2-تفعيل دور الاعلام بمختلف وسائله، في مجال التوعية بمخاطر وتهديدات الفضاء السيبراني.

3-تعزيز التكامل والتعاون، بين كافة قطاعات وأجهزة الدولة ذات الصلة، والقطاع الخاص لمواجهة المخاطر، والاستجابة السريعة للهجمات الرقمية.[68]

وهكذا نكون قد أعطينا، ما فيه الكفاية، عن الجرائم الالكترونية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وماهي أدوارها وأهدافها، وما ينبغي على الدولة القيام به، وهل التعاون الدولي، في مجالات التشريع لعب دورا فعالا، لمكافحة هذه الجريمة الخطرة.

الخاتمة:

انه من خلال هذه الدراسة، تبين بوضوح أنها ظاهرة خطيرة، تستدعي التعاون الدولي من جهة، والتعاون الإقليمي من جهة أخرى، لان هذه الجرائم هي وليدة التطورات الفتاكة لكافة الأجهزة الالكترونية، ونظم تقنيات المعلوماتية.

فهي لم تعد جريمة إقليمية فحسب، بل جريمة عالمية تعد صداها دوليا، يمكن أن تضرب وبقوة، وفي أي مكان في العالم، عبر الأجهزة الإلكترونية كالأنترنت

---

[68] أميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيد أحمد: استراتيجيات مكافحة الجرائم الالكترونية في العصر المعلوماتي -المرجع السابق ص1796-

- Word economic. Forum (2020) cybercrime prevention principales for internet et service prouders retved from : httpd//es.weforum/reports p.1769 Murat dogrul, et ail : 2011 devloping and international cooperation on cyber defence and deterence against terorism 2011-3rd international conference on cyber conflict tallinn 2011.p 29.

والرقمنة وغيرها من وسائل الاتصالات اللاّمحدودة وتتميز في نظر الدارسين، إخفاء أدلتها، وتعقيدات التحقيق فيها، وصعوبة ضبط مرتكبيها.

إذ باتت تهدد الكيان الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

ولذا معالجة خطورة الجريمة، لا يقتصر على الأنظمة التشريعية، بل بات من الضروري إضفاء مرونة التعاون الدولي والإقليمي، في رصد تطوراتها وخطورتها، وماهي الوسائل التي تعتمد عليها وماهي طرق وأساليب معالجتها، معالجة جدية وفعالة.

وهذا ما أدّى بالدول قاطبة البحث عن الطرق الكفيلة للحد منها ومكافحتها، وهذا لن يتأتى لهذه الأخيرة وحدها القضاء، على صورها وأشكالها وأنواعها، بل لا بد من التفكير جليا في القضاء على مصادرها الأساسية.

وبهذه الخاتمة الموجزة والمعبرة، على خطورة الجريمة فنبحث عن نتائج الدراسة والتوصيات المستخلصة للقضاء النهائي، على مصادرها أو تخفيفها على النحو الآتي:

أولا: النتائج المستخلصة من الدراسة:

1- تفعيل دور التعاون الإقليمي والدولي، للحماية أكثر.

2- معرفة أهداف ومتطلبات الأمن لأنظمة المعلومات.

3- مقاومة البرمجيات، التي تشكل ضررا للبيانات والمعلومات.

4- حماية الأجهزة والشبكات من الاختراقات، لتكون ذرع واق للبيانات والمعلومات.

5- تعزيز حماية أنظمة التقنيات، على كافة الأصعدة ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات.

ثانيا: التوصيات المستخلصة من الدراسة:

1- انشاء آليات لتأمين المعلومات، أثناء عمليات الارسال والاستخدام.

2- تفعيل التقييم الامني للأوضاع، للحفاظ على البيانات والمعلومات، وذلك عبر تقنيات جد متطورة.

3- التعرف على المخاطر والمهددات قبل حدوثها.

4- تقديم تقارير دورية وسنوية عن تحليل المخاطر.

5- نشر وتحديث المطبوعات والمعايير الخاصة بأمن تقنية المعلومات.

6- جعل هذه التقارير فعالة ومجدية للقضاء على الجرائم وباختلاف أنواعها وصورها وأشكالها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

- الغافري حسين بن سعيد:(2014) جهود سلطنة عمان في مواجهة الجرائم المتعلقة بشبكة الانترنت-Https:/hussain alghafri.blogspot.com/2011/07/blog-post.9603.html.du :21/12/2014.

- الجريمة الالكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها من اعداد مجمع البحوث والدراسات الاكاديمية السلطان قاوس لعلوم الشرطة - سلطنة عمان 2016.
- عرب يونس: (2002) جرائم الكمبيوتر والأنترنت- منشورات اتحاد المصارف العربية الأردن.
- عرب يونس: (2002) النظام القانوني للخصوصية الرقمية -منشورات اتحاد المعارف العربية الأردن.
- الشربجي أحمد ووقائي بغدادي: (2010) حماية وتأمين الأنترنت التحدي القادم وأساليب المواجهة، سلسلة العلوم والتكنولوجيا -الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.

ثانيا: المراجع بالأجنبية

- Ahmed. ALKAABI (A) (2020) stratégic vision to reduce cyber crime and enhance cyber sécurity international journal of advanced science and technology. Vol 29° 7 .
- C.S.E.C 2014 cyber security summenit, kingdoom of bahran, october 20-22,2014.
- Claire seungeun ;(2020) toward mitigating minimizinig and préventing cybercrimes and cybersecuritey risque international journal of cybersecuritey intelegence et cybercrime, vol 03 issue 2 -2020.
- Roderic proudherst : (2014) et ail , organization and cyber crime an analysis of the nature of groups engaged in cyber crime international journal of cyber criminology vol 08 issue 1-2014.
- -debarati-harder.k- jaishankar : (2011) cyber crime and the victimization of women laws , rights ans regulations (U.S.A hersher) 2011.
- Gianyun -wang (2016) A. comparative study of cybercrime in criminal .law : china,us Englend, singapore and the council of europe, phd. (erasmus universiteit rotterdam 2016.

ثالثا: رسائل الماستر والماجستر والدكتوراه

أ- رسائل الماستر

- الهيئة الوطنية للأمن السبيراني: المملكة على الموقع: https://ega.ee/wp-content/uploods/2019/03/essenti .al-cyber security-controls.p.d.f

ب- رسائل الماجستير

- عبد الله حسين آل حجران القحطاني: تطور مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية – دراسة تطبيقية في هيئة التحقيق والادعاء العام بمدينة الرياض رسالة ماجستير الرياض 2014.
- مريم مسعود: آليات مكافحة جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم: 09-04 رسالة ماجستير -جامعة قاصدي مرباح- بكلية الحقوق والعلوم السياسية 2013.

رابعا -المقالات

أميرة مُحَمَّد مُحَمَّد سيّد: استراتيجيات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر المعلوماتي تعزيزا لرؤية مصر 2030.
دراسة استشرافية مقال منشور بمجلة البحوث الإعلامية، تصدر عن جامعة الأزهر كلية الإعلام العدد (58) الجزء (04) يوليو 2021.
واقع الجرائم الإلكترونية، وتداعياتها على المجتمع المصري مقال منشور على الموقع: https://draya-eg/2022/04/13 بتاريخ: 2023/06/22

منى عبد الله السمحان: (2020) متطلبات تحقيق الأمن السبيراني لأنظمة المعلومات الإدارية بجامعة الملك سعود – مقال منشور بمجلة كلية التربية - جامعة المنصورة – كلية التربية العدد (111) يوليو.
الهيئة الوطنية للأمن السبيراني: المملكة على الموقع: https://ega.ee/wp-content/uploods/2019/03/essential-. cyber security-controls.p.d.f

واقع الجرائم الإلكترونية وتداعياتها على المجتمع المصري مقال منشور على الموقع: https://draya-eg.org/2022/04/13.

- مني عبد الله السمحان: (2020) متطلبات تحقيق الأمن السيبراني لأنظمة المعلومات الإدارية جامعة الملك سعود، مقال منشور بمجلة كلية التربية – جامعة المنصورة – كلية التربية العدد (111) يوليو.
- نبيل صلاح مُحَمَّد العربي: اقتصاديات الجرائم المعلوماتية مقال منشور بالموقع: https :/www.aldaawah.com/?
- أنظر مقال بهذا الصدد منشور على موقع: https:/aitnews.com .09/06/2014.
- -منى شاكر فراج العيسلي: تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية. مقال منشور بالموقع: https:/www.shatharat.net/ub/showthread.plpptth.de :24/12/2014

- فايز الشمري: استخدامات شبكة الانترنت في الاعلام العربي -مقال منشور بمجلة البحوث الأمنية- كلية الملك فهد -العدد 19 شعبان 1422 هـ.
- عسيري علي بن عبد الله: الاثار الأمنية لاستخدام الشباب للأنترنت -مقال منشور بمركز الدراسات والبحوث- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى 1425هـ.
- مُحَمَّد حميد مصطفى جاد الحق: رؤية استراتيجية لمكافحة الجرائم السيبرانية -مقال منشور بالمجلة العربية الدولية للمعلوماتية- المجلة (7) العدد 12 لسنة 2019.

خامسا -القوانين

ـ قانون رقم 09-04 المؤرخ في: 14 شعبان عام 1430 هـ الموافق لـ 05 غشت عام 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها

- القانون الأردني رقم 27 لعام 2015.
- قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 لعام 2001.
- القانون المصري رقم 175 لسنة 2018.
- القانون الإماراتي رقم 05 لسنة 2012.
- القانون اللبناني رقم 431 لعام 2002.
- قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 هـ الموافق لـ 05 غشت2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها.
- قانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الصادر بالجريدة الرسمية العدد (32) مكرر (ج) في 2018/08/14
- تقرير حول المخاوف الأمنية والخصوصية وراء الفجوة الإقليمية في الخدمات المصرفية الإلكترونية، نشر بتاريخ: 2013/05/30 المصدر -دبي- عبير أبو شمالة .https:/www.alkhaleej.a
- انظر احكام المواد: 1-2-3-4-5-6-7-8من البروتوكول الصادر في 2003/11/28

سادسا-الاتفاقيات

- اتفاقية مجلس أوروبا للجريمة الإلكترونية council of europe (2001) cybercrime convention on وقعت على هذه الاتفاقية في تاريخ إجازتها: 2001/11/23 في مؤتمر بودابست 26 دولة من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها 47 دولة، هدفها مكافحة الجريمة.

سابعا -المراسيم

- مرسوم عدد 54 لسنة 2022 التونسي.

- ـ صدر أمر ملكي برقم 6881 بتاريخ 11 صفر 1439 هـ الموافق لـ 2017/10/31 بإنشاء هيئة بإسم الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وهي الجهة المختصة بشؤون الأمن السيبراني في المملكة.
- المرسوم عدد (54) لسنة 2022 يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.
- المرسوم رقم5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- المرسوم الاشتراكي رقم340 الصادر في 1943/03/01 المتضمن الجرائم الالكترونية المعدل بقانون رقم 140الصادر في 1999/10/27

ثامنا- المؤتمرات

- مؤتمرا خاصا في مقر مجلس أوروبا في استراسبورغ في 19-20 يونيو 2014 لمعالجة الجريمة الالكترونية ويهدف هذا المؤتمر لمناقشة ضمانات المادة (15) من اتفاقية عملية أوروبا للجريمة الالكترونية لشأن تمكين سلطات انقاذ القانون من المعلومات.
- مؤتمر دولي في بودابست -المجر- في 2001/11/20 ووقعت على الاتفاقية 26 دولة من الدول الاعضاء في مجلس أوروبا البالغ عددها 47 دولة وعملا بالمبادرة (37) من الاتفاقية نصت: "على انضمام الدول غير الأعضاء اليها ووقعت في ذات التاريخ (04) دول غير أعضاء في المجلس وهم: الولايات المتحدة -اليابان -كندا وجنوب افريقيا.
- مؤتمر الأمم المتحدة العاشر تمنع الجريمة والعدالة الجنائية عام 2000 من 15 الى 17 أفريل 2000
- مؤتمر سلفادور -البرازيل من 12 الى 19 أفريل 2010 بعنوان: استراتيجيات شاملة لتحديات عالمية.

اثر التجارب البرلمانية في العراق بعد عام 2003 على الاوضاع السياسية في البلاد

أ.ابتسامة علوان شفيق الحسيني
جامعة المثنى

المقدمة

كان النظام السياسي في العراق قبل العام ٢٠٠٣ يتبنى النظام الرئاسي القائم على الفصل الجامد بين السلطات ، وبعد عام ٢٠٠٣ ،واسقاط نظام الحكم فيه، أصبح النظام برلمانيا ،وهذا ما يتبناه المشرع العراقي في ظل دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، فقد تبنى صراحة النظام البرلماني كنظام سياسي في العراق، أذ أنه ولأول مرة بتاريخ العراق، نجد نصاً دستورياً صريحاً ينص على نظام الحكم فيه ،لكونه يشكل حصانة نسبية ضد أي نزعة استبدادية مستقبلية قد تنمو بالعراق ، وأن تبني النظام البرلماني لم يكن عبثياً فهنالك اسباب ومبررات واقعية دفعت باتجاه تبني هذا النظام ، إلا أنه قد تعرض للكثير من التحديات والإخفاقات ولا يزال يعاني من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي والمؤسساتي رغم مرور ما يزيد عن العقد من الزمن على أقرار دستور جمهورية العراق الدائم العام ٢٠٠٥ ، فأن اختيار الدولة لشكل النظام السياسي تحكمه طبيعة النخبة الحاكمة ،ودرجة وعي الشعب ،وتطوره والظروف التاريخية والسياسية التي يمر بها ،وقد تبنى العراق قبل الأحتلال الأمريكي النظام الرئاسي الذي يقوم على أساس الفصل الجامد بين السلطات ، أما بعد الأحتلال الأمريكي وأسقاط نظام الحكم فيه والقضاء على بنية الدولة العراقية المتمثلة بالجيش والحزب وباقي المؤسسات التشريعية ... ألخ ، وجرى التحول عن النظام الرئاسي وأختيار النموذج الجمهوري النيابي للحكم ، أذا أن عملية بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي والتحول من النظام مركزي متشدد مبني على قاعدة الحزب الواحد الى نظام سياسي برلماني كان هدفه تحقيق النهج الديمقراطي والشفافية في الحكم ومؤسسات الدولة وأشاعة الروح الديمقراطية إلا أنه رغم مرور ما يزيد عن العقد من الزمن على اقرار دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ لايزال يعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي والمؤسساتي.

ومن هنا تأتي **فرضية الدراسة** التي تنطلق من أن الأوضاع غير الطبيعية التي رافقت بناء العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ أثرت بشكل كبير في طبيعة هذا النظام وفق آليات عمله أي أن الواقع السياسي الناشيء كرد فعل على مرحلة سياسية سبقت أحداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ ،تسبب بأزمات نتيجة تطبيق مبدأ المحاصصة الطائفية ووجود قوى سياسية متصارعة ،أنتج مؤسسات سياسية ضعيفة بسبب غياب الأتفاق بين هذه القوى السياسية الماسكة بزمام السلطة على أهم المشتركات السياسية.

وجاءت **أشكالية الدراسة** لتسليط الضوء على واقع التجربة البرلمانية في العراق ،وأنطلقت لتعرض الصعوبات والأشكاليات والمعوقات التي واجهات تطبيق النظام البرلماني في العراق وذلك من خلال الأجابة على التساؤلات التالية :

كيف أثرت المحاصصة الطائفية على العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ؟
وماهو دور الأحزاب والقوى السياسية ؟
وماهي التحديات التي واجهت النظام البرلماني؟
وكيف أثر النظام الأنتخابي على العملية السياسية؟
ومامدى تأثير العامل الأمني على واقع التجربة البرلمانية في العراق؟.

وللأجابة على هذه التساؤلات فأن الدراسة أنقسمت الى مبحثين تناول المبحث الأول:(**أشكاليات العملية السياسية والنظام البرلماني في العراق بعد العام ٢٠٠٣**)،والذي توزع على مطلبين تناول الأول **المحاصصة الطائفية** فيما يتناول الثاني **الأحزاب السياسية** أما المبحث الثاني فقد ركز على(**تحديات النظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٣**)،والذي أنقسم الى مطلبين تناول الأول **النظام الأنتخابي** أما الثاني فقد ركز على **العامل الأمني** لتنتهي الدراسة **بخاتمة واستنتاجات** حول الموضوع.

المبحث الأول

إشكالية العملية السياسية والنظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٥

رغم أن التحول الديمقراطي في العراق لم يكن داخلياً وإنما بفعل إرادة خارجية دولية وقوى عراقية متعاونة معها مدعومة أقليمياً ودولياً، لكن العراق المعاصر وضع أول خطواته لرسم نظام سياسي، نيابي، ديمقراطي، اتحادي بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، في ضوء دستور جمهورية العراق الدائم العام ٢٠٠٥ ، بأن يكون النظام السياسي العراقي نظاماً نيابياً برلمانياً ، لكن الصراع على السلطة في العراق كان سبباً لأزمة النظام السياسي ، فقد تجذرت المحاصصة الطائفية ، وتمحور الصراع بين الأحزاب السياسية حول مواقع المسؤولية في البلاد، وسنحاول في هذا المبحث تناول أهم أشكاليات العملية السياسية والنظام البرلماني في العراق بعد عام ٢٠٠٥ من خلال مطلبين ، يتناول المطلب الأول (المحاصصة الطائفية) بينما يتناول المطلب الثاني (الأحزاب السياسية).

المطلب الأول/ المحاصصة الطائفية

أن كلمة المحاصصة في قاموس جميع اللغات لا تتعدى كونها عملية تقسيم الكل الى مكونات حسب الاستحقاق الكلي للاطراف المشاركة فيه، اما في العملية السياسية فأن كلمة مصطلح سياسي بمضامين عميقة جميعها تنبثق من نقطة مركزية وتلتقي عندها هذه النقطة المحورية اسمها (الوطن) وهي هنا نهج سياسي تسمح جميع المكونات الحزبية الفائزة عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة في المشاركة بالحكومة وفي تحمل مسؤولية تضامية في قيادة دفة البلاد المحاصصة هي وادارة شؤون الدولة[1].

إذ يتمثل هذا الاسلوب بتقسيم وظائف الدولة بين الكتل البرلمانية بهدف استمرار النظام السياسي الجديد عن طريق تقاسم المناصب السيادية

[1] مهر أنمو شيخ ، مفهوم المحاصصة في القاموس السياسيين المعاصر ، الحوار المتمدن ، العدد 1934 2007/6/2 ، متوفر شبكة المعلومات الانترنيت تاريخ الزيارة 20 / 2019/2 .
http://www.ahewar.org/debab/show.art.asp?aid=98423

والوزارية، وأن استمرار هذا النهج سوف يتمكنه من أن يصبح عرفاً دستورياً[1] .

فالمحاصصة الطائفية والسياسية هي الاجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل ضمان تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومة بما ينسجم مع كثافتهم السكانية، وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في اهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف، وقد جرى زرع وترسيخ المحاصصة الطائفية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ عندما تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، والذي تشكل برئاسة الحاكم المدني (بول بريمر) بشهر ايار عام ٢٠٠٣ وقد ضم ٢٥ عضوا من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة[2].

إذ يمكن القول بأنه بعد عام ٢٠٠٣ قد وضع العراق بين ماضي البعث وبين عراق الديمقراطية المدنية وما بينهما وضع العراق بين خيارين الاول نظام المحاصصة المكوناتي، والثاني خيار الارهاب السلفي، إلا أن العراق تخلص من النظام القديم والاحتلال وظل مبتلى بالطائفية المقننة دستورياً ، والتي وردت في دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ اربع مرات وهي[3]

1. استخدمت مفردة مكونات من اجل مكونة الجيش العراقي اي تكريس المحاصصة في جيش المكونات وليس جيش الشعب .

2. استخدمت المكونات من اجل مكونة شعار وعلم العراق اي تكريس المحاصصة . 3. استخدمت مفردة المكونات من اجل مكونة الحقوق السياسية للقوميات اي للافراد ضمن التنوعات تختلف اشكالها.

4. استخدمت مفردة المكونات من اجل تعديل الدستور اي المحاصصة في تعديل الدستور إذن فدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ مهد للمحاصصة الطائفية رغم انه عامل العراقيين كمواطنين وحسب ذلك يمكن القول أن قادة الكتل السياسية ربما كانوا متفقين على تبني نظام المحاصصة، عند كتابة الدستور لتقاسم السلطة فيما بينهم وتسبب ذلك في[4]:

اولا":نشر اجواء التعصب والتنازع ثم تغلغل التطرف والارهاب وما يعنيه ذلك من تهديد لوحده البلاد.

ثانيا":اضعاف أكبر المؤسسات الدولة والحكومة.

ثالثا:تقوية الفساد بفعل تواطؤ الكتل على حماية ممثليها أدت لانتاج طبقة سياسية من مختلف القوى المتحاصصة بفعل أستمرار تشارك الكتل الكبرى في امتيازات السلطة.

وبذلك فقد تم برلمانياً شرعنة المحاصصة في دولة المكونات، فبدلاً من أن يقدم مجلس النواب المنتخب

---

[1] فراس البياتي التحول الديمقراطي في العراق بعد 4 نيسان ٢٠٠٣، ط ١ ، العارف للمطبوعات، لبنان ، ٢٠١٣، ص ١٦٦.

[2] المحاصصة الطائفية والسياسية واثرها في الاستقرار مقال منشور في جريدة الزمان بتاريخ ٧/٧/٢٠١٤ متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الواقع http://www.azzaman.com

[3] عامر حسن فياض، برفع المكونات وعودة المحاصصة افتتاحية مجلة قضايا سياسية، العدد ان ٤٨ - ٤٩ ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين بغداد، ٢٠١٧، ص ١ - ب كذلك ينظر المواد (٩) اولاً أ) والمادة (١٢ - اولاً) والمادة (١٢٥) والمادة (١٤٢ - اولاً) من الدستور العراقي الدائم العام ٢٠٠٥.

[4] مُحَمَّد الشكرجي، ورقة دراسية بعنوان اصلاح النظام السياسي في العراق، تقوية الحكومة وا اء المحاصصة، شبكة النبأ المعلوماتية: متوفر على شبكة المعلومات العالمية بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٨ على الموقع http://www.amp.annabaa.org

جرعات تشريعية تعزز الوحدة الوطنية العراقية وعملياً ، فقد اهمل هذه الجرعات وانشغل بتقديم مقترحات قوانين تكرس المحاصصة الطائفية واخرها تقديمه مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي بـ ٥٧ مادة، تكرس مكونات الدولة، مشتقا طوائف الدولة، مذهبية الدولة ،قومية الدولة، عشرنة الدولة (الخ)، وأن مجمل هذه المواد في هذا المقترح تجاهلت او جهلت عن قصد او بدون قصد المعايير التي اعتمد ا قوانين البلدان المتعاقبة التي تحترم حقوق الانسان وتحمي كرامته بوصفه فرداً مواطناً، فكل هذه البلدان تحتضن افراد مواطنين اولاً، وجماعات اقليات تعيش وسط أكثريات ثانياً[1].

ان القوى السياسية العراقية تظن بأن سياسة المحاصصة تمثل استحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية المضطهدة في عهد النظام السابق، وتعويضاً لما اصاب من اضرار في تلك الحقبة لا مجال للتنازل عنها او التفريط بجزء منها، لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية، اي اعتماد دولة المكونات بعيداً عن المواطنة والذي بدوره خلف اثاراً سلبية تمثلت بتجسيد الطابع الطائفي والقومي على حساب الطابع الوطني وشخصنة المؤسسات، فأن كل وزارة اذا ما اسندت وظيفتها الى جهة سياسية سرعان ما تقوم هذه الجهة من فرض توجهات الحزبية او الشخصية على الوزارة وادارة[2]،

وبذلك فأنه بالأمكان الاتفاق مع الرأي القائل بأن طبيعة تكوين الكتل والاحزاب السياسية، كانت وما زالت من اهم الاسباب التي رسخت وجود المحاصصة الطائفية لأن احزاب بينت على أساس ديني وقومي وطائفي بغطاء سياسي، مما ادى الى تكوين تجمعات .

وبذلك فأنه بالأمكان الاتفاق مع الرأي القائل بأن طبيعة تكوين الكتل والاحزاب السياسية، كانت وما زالت من اهم الاسباب التي رسخت وجود المحاصصة الطائفية لأحزاب بينت على أساس ديني وقومي وطائفي بغطاء سياسي، مما ادى الى تكوين تجمعات سياسية مختلفة تعمل على استمالة الناخبين بأفكارها الفنوية والطائفية التي تجر العراق نحو الصراع الداخلي والاستقطاب الطائفي[3]. عليه فأن هشاشة الاسس التي تعتمد عليها العملية السياسية في العراق بسبب الارتكاز على العامل القومي والمذهبي والعرقي والجغرافي ادى الى وقوعها تحت طائلة التنافس على أساس الولاءات الفرعية التي لم تؤدي الا الى انتاج سياسات طائفية لهذا الطرف او ذلك ، أن هذه السياسات اخذت من الاقصاء والتهميش والتسقيط السياسي منهجاً تسير عليه الكتل والاحزاب السياسية، فلم تكن المنافسة على اسس ديمقراطية كما هو الحال في الكثير من تجارب دول العالم فهذا يدل على محاولة هذا الحزب او ذاك السيطرة على مقاليد الحكم واضعاف الاخر واهميته عليه، مما نتج

[1] عامر حسن فياض كاظم علي مهدي اشكاليات بناء الدولة واداري الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية العدد (٣٤) ، 2013 ، ص9.

[2] عامر حسن فياض واخرون ولايات الشر المتأسلم ، ١ دار العرب للنشر، بيروت، لبنان ، ٢٠١٥، ص ص ٨٨ - ٨٩

[3] اسراء علاء الدين نوري العملية السياسية في العراق مشاهد الاستمرار والتغيير مجلة المستقبل العربي، العدد ٢، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٥، ص ٥١.

عنه اصطفافا طائفياً ومن ثم اخرج التنافس الديمقراطي على مساره الصحيح[1].

وبذلك فأن هذه السياسات التوافقية المحاصصة التي اعتمد ا القوى السياسية ادت بدورها الى تأخر العمل بالدستور وعرقلة العمل التشريعي والتنفيذي وانتهاك حقوق الانسان وحرياته وعلوية الولاءات الطائفية على الدستورية والقانونية، والذي مهد نحو المزيد من عدم الاندماج وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالقوى السياسية ابتعدت عن صيغة التوافق الوطني واتجهت نحو المحاصصة الطائفية، وتوسعت فيها لتصبح محاصصة جهوية وفئوية حتى وصل الامر الى التحاصص ضمن الحزب الواحد فهي بمثابة ثقافة ترسخت في عقول القوى السياسية العراقية.

المطلب الثاني/الاحزاب السياسية

تعد الاحزاب السياسية في بلد ما هي عنصر أساس في مؤسساته السياسية، اي ا نها ظاهرة اجتماعية، تتطور وتتحدد مع تطور النظام السياسي وتحدده، بل هي الجزء الرائد من هذا النظام لكونها مؤسسات قائدة لمسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطوير نحو الافضل، ولما كان وجود الاحزاب بوصفها اداة فعالة في دول مختلفة وانظمة سياسية متباينة، فأن هذا الوجود يحتم اختلافها من نظام الى اخر من حيث علاقات ونشاطات ومدى تفاعلها مع احزاب واحداث معينة في محيطها الاجتماعي، لهذا فأن تحول النظام السياسي العراقي من نظام ديكتاتوري الى نظام ديمقراطي استوجب التغيير في النظام الحزبي المعتمد على نظام الحزب الواحد الى تعددية حزبية، لكن ما يؤخذ على هذه التعددية جاءت مفرطة وغير محددة وذلك لغياب الاطار القانوني الذي يحدد وجود الاحزاب وينظم عملها[2].

فبعد أسقاط النظام السابق من قبل الاحتلال الامريكي وتغيير النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ ،برز في الساحة عدد كبير من الاحزاب السياسية والتي اتسمت بالكثرةالمفرطة، فبعد هذه المرحلة اي مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ تم سن قوانين من طرف الدولة تسمح بتشكيل الاحزاب السياسية، بحيث لا تتدخل الدولة في شؤونها الداخلية، مما ادى الى ثورة سياسية اندفعت من خلالها القوى والشخصيات الى تشكيل احزاب وتكتلات شبه حزبية تعبر عن شوق كبير لممارسة العمل السياسي، وظل النشاط الحزبي في العراق محكوماً بالظروف القاهرة التي اوجد تها ظروف الاحتلال الامريكي، بحيث غابت قضية التنمية السياسية عن البرامج الحزبية، وتجدر الاشارة الى أغلب الاحزاب السياسية العراقية تأسست بعد الاحتلال الامريكي، لكن معظمها احزاب صغيرة،

[1] احمد فاضل جاسم، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق دراسة تحليلية في التحديات واقامتها المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد ،٢٠ السنة ٦ ا لد ،٤ كلية القانون، جامعة تكريت ٢٠١٣، ص ٣١٦ – ٣١٧.

[2] نغم مُحَمَّد صالح التعددية الحزبية في العراقي ظل غياب القانون مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد العدد ٤٣، السنة ٢٢، 2011، ص ٥٥ .

من حيث التأثير في المشهد السياسي البعض منها افضل عن الاحزاب الكبيرة[1].

اذن تحتاج الديمقراطية الى وجود تعددية سياسية وحزبية، وبما أن العراق اقبل على مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣ ، وهي تجربة ديمقراطية ناشئة بعد عقود من حكم حزب واحد ، فالتعددية السياسية والحزبية تعد احدى اهم الاسس الثابتة للنظام الديمقراطي الجديد فلا ديمقراطية من دون وجود تعددية سياسية قوية، وذات طابع يتسم بالديناميكية والأستمرارية ، وتكون قادرة على تمثيل المواطنين وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم، وذلك وفق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية ،وكون الاحزاب هي وسيلة مهمة لملىء الفراغ بين الدولة والسلطة من جهة وا المجتمع من جهة اخرى[2]. وبغض النظر عن حجم وفاعلية تلك الاحزاب فا نها كانت مظهرا من مظاهر ما بعد عام (٢٠٠٣)، الا أن ما حصل في اعقاب هذه المرحلة هو أن آلت السلطة فعليا الى الدول التي تؤدي دوراً فاعلاً في عملية تغيير النظام السياسي في العراق، وخاصة الرئيسة منها وهي (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا)، واللتان عملتا على تأسيس سلطة تدار من خلال حاكم (مدني - عسكري)، يتولى استصدار القرارات المتعلقة بأدارة الدولة وبمساعدة مجلس الحكم ،الذي كان جل اعضاءه تقريباً من رؤوساء الاحزاب، والملاحظ أن الاحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية العراقية في مرحلة ما بعد عام (٢٠٠٣) ،امتازت بصفة الانغلاق مع وجود استثناء، اما على جماعة عربية او طائفية او دينية ،حتى ولو لم تنص ، أنظمتها الداخلية على رفض الاخرين في الانتساب لعضوية حزب ،حتى اشتهرت الرئيسة منها بالطائفة او العرق الذي ارتبط به اعضاؤها[3].

ولعل من اهم اسباب تعدد الاحزاب في دولة ما ،هو وجود تعددية عرقية واثنية وطائفية فيها، لذا فان تنوع مكونات المجتمع العراقي ادى الى ظهور التعددية الحزبية في العراق ، وانعكس هذا التنوع بدوره على الحياة السياسية في العراق وعلى مؤسساته الدستورية، فرغم أن الدستور العراقي لم يعبر عن ذلك صراحة ،فأن العرف السياسي المعتمد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،يقضي- بأن يكون الرئيس كرديا ،ورئيس الوزراء شيعيا، ورئيس مجلس النواب سنيا[4] فالتعددية الحزبية في العراق ،تميزت بانها تعددية مجتمعية عمودية ،ولم تكن تعددية سياسية افقية، اذ أن بعض القوى السياسية التزمت المنطق الفئوي[5].

---

[1] زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 ، .. الواقع والتحديات ، دراسة صادرة عن مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، كانون الثاني ، ٢٠١٨، ص ص ٦-٧ .

[2] Sehfakor Ashiagbor, political parties and Democracy in Theoretical and practical perspectives :Selecting Candidates for Legislative office, Nation AL Democratic institute, Washington, 2009, p1

[3] همام لؤي عبد المحسن، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ٦٩.

[4] زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١٣.

[5] التعددية السياسية الافقية تعني أن الاحزاب السياسية قائمة على أساس ايديلوجي سياسي، وبذلك فأن العضوية فيها لاتعرف حدود مجتمعية أو لقافية او جنسية ، وهي خلاف التعددية العمودية التي تتوجه فيها

إذ ظهرت على الساحة السياسية العراقية احزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة وكانت ضمن الاطر القومية او الدينية والمذهبية بعضها كبير وقوي، وبعضها الاخر ضعيف لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم او المقر وابتعدت عن الوطنية، وكان دافعها الاستحواذ على السلطة والنفوذ والمال، كما ابتعدت عن مسار الفكر السياسي والمنطقي الصحيح، لغرض الوصول الى لغة الحوار السياسي وايجاد فكرة سياسية مشتركة وواضحة، لكيفية إدارة الدولة وتنظيم مسار العملية السياسية وتأهيل الاحزاب السياسية والشعب لكيفية التعامل مع الواقع السياسي الجديد)[1] وعليه فأن أغلب الاحزاب السياسية العراقية هي احزاب شكلية ولا ترتقي لمستوى الحياة الديمقراطية، كو نها لا تطبق الديمقراطية ضمن هياكلها الداخلية ومستويا تها الحزبية، كما أن أغلبها احزاب دينية ترفض في واقعها الفكري الديمقراطية، أضف الى انها تمتاز بالهشاشة والضعف، بسبب ضيق قواعدها الشعبية والجماهيرية، فهي وأن كانت كثيرة العدد، لكنها تابعة لقومية او دين او طائفة ذلك الحزب فقط، فلا توجد قواعد شعبية تكون تابعة لأسس وطنية، نتيجة افتقارها للبرامج السياسية الوطنية واضحة الاهداف وعدم تبلور اطارها الفكري وهياكلها التنظيمية ايضاً[2].

كما أنها احزاب شخصية تتمحور حول شخص قائدها سواء حينما وصلت الى السلطة او حينما كانت بالمعارضة، ومثلت الأساس الذي يدور حولها الحزب واعضاءه، اضف الى ذلك بطء سير العملية الديمقراطية بالعراق، فهو لم يدركها بعد سبب عدم توفر الادراك الكامل والحقيقي لمعنى الديمقراطية لا على مستوى النخبة السياسية ولا على مستوى عامة المجتمع ، وعدم وضوح مؤسسات الديمقراطية في العراق، وتأخر اصدار قانون تنظيم الأحزاب بالعراق ، بسبب الرفض المتعمد من جانب الكتل السياسية داخل البرلمان، وبذلك افتقدت اغلب الاحزاب السياسية العراقية الشرط الحزب الديمقراطي في حيا ا وتنظيما الداخلية بسبب أن زعاما ! اما وراثية او اسرية او شخصية تستبعد فكرة قيادة الحزب عن طريق الانتخاب، وهو ما ينسجم مع فلسفة الاحزاب الديمقراطية، كما تفتقد هذه الاحزاب للشفافية والتراهة وقبول الآخر ، ولا تقبل بمبدأ النقد الذاتي وغلبت الصراعات على الحوار وانتقلت الممارسة الديمقراطية من المنافسة السلمية الى التراع والصراع ما بين الاحزاب والكتل السياسية وقياداتها، على المكاسب والمنافع والرغبة في الحصول على السلطة،

الاحزاب الى مكون مجتمعي معين والى هوية خاصة وتكون العضوية محدودة بتلك الهوية وعلى هذا الأساس فأن خطا | السياسي لا يخلو من نوع من التعصب او التطرف، لذا فأن منطق الحياة الحزبية العراقية الحالي اصبح محكوماً بالانكار. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: رياض غازي البدران ، سيسولوجية السلوك الانتخابي في العراق - دراسة في الانتخابات النيابية اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. ٢٠١٤، ص ٢٣٣

[1] سامي العسكري، اغلب الاحزاب تتلقى لتمويلها من الخارج، جريدة المدى، العدد ٢٩٣٢ السنة ١١، بغداد ، ٧/١١/٢٠١٣، ص ١ ، كذلك ينظر : كاوة الطالباني، التجنيد الحزبي للنخب الفكرية تحت ستار الديمقراطية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ١٤ .

[2] عبير سهام محمدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق النموذجاً دراسة ميدانية، مجلة دراسات سياسية، عدد ١٦ بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٠، ص ١٠ .

مما انتج الفساد السياسي والاداري والمالي الذي اضر بالعملية السياسية والديمقراطية[1].

مما تقدم يمكن القول بأن عدم وضوح الرؤية الفكرية للاحزاب، تجاه معالم الفكر السياسي والديمقراطي أذ ا انها لا تؤمن فعلاً بأن الشعب هو مصدر السلطات، فضلاً عن ما اتسمت به هذه الاحزاب من سمات مذكورة انفا، وعدم قدرة الحزب على التعامل مع الاحداث ،وعدم معرفتهم بمكانهم داخل العملية السياسية، وليس لهذه الاحزاب ادوات العمل الديمقراطي، وان ما اعتمدته هذه الاحزاب بتكوينها على معتقدات قومية ودينية وطائفية، وما نتج من صراعات فيما بينها كل ذلك أثر على العملية السياسية والديمقراطية وتشكيل حكومات توافقية لا تتسم بالاستقرار وجعلها تأخذ مسارا سياسيا مخصصا عن متطلبات اسناد الدولة المدنية المؤسساتية الديمقراطية.

المبحث الثاني
تحديات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2005

المطلب الأول / النظام الانتخابي

أن النظام لأي دولة يؤدي دوراً أساسياً في نشأة وتطور النظام السياسي لتلك الدولة ، وأن الحاكم لايصل الى سدة الحكم في الدول الديمقراطية، إلا عن طريق الانتخابات الشعبية ، فلذلك تعددت النظم الانتخابية تبعاً للنظام السياسي الموجود في تلك الدولة، كذلك ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية ادواراً مهمة في اختيار الانظمة الانتخابية ،وهذا هو من الاسباب الرئيسة في تنوع النظم الانتخابية في العالم، فالأنتخابات هي احداهم الركائز في استقرار النظام السياسي والاجتماعي ولابد أن تنظم وفق قوانين واجراءات[2].

وتختلف الانظمة الانتخابية في النظم الديمقراطية حسب خصائص هذه الدولة، واوليا تها وتكوينها

[1] منعم صاحي العمار هل بمقدور الديمقراطية أن تكون بوابة لفهم العراق، مجلة قضايا سياسية، عدد ١٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، ٢٠٠٩، ص ٢٥ ، كذلك ينظر: حافظ علوان حمادي الدليمي، ديمقراطية الاحزاب واحزاب الديمقراطية دراسة لحالة العراق بعد ٢٠٠ مجلة العلوم السياسية العدد ٤٤ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠١٢، ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

[2] فلاح مصطفى صديق، كاروان اور صمان اسماعيل دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية، العراق انموذجاً ، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية، اكتوبر ٢٠١٧، ص ١١١ ، على الموقع :https://sj.sulicihan.edu.krd/filels/20

العرقي والديني، اذ لا يوجد نظام انتخابي مثالي، وانما كل دولة تأخذ النظام الانتخابي الذي تراه مناسب وملائم لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وهو عبارة عن قواعد قانونية لا تتمتع بالديمومة والأستمرار، ويمكن أن تغيير من اجل حل ازمات سياسية، او من اجل تحقيق الاصلاح في النظام الانتخابي لتحقيق مشاركة أوسع[1]

فالأنتخابات هي حجر الزاوية في النظام الديمقراطي، وتمثل دعامة أساسية، بوصفها وسيلة للمشاركة بتكوين حكومة تستمد وجودها واستمراريتها في السلطة من استنادها الى الارادة الشعبية ،فالانتخاب هو ماكينة العملية الديمقراطية التي تعني بأبسط صورها الاليات والوسائل التي عبرها يستطيع المواطنين المساهمة في صنع القرار، ولما كانت الانتخابات تمثل شكلاً من اشكال الممارسة الديمقراطية ،كان لابد من وجود اطار قانوني ينظم تلك الممارسة الديمقراطية، وهي ترتبط في اهميتها بأهمية وجود قانون انتخابي واضح يضمن نجاح هذه الممارسة ،وبعد أن بدأ التحول في العراق نحو الديمقراطية ،أصبحت الحاجة ماسة الى سن قانون انتخابي يتوافق مع تلك الظروف التي مر بها العراق في تلك المرحلة، فبعد عام ٢٠٠٣.. اصبح من الضروري اختيار نظام انتخابي يتلائم مع متطلبات المرحلة الجديدة[2].

وتم ذلك من خلال صدور الامر (٩٦) في(15/ حزيران / ٢٠١٤ ، والذي نص على اعتبار العراق منطقة انتخابية واحدة، فالانتخابات تجري بالاقتراع السري المباشر، وفقا لنظام التمثيل النسبي، وكذلك اعتماد القائمة المغلقة للكيانات ،ومنح النساء الكوتا ربع المقاعد[3] وكذلك اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الامر) (٩٢) لعام ٢٠٠٤ ، الذي تم بموجبه تأسيس المفوضية العليا للانتخابات التي كلفت بأدارة وتنظيم العملية الانتخابية في العراق[4].

حدد قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في الباب الرابع منه الذي استند اليه قانون الانتخابات، الية انتخاب الجمعية الوطنية العراقية المنوط بعا (ادارة السلطة التشريعية العراقية)، كما أن قانون الانتخاب قد جعل العراق دائرة انتخابية واحدة ،بدلاً من تقسيمه إلى دوائر متعددة على أساس الاقاليم والمحافظات، لانتخاب (٢٧٥)عضواً ، هم اعضاء الجمعية الوطنية على أساس أن تقسيم العراق في ذلك الوقت الى دوائر يعد أمراً صعباً ،وذلك لعدم وجود احصاء سكاني دقيق ،ومنح فرصة اكبر لمكونات الشعب العراقي في التمثيل، فاعتبار العراق دائرة واحدة حمل معه سلبيات عديدة، لعل اهمها :انه يباعد بين المرشح والناخب ،مما يضطر الناخب الى

---

[1] عبد العزيز عليوتي عبد العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب : ٢٠٠٣ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار الحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠١٣، ص ١٧ . ارواء فخري عبد الطيف، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠ بحث منشور على شبكة المعلومات الاسدي ، جرائم الانتخابات ، ط1 ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ـ العالمية ، على الواقع ٢٠١٠، ص: https://www.insi.net/insj2fun =

[2] ياسين العيثاوي دولة القانون في العراق المقومات والمعوقات، مجلة شؤون عراقية العدد ٥ مركز العراق للدراسات، بغداد ، ٢٠١١ ، ص62 : ضياء 2009 ، ص19.

[3] امر سلطة الائتلاف رقم 96 لسنة 2004 .

[4] امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 92 لسنة 2004 .

التصويت لمرشحين ليسوا من دائرته الانتخابية ،وغير ملمين بأحتياجاته ومشاكله[1].

كذلك أن اعتماد الدائرة الانتخابية الواحدة افرزت فيما بعد ظواهر سلبية دفعت المجتمع العراقي الى الصراعات الطائفية والعرقية والحزبية، كونها جعلت الناخب يتحدد بالتيار السياسي اكثر مما يتحدد بشخصية المرشح، فكان الاختيار لهذه القوائم وفق خلفيات دينية او قومية أو مذهبية، وهذا كله يصب بمصلحة الكيانات الكبيرة من دون حساب لمصالح الشعب ،واعتماد القائمة المغلقة ادى الى صعود نواب ثقافتهم السياسية ضعيفة، مما ادى الى الاضرار بمؤسسات الدولة والاداء الحكومي والبرلماني، ولكون النظام الانتخابي محكوماً بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة المعنية، وبالنظر لما يتسم به المجتمع العراقي من تنوع وتعددية اجتماعية قائمة على اسس عرقية ودينية وطائفية، فقد تم اعتماد نظام التمثيل النسبي لضمان افضل آلية انتخابية في العراق، وليسمح بتمثيل اوسع للمكونات السياسية المختلفة داخل البرلمان[2].

وجرت انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠/١/٢٠٠٥، واعتمدت على قانون الانتخابات الذي اقرته سلطة الائتلاف المؤقتة بالأمر المرقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ ، الذي اعتمد نظام التمثيل النسبي كما ذكرنا سابقاً ، وقد اصدرت المفوضية العليا للانتخابات النظام رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ ، لتنفيذ قانون الانتخابات فيما يخص توزيع المقاعد ثم اصدرت الجمعية الوطنية القانون الانتخابي الجديد رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ الغى بموجب المادة (٢٨) منه الامر رقم ((٩٦) لسنة ٢٠٠٤ ، وجاء في الاسباب الموجبة بأعتماد نظام انتخابي يكون اكثر تمثيلا للناخبين وهو نظام الدوائر المتعددة مع عدم اهمال ميزة نظام الدائرة الواحدة)، وقد جاء هذا القانون مماثلاً للقانون السابق في شروط الناخب والمرشح وشرط ادراج اسم أمرآة ضمن الاسماء الثلاثة الأولى من كل قائمة وأسمين من الاسماء السنة الأولى وهكذا ، وتم تقسيم العراق الى ((١٨) دائرة انتخابية بعدد محافظات البلاد وخصص لهذه الدوائر) (٢٣٠) معقداً ، واعتبر العراق منظمة انتخابية واحدة بالنسبة ل(٤٥) من المقاعد المتبقية، تقسم حسب طريقة التمثيل النسبي)[3].

لقد كان الغرض من المقاعد التعويضية ضمان تمثيل الاقليات والمرأة، لكن واقع الحال اثبت العكس والتوزيع غير العادل لهذه المقاعد ،مما ادت طريقة الباقي الاقوى ،الى حدوث خلل بميزان القوى السياسية الذي انعكس بدوره على التمثيل البرلماني، كذلك حدثت مشكلة اخرى تمثلت بعدم تمكن الكيانات الفائزة من تشكيل الاغلبية السياسية، ونتج عن ذلك عدم وجود المعارضة التي تمثل الركيزة الأساسية بالنظام البرلماني الديمقراطي، مما دفع الكيانات الفائزة لتشكيل حكومة توافقية، والذي

[1] قاسم محمد عبيد واخرون ، اثر النظام الانتخابي في أداء البرلمان العراقي للدورة الانتخابية الأولى ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العددان 27-28 ، 2012 ، ص30 .

[2] لقمان عثمان احمد والفاروق عبد الرحمن عباس، تطور النظام الانتخابي في العراق ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٣ كلية القانون جامعة تكريت ، ايلول ٢٠١٤، ص ٣٣١.

[3] الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة عشر من قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 .

عكس بدوره حالة عدم الانسجام الذي اتسم به الاداء الحكومي[1].

جاء قانون التعديل رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩ والذي قرر بموجب المادة الاولى منه الغاء المادة (١٥) من القانون رقم (١٦) ،والذي كان موضع خلاف بين القوى السياسية، فبعد تيقن قادة القوى السياسية من عدم امكانية الاتفاق على اصدار قانون انتخابي جديد ،اصبح الاتجاه الغالب هو اجراء تعديلات على عدد من احكام ومواد القانون رقم (١٦)، لتجري بموجبه انتخابات اعضاء مجلس النواب، كما تضافرت مجموعة من الاسباب فرضت نفسها من اجل تعديل قانون الانتخابات ،منها ضغوط المجتمع، واراء المرجعيات الدينية ،والتي ادت بدورها الى اجراء اصلاح على قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ وتعديله بقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ والذي صادق عليه البرلمان في ٨/ تشرين الثاني / ٢٠٠٩، والذي خصص مقعد واحد لكل مئة الف نسمة ،مع اضافة نمو (٨٢%)لكل محافظة وفقاً لأحصائيات وزارة التجارة لسنة ٢٠٠٥ ،كذلك قررت تخصيص مقاعد للمكون المسيحي لمحافظات نينوى وبغداد واربيل وكركوك ودهوك، على أن يعد العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لهذا المكون ،ومقعد واحد للصابئة المندائين في محافظة بغداد، ومقعد واحد للمكون الايزيدي واخر لمكون الشبك في محافظة الموصل ،وأن مشاركتهم في القوائم الاخرى لاتؤثر على هذه النسب ،واعتماد نظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة نسبياً بدلاً من القائمة المغلقة، اما طريقة توزيع المقاعد النيابية فهي وفق نظام التمثيل النسبي بأعتماد المعدل الانتخابي، اما توزيع المقاعد داخل القائمة فتكون وفق نظام الاغلبية البسيطة، اما بالنسبة لتوزيع المقاعد الشاغرة بعد المرحلة الاولى من التوزيع فأن هذا القانون لم يعتمد لا على طريقة الباقي الاقوى ولا على طريقة المعدل الانتخابي)، بل اقر طريقة جديدة بتوزيع المقاعد الشاغرة على القوائم الفائزة فقط، التي حصلت على اصوات تعادل المعدل الانتخابي او اكثر، اما القوائم التي لم تصل عدد اصوات للمعدل الانتخابي فانها حرمت من الحصول على اية مقاعد[2].

ولهذا القانون سلبيات تمثلت بأن النظام الانتخابي كان يخدم مصلحة الكيانات الكبيرة ،وذلك على حساب الكيانات الصغيرة ،وأن كثرة الانتقادات حول هذا القانون، اثرت سلباً في النظام الانتخابي، وخلفت نتائج غير جيدة على العملية السياسية، ونتيجة الانتقادات والتظاهرات التي خرجت مطالبة بالأصلاح ،كان لابد من تعديله او سن قانون جديد وهو ما حدث بأصدار قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، والذي عد العتبة المتقدمة مرحلة من مراحل تطور النظام الانتخابي في العراق ،لما حمله من تغيرات في شكل النظام، وقد صوت مجلس النواب العراقي على القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣

[1] لقمان عثمان والفاروق عبد الرحمن ، مصدر سابق ، ص246 و 247 .

[2] سربست مصطفى رشيد اميري انواع النظم الانتخابية والعراق نموذجاً (دراسة تحليلية مقارنة) بحث منشور بصيغة PDF، دهوك، بتاريخ ١/١٠/٢٠١١، ص 52- 53، كذلك ينظر: مرتضى احمد خضر النظام الانتخابي في العراق قضايا واشكاليات دراسة تحليلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٠، ا لد ٢ كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص ٩.

بجلسته) ٣٣ في ٤/١١/٢٠١٣ ، وكان من الاسباب الموجبة لإصداره هو اجراء انتخابات حرة ونزيهة تجري شفافية عالية ولغرض تمثيل إرادة الناخب تمثيلاً حقيقياً ، وفسح المجال للمنافسة المشروعة، وقد جاء هذا القانون في العديد من مشابها" للقانون السابق، من حيث اخذه بالدوائر المتعددة، واخذه بطريقة القائمة المفتوحة نسبياً ونسبة تمثيلا لنساء وقسم القانون العراق الى (١٨) دائرة انتخابية، وحدد مقاعد مجلس النواب بـ (٣٢٨) . مقعداً بواقع زيادة ٣ مقاعد عن الانتخابات السابقة ،على أن توزع (٣٢٠) من هذه المقاعد على المحافظات وفقاً لحدودها الادارية ،وتخصص (٨) مقاعد لكوتا المكونات، وقد اخذ قانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ بالتمثيل النسبي، إلا أنه اعتمد ولأول مرة في انتخابات مجلس النواب طريقة (سانت ليغو) المعدلة في توزيع المقاعد بين القوائم الفائزة[1]، [2].

وقد جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب العراقي في ٣ نيسان ٢٠١٤، وقد عكست نتائج الانتخابات صورة حقيقية عن واقع المجتمع العراقي ،واصطفافاته الطائفية والقومية والعشائرية ،فقد كان البعض يرى أن الانتخابات ستلغي المحاصصة التوافقية الا انها بالحقيقة لم تختلف بشيء عن سابقاتها من الانتخابات، واعتمدت نظام التوافقية، مما افرز حكومة ضعيفة غير قادرة على مواجهة الازمات، وانما هي بالحقيقة انعكاساً لما جاء به الحاكم المدني بول بريمر ، عندما قام بتشكيل مجلس الحكم على أساس المكونات، وليس على أساس الوطنية والكفاءة ، والذي اثبت واقعياً أن النظام الانتخابي لم يعكس إرادة الناخب ،ولم يحقق استقراراً في النظام السياسي العراقي، ولم يؤدي الى وجود كتلة تعبر الطائفية ،كما انه يمكن القول بأن نظام التمثيل النسبي لم يلاق نجاحاً عملياً لعدم انسجامه مع الواقع السياسي والثقافي في العراق[3].

في ٢٣/٦/٢٠١٧ تمت القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥ لسنة ٢٠١٣ اذ تم طرح فكرة تعديل الية سانت ليغو المعدل ،فقام مجلس النواب في الجلسة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٦/٦/٢٠١٨، بالتصويت بالموافقة على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، اذ

[1] سانت ليغو طريقة ابتكرت من قبل العالم الترويجي سانت ليغو وطبقت صيغتها الأولى في الترويج والسويد سنة ١٩٥١، ومن خلالها يري تقسيم الاصوات الصحيحة لكل قائمة على متوالية الاعداد الفردية (١،٣،٥،٩ ...الخ.)

[2] بحسب المقاعد المخصصة لكل دائرة، ويجري توزيع المقاعد بحسب الترتيب التنازلي لوائح القسمة، ونواتج القسمة يجري ترتيبها تنازلياً من الاعلى الى الادن، ثم توزع المقاعد حسب الترتيب التنازلي من الاعلى وحتى اية توزيع المقاعد، وتكون حصة كل كيان بعد نواتج القسمة التي دخلت الترتيب التنازلي التابعة له للاستزادة حول الموضوع وطريقة سانت ليغو المعدلة مراجعة للمان عثمان احمد والفاروق عبد الرحمن عباس، مصدر سابق، ص ٣٥٩ -٣٦٣، وكذلك بنظر سربست مصطفى رشيد، مصدر سابق، ص ٣١.

[3] لقمان عثمان احمد والفاروق عبد الرحمن عباس، مصدر سابق، ص ٢٧٠ ٢٧٢ ، كذلك ينظر: معهد التثقيف الانتخابي، تقسيم النظام الانتخابي في العراق، مجلة دراسات انتخابية، العددان السابع والثامن السنة الثانية بغداد ٢٠١٦٠، ص 15 – ١٧٢.

جاء في المادة(١) منه وتعديل المادة (٣٨) من قانون انتخابات مجلس النواب المعدل رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣، ووفقاً لهذه المادة فقد طور مجلس النواب موقفه في اعادة عملية العد والفرز يدويا لجميع المراكز الانتخابية بدلاً من اختيار نسبة عشوائية، واوجبت المادة (٢) من هذا التعديل على المفوضية اجراءه مطالعه اوراق الاقتراع مع التقرير الصادر من جهاز التحقيق الالكتروني الخاص ....)، كذلك جاء في المادة (٣) من هذا التعديل وباستثناء اصوات الاقليات المشمولة بنظام الكوتا تلغي نتائج الخارج لجميع المحافظات و .... في حال وجود مخالفات تتطلب الغاء لبعض نتائج بعض المراكز الانتخابية، وللهيئة القضائية المشرفة صلاحية الغاء هذه النتائج ، وانتدب مجلس القضاء الأعلى بموجب المادة (٤) من هذا التعديل تسعة قضاة لادارة مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتتولى صلاحية مجلس المفوضين بدلاً من مجلس المفوضين، وقاضياً لكل مكتب من مكاتب المفوضية العليا في المحافظات ... واكد مجلس النواب سريان احكام هذا القانون على انتخابات مجلس النواب لسنة ٢٠١٨ وقرر أن لا يعمل بأي نص يتعارض مع حكامه[1].

وتبين أن هناك مشكلات ومعوقات واجهت تصميم نظام انتخابي ملائم للوضع العراقي، هي سن القوانين الانتخابية على مقاسات الكتل السياسية، كما أن النظام الانتخابي اعاق خلال المرحلة الماضية عملية دوران النخبة بسبب قدرته على ابقاء ذات الوجود في السلطة وعدم السماح بالتجديد.

المطلب الثاني/(العامل الأمني)

من المتعارف عليه أن العمل في ا المجال السياسي يحتاج الى بيئة امنة ،وأن تجربة الديمقراطية ، لكي تستمر وتتطور لابد من توافر بيئة أمنة قادرة على المحافظة على الأمن والاستقرار والسلم الاهلي والداخلي ،وهذه البيئة تعتمد أساساً على الهياكل الادارية الامنية، ويقدر تعلق الامر بالعراق فأن الظروف التي المت به عقب عام ٢٠٠٣ تعد ظروفاً قاسية وغير مؤاتية، كونها قد حرمت العمل السياسي من البيئة المستقرة والامنة، وصارت حياة المواطن السياسية في خطر، إذ أن له نصيب كبير في عرقلة بناء دولة عراقية يسودها الامن والاستقرار، فالاستقرار الامني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،والمشكلة الامنية تشكل عائقاً وتحدياً كبيراً في وجه الحكومة العراقية.

أن الواقع الأمني الذي تعيشه التجربة الديمقراطية يبرز لنا وبشكل واضح ، ان العراق قد فقد نسبة كبيرة من الأمن بعد عام ٢٠٠٣، فدخوله بمرحلة جديدة ابرز العديد من التحديات الامنية، فحل المؤسسات الامنية من قبل سلطة الائتلاف ،قد فتح البلاد على مصراعيه امام تواجد القوى الارهابية، اعقبها عمليات قتل وتخريب وفوضى عمت أرجاء البلاد، كما خلق خلايا نائمة لتنفيذ اعماله الارهابية ،ورغم تعدد القوى وتباين الاهداف التي تسعى لتحقيقها في العراق، إلا أن تشترك في هدف واحد، وهو ايقاع الأذى بالشعب العراقي، وخلق حالة من اللاستقرار فيه، إذ ادى انيار النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ،الى حدوث تدهور امني، ساهم تعزيزه بقاء الحدود مفتوحة على مصراعيها

[1] مجلس النواب العراقي الدائرة الاعلامية قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣ ، الاربعاء.

ولاشك فالادارة الامريكية هي اللاعب الأساس في المصلحة، والتي لم تكن جادة في فرض اجراءات وتدابير الحماية امن البلاد بعملية تأمين حدوده، وتعد المليشيات غير النظامية المسلحة أساس للانفلات الامني والفراغ السياسي الذي خلفه انهيار النظام السابق، والذي ملأته المليشيات غير النظامية، والتي حولت الخلافات الدينية الى مصالح سياسية، ذلك أن هذه المليشيات لا زالت تملك سيطرة فعلية على الارض وتعتقد بقدرتها على التحدي[1].

ويمكن القول بأن ما قام به النظام السابق قبل ٢٠٠٣ ،من اطلاق سراح عتاة المجرمين، والذي لم يشمل معارضي النظام السياسي ،وقادة الرأي والفكر ،كان سبباً مباشراً في انهيار الوضع الامني في العراق، مما مكن الارهابين من ايجاد المناخات الملائمة لممارسة نشاطهم في ضوء سيادة انساق متعددة من جرائم الخطف والاغتيالات ،وغيرها ،ومن جانب اخر يعد الاخفاق بالتعليم ،واحدة من الاسباب المهمة والمؤدية الى جنوح الافراد ،واكتساب بعض الصفات السيئة، لاسيما وانه يعد صمام الامان في الضبط الاجتماعي، وقد يكون سببا مباشراً للشعور بالاحباط ،ودفع الفرد الى القيام باعمال ارهابية، وكذلك نتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق والعقوبات الاقتصادية التي عانى منها الشعب العراقي، اضافة للاوضاع الامنية المتدهورة و تهجير ملايين العراقيين بعد عام ٢٠٠٣ ، كل ذلك او غيره من الاسباب الأخرى، خلق فرصاً هائلة امام دعاة الارهاب مكنهم من تحقيق ما يصبون اليه من اهداف لزعزعة الامن والاستقرار بالعراق، ومن جانب اخر ما ترتب على حل الجيش العراقي السابق ،وحل وزارة الاعلام ،وبعض دوائر وشركات التصنيع ،وغيرها ادى الى فقدان مئات العوائل العراقية مصادر العيش، وكذلك تراجع فرص العمل المتاحة ،بسبب تراجع نسب الاستثمار نتيجة تردي الوضع الامني بعد ٢٠٠٣، كل تلك الامور مهدت الارضية المناسبة لتزايد استياء العراقيين من النظام السياسي القائم، الأمر الذي جعل البعض ممن انساق وراء الارهاب يجدون التبريرات المناسبة، لاعلان تمردهم على النظام السياسي بكافة مؤسساته وقراراته فظهرت الاعمال الارهابية، واهم من هذا وذاك فالعراقيين عانوا من احباط متصاعد بعد تغيير النظام السياسي، بسبب سوء اداء المنتظم الحكومي بشقيه التنفيذي والتشريعي، بعد انهيار شبه تام لمؤسساته المتعددة، لما بعد ٢٠٠٣ ، الامر الذي اربك الوضع السياسي والامني في العراق، مما سهل وقوع بعض من كانوا يؤمنون بالتغيير الديمقراطي بأيادي دعاة الارهاب بوصفه اسلوباً للمعارضة خاصة بعد حصول البعض منهم على الدعم من الخارج والدول المحيطة بالعراق[2].

[1] ستار جبار علاوي وخضر عباس عطوان العراق: قراءة الوضع الدولة والعلاقة المستقبلية، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١١٦ ابو ظبي الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٦ ص ٣٥ - ٣٩ .

[2] دنيا جواد الارهاب في العراق دراسة في الاسباب الحقيقية ودراسة تحليلية لاسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية مجلة العلوم السياسية العدد (١٣)، السلة ٢٠١٢، ص ص ١٣٣-١٣٤ - ١٣٥ ، كذلك ينظر: سهيل حسن العلاوي، الارهاب والارهاب المضاد، دار الفكر العربية، ط1، بيروت (2005. م ٩٢ ، كذلك يمطر قصة حال

اضف لما تقدم، فأن الادارة الامريكية لم تكن جادة بمساعدة العراقيين في بناء قواتهم المسلحة وقوات الامن، وذلك لكي تبقى الحاجة لبقاء قواتها قائمة في البلاد الى أمد غير محدود، لابل حتى مع استمرار عمليات العنف كانت تسهم بطريقة غير مباشرة في دعمها ،لاسيما تلك التي تستهدف القوات الامنية العراقية والعراقيين انفسهم، فان لم تكن جادة في وضع التدابير اللازمة للحد من تلك العمليات[1].

ويمكن القول بأن هناك أسباب وقفت وراء ارباك وضعف اعادة عملية بناء وهيكلة المؤسسات العسكرية، اذ رافق هذه العملية اتجاه الحكومة الى بناء عدد من التشكيلات الامنية ، قسم منه بدأ بتشكيله الامريكان عام ٢٠٠٣، وقسم اخر شكل من قبل العراقيين لاحقاً و الملاحظ أن تشكيلها، لم يكن بالمستوى المطلوب مع احتياجات العراق وهذا عكس اما وجود خلل في بنيتها، او في الاداء او في التجهيز، بحيث لا يستطيع مجابهة التحديات التي يعيشها العراق، وأن مبعث القول بوجود الخلل هو استمرار التحديات الامنية وارتفاع سقفها، والذي لا يمكن أن يتم بتبريره بأن التحدي ارتفع ،انما الاستعداد للمواجهة كان ضعيفاً[2].

كذلك فان هناك ظاهرة برزت وهي التسرب بالاجهزة الامنية، وضعف بالتدريب والاعداد والتنسيق، والذي بدوره اربك الواقع الامني كثيراً ، اضف لذلك تغلغل الفساد في صفقات عقود تجهيز السلاح والمعدات للقوات العسكرية والاجهزة الامنية ،فاصبحت هذه الصورة هي القاعدة التي بنيت عليها المنظومة الامنية والتي هي في واقعها متعثرة[3].

أن هشاشة الوضع الامني توجب ضرورة الاسراع في تأسيس شراكة بين كافة القوى السياسية، وعلى اختلاف توجها وانتمائها المذهبية وايديولوجيا ته،ا تستند الى صيغة متفق عليها ومقبولة من جانب تلك القوى السياسية، لتوزيع الثروة والسلطة داخل العراق ، واذا ما تم التوصل الى تأسيس الشراكة فان من شأن أن تؤدي دوراً مهما في تحسين الاوضاع الامنية، اذ أن تردي الوضع الامني بالعراق ارتبط بجزء كبير منه بغياب تلك الصيغة من الشراكة، فتردي الوضع الامني ظاهرة ذات أسباب سياسية ،وأن ما يحرك الصراع المسلح في المدن العراقية عوامل سياسية ، مرتبطة بصورة رئيسة بتوزيع السلطة والثروة بين القوى السياسية الماسكة للسلطة، على اختلاف توجهات وانتماء[4].

إذ أن سوء علاقة النخبة الحاكمة والقوى السياسية في العراق مع بعضها البعض، بسبب المشادات

الجيش العراقي والمضارب حول احد اسوا القرارات صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩١٢٧، ٢١/١١/٢٠٠٣، ص١.

[1] طه العنبكي، معوقات التحول الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٧ مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد. ٢٠٠٥، ص ١٣٤.

[2] فراس البياني السياسية العامة للامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السياء، بغداد ، ٢٠١٦، ص ١٣٤ .

[3] حمزة مصطفى فضائيو العراق: جيش من الفاسدين تحت الأرض، جريدة الشرق الأوسط، العدد١٣١٦١، ١٠/١٢/٢٠١٤، ص ٩.

[4] ستار جبار علاوي وخضر عباس عطوان ، مصدر سابق ، ص79 .

الكلامية والتوجهات والاهداف المختلفة، العكس سلباً على الوضع الأمني، فهي لم تتفق على ماهية العدو هل هم الجهاديون الاسلاميون ام التكفيريين ام البعثيين ام دول الجوار ام الولايات المتحدة الامريكية .... كذلك لا يوجد اي اتفاق بين هذه القوى حول كيفية مواجهة هذا العدو، هل بالحوار ام بالقتال ام بالاثنين معاً ، وهل أن دخول دول الجوار على خط الملف الامني هو الحل ام أن الخراط العراق كقوى سياسية اصولية في الشطة خارج الحدود هو الحل ، وهل أن الركون الى التنظيمات دون الدولة للقيام باعمال الدولة الامنية، هو عمل صحيح ويرسخ الامن الوطني على المدى البعيد، فأن أي نظرة عميقة للقوى السياسية الحاكمة ستوصلنا إلى أن هذه النتيجة غير متفقة على الحد الادنى من الاهداف والغايات والوسائل، من وراء رسم اي سياسة امنية عامة، بل أن ا لبعض يبدي اعتراضه على السياسات الامنية مع انه جزء من الحكومة[1].

وليس القوى السياسية وعدم اتفاقها فيما بينها فقط، وانما هناك اسباب اخرى منها التدخل بعمل المؤسسة العسكرية من قبل بعض الشخصيات المتنفذة سياسياً واجتماعياً، والذي بدوره اضعف قدرة انتاج هذه المؤسسة لقيادات امنية قادرة على تزويد النظام الديمقراطي الجديد والتجربة الديمقراطية بعوامل النجاح المطلوب تحقيقها وانجازها وتحقيق استقرارها ، اضافة لدور القوى الارهابية المتمثل بتنظيم القاعدة الذي تطور لما يسعى بتنظيم (داعش) الارهابي، والذي كان من بين الاسباب الرئيسة بتراجع الوضع الامني، ومحاولة الجماعات الارهابية والموالين لها بتظليل مكون من مكونات ا لمجتمع العراقي، بأن القوات الأمنية تستهدفهم وتقوم باعمال ضدهم وتعذيبهم بالسجون، كذلك مساهمة الاخطاء التي رافقت تأسيس وتشكيل القوى العسكرية والامنية ،بتحقيق ازمة الثقة بينها وبين الشعب ،وعدم القدرة على اعداد جيش نظامي حرفي مهني، كذلك السياسات الامنية غير الجدية كل ذلك ادى الى حدوث فاجعة حتلال الموصل في حزيران ٢٠١٤، من قبل تنظيم داعش[2].الذي فرض سيطرته الكاملة على محافظة الموصل واجزاء كبيرة من صلاح الدين واجزاء من محافظة كركوك وديالى والانبار ،واصبحت انظاره تتطلع لدخول بغداد وأسقاط النظام السياسي فيها ،بين العلاقات بين القوى السياسية والسخط المناطقي - المذهبي القومي من اداء الحكومة وغياب حكم القانون، وفي هذه الاثناء توجهت الانظار نحو ابناء المحافظات الجنوبية ،لكي يتقدموا لتحرير المناطق الذي سيطر عليها داعش ،وهو ما تم فعلا بفتوى المرجعية العليا في النجف الاشرف بالجهاد الكفائي، وفعلاً ثم تشكيل الافواج بمختلف الصنوف وتحررت المناطق التي خصمت السيطرة هذا التنظيم الارهابي[3].

إذا الامر اثبت وبجال لا يقبل الشك ،ضعف الحكومة وعدم قدرتهاعلى ادارة الملف الامني ،

---

[1] فراس البياتي، مصدر سابق ، ص222-223.

[2] مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح البعد الامني للسياسة الامريكية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة النهرين العدد (١)، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ٢٠١٦، ص ١٠٤، وكذلك ينظر : فراس البياتي، مصدر سباق ، ص ٢٣٧.

[3] فراس البياتي ، مصدر سابق ، ص248.

وضعف الاجهزة الامنية، اذن فأن ا صلاح المؤسسة السياسية، هو الأساس لاصلاح بقية المؤسسات في العراق، وابرزها المؤسسة الامنية، من خلال بناء مؤسسات عسكرية وامنية بأكبر قدر من المحتوى الوطني، وهذا الأمر يتطلب ابعاد هذه المؤسسة عن العمل السياسي، وربطه بالعراق كدولة وضرورة بناء مؤسسة امنية رصينة وكفؤة تكون فوق الاتجاهات السياسية الفئوية والمذهبية.

الخاتمة

أن فكرة الأخذ بالنظام البرلماني في العراق بعد نظم الحكم الشمولية التي توالت على حكمه ، جاءت لان تلبي رغبة الشعب بالديمقراطية ،ولأن النظام البرلماني يقوم على أساس التعاون بين السلطات ،ومن ثم فأنه سيمنع الأساءة باستعمال السلطة ،من خلال الأليات التي وضعها الدستور لكل سلطة ،فضلاً عن قدرة النظام البرلماني على استيعاب مكونات الشعب العراقي جميعها، ومشاركتها في العملية السياسية ،وصنع القرار السياسي، إلا أن القاعدة التي بات معمولاً وهي (المحاصصة الطائفية) في توزيع المناصب، وتقاسمها بين الكتل وفق تفاهمات سياسية فيما بينها ،ورغم أن الدستور لم يشر إلى هذه الأجراءات ولم ينص عليها قانوناً، إلا انها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات التي تعاقبت على السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،وهذا بدوره أدى الى عدد من الأشكاليات دفعت باتجاه عدم الاستقرار ، كان من أبرزها خلق برلمان ضعيف وعاجز عن أداء مهامه الأساسية، مع انتشار الفساد الإداري والمالي، وغياب المعارضة البرلمانية ،وازمة عدم الثقة بين الكتل البرلمانية، وازمة تعطيل القرار السياسي واستقلاليته ،وتدهور الوضع الأمني، لذا فأنه في حالة الاستمرار بانتهاج النظام البرلماني في العراق بصورته الحالية و وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية، فان ذلك يثير عددا من الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وربما قد يؤدي الى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها العراق لذلك ينبغي أن يتم العمل تصحيح المسارات الخاطئة التي وقعت ومازالت تقع نتيجة تطبيق النظام البرلماني بصورته الحالية من خلال الأصلاح السياسي، ومن ثم التعديل الدستوري، وينبغي الابتعاد عن التوافقية في تشكيل الحكومة، وهذا يتطلب أرادة حقيقة من قادة الكتل السياسية في بناء دولة الحقوق والتنازل عن المصالح الحزبية الضيقة والانتقال الى مصلحة بناء الدولة ،فمتى ما توافرت هذه الارادة الحقيقية تستطيع بناء دولة ونظام سياسي حقيقي قادر على بناء مؤسسات دولة تنقل العراق الى دولة مؤسسات.

المصادر

القرآن الكريم

اولاً: الكتب العربية والمعربة

(١) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، ط1، العارف للمطبوعات، لبنان، ٢٠١٣.

(٢) عامر حسن فياض واخرون، ولايات الشر- المتأسلم، ط 1، دار العرب للنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١5.

(٣) زهير عطوف، التجربة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣، .. الواقع والتحديات، دراسة صادرة عن مركز ادراك للدراسات والاستشارات، كانون الثاني ، ٢٠١٨.

(٤) امر سلطة الائتلاف رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ .
(5) امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٤ .
(6) ستار جبار علاوي وخضر ـ عباس عطوان العراق قراءة الوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١١٦، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.
(7) فراس البياتي السياسية العامة للامن الوطني العراقي بعد عام 2005، مطبعة السياء، بغداد ، ٢٠١٦.

ثانياً: المواقع الالكترونية

(١) مهر أنمو شيخ مفهوم المحاصصة في القاموس السياسيين المعاصر ، الحوار المتمدن، العدد ١٩٣٤ ٢/٦/٢٠٠٧، متوفر على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت تاريخ الزيارة ٢٠/٢/٢٠١٩ . ab/show.arthttp://www.ahewar.org/deb =asp?aid.
(٢) المحاصصة الطائفية والسياسية واثرها في الاستقرار مقال منشور في جريدة الزمان بتاريخ ٧/٧/ ٢٠١٤ متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الواقع www.azzaman.com//:http
(٤) مُحَمَّد الشكرجي ورقة دراسية بعنوان اصلاح النظام السياسي في العراق، تقوية الحكومة وانهاء المحاصصة، شبكة النبا المعلوماتية: متوفر على شبكة المعلومات العالمية بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٨ على الموقع (www.amp.annabaa.org//:http
(5) فلاح مصطفى صديق، كاروان اورصمان ،اسماعيل دور النظام الانتخابي النيابي في تحقيق مبدأ شرعية السلطة السياسية، العراق انموذجاً، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية، اكتوبر ٢٠١٧ ص ١١١، على الموقع : /krd/filels.https://sj.sulicihan.edu
(٦) عبد العزيز عليوني عبد العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار الحجة البيضاء للنشر ـ والتوزيع، بيروت ، ٢٠١٣، ص ١٧. كذلك ينظر: ارواء فخري عبد الطيف، مبادئ النظام الانتخابي في العراق لعام ٢٠١٠ بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية .
:ص ١، ٢٠١٠ على الموقع (https://www.lasj.net/iasfunc
(7) مجلس النواب العراقي الدائرة الاعلامية قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠١٣ ، الاربعاء ٦/٦/٢٠١٨، متوفر على شبكة المعلومات العالمية على الموقع ar.parllament.lq//:http ، كذلك المواد (٧٦٠٥) من قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ .

ثالثاً: الكتب الأجنبية

Sehfakor Ashiagbor, political parties and Democracy in Theoretical and practical perspectives: Selecting Candidates for Legislative office, n AL Democratic institute, Natio .Washington, 2009, p1

رابعاً: المجلات والصحف:

(١) عامر حسن فياض، برفع المكونات وعودة المحاصصة افتتاحية مجلة قضايا سياسية، العدد ان ٤٨ . ٤٩، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٧، ص ص أ - ب . كذلك ينظر المواد (٩ اولا أ) والمادة (١٢ (اولا) والمادة (١٢٥) والمادة (١٤٢ - اولا) من الدستور العراقي الدائم العام.

(٢) عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي اشكاليات بناء الدولة واداري الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية العدد (٣٤) ٢٠١٣، ص .٩

(٣) اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق، مشاهد الاستمرار والتغيير، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢ مركز العراق للأبحاث ، ٢٠٠٥ ، ص ٥١ .

(٤) احمد فاضل جاسم مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق: دراسة تحليلية في التحديات واقامتها المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٠، السنة ٦ ، المجلد ٤، كلية القانون جامعة تكريت ٢٠١٣٠ ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٥) نغم مُحَمَّد صالح، التعددية الحزبية في العراقي ظل غياب القانون مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد ١٤٣ السنة ٢٢، ٢٠١١ ، ص ٥٥ .

(٦) سامي العسكري اغلب الاحزاب تتلقى لتمويلها من الخارج، جريدة المدى، العدد ٢٩٣٢ السنة ١١، بغداد ٧٠/١١/٢٠١٣، ص ١ ، كذلك ينظر : كاوة الطالباني، التجنيد الحزبي للنخب الفكرية تحت ستار الديمقراطية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٤٠، ص ١٤.

(٧) عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق انموذجاً دراسة ميدانية مجلة دراسات سياسية، عدد ١٦ ، بيت الحكمة، بغداد ٢٠١٠٠، ص ١٠ .

(٨) منعم صاحي العمار هل بمقدور الديمقراطية أن تكون بوابة لفهم العراق؟، مجلة قضايا سياسية، عدد ١٨، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ،٢٠٠٩٠، ص ٢٥ ، كذلك ينظر: حافظ علوان حمادي الدليمي ديمقراطية الاحزاب واحزاب الديمقراطية دراسة لحالة العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية العدد ٤٤ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠١٢٠، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٩) ياسين العيثاوي دولة القانون في العراق المقومات والمعوقات، مجلة شؤون عراقية، العدد ٥، مركز العراق للدراسات بغداد ٢٠١١٠، ص ٦٢ وكذلك ينظر: ضياء الاسدي، جرائم الانتخابات، ط1، مصدر سابق، ص ٣١ .

(١٠) قاسم مُحَمَّد عبيد واخرون أثر النظام الانتخابي في اداء البرلمان العراقي للدورة الانتخابية الأولى مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العددان ٢٧ - ٢٨، ٢٠١٢، ص ٣٠

(١١) لقمان عثمان احمد والفاروق عبد الرحمن عباس، تطور النظام الانتخابي في العراق ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٣، كلية القانون جامعة تكريت
ايلول ٢٠١٤ ، ص ٣٣١ .

(١٢) سربست مصطفى رشيد اميري انواع النظم الانتخابية والعراق نموذجاً دراسة تحليلة مقارنة) بحث منشور بصيغة PDF ، دهوك، بتاريخ

١/١٠/٢٠١١، ص ٥٢ ، ٥٣ ، كذلك ينظر: مرتضى احمد خضر النظام الانتخابي في العراق قضايا واشكاليات دراسة تحليلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٠، المجلد ٢ كلية القانون جامعة تكريت ، ٢٠١٤ ، ص ١٩.

(13) لقمان عثمان احمد، والفاروق عبد الرحمن عباس، مصدر سابق، ص ٢٧٠ - ٢٧٢ : معهد التثقيف الانتخابي، تقسيم النظام الانتخابي في العراق، مجلة دراسات انتخابية، العددان السابع والثامن السنة الثانية بغداد ، ٢٠١٦ صص ١٥٠ - ١٧٢

(14) دنيا جواد الارهاب في العراق .... دراسة في الاسباب الحقيقية ودراسة تحليلية لاسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية مجلة العلوم السياسية، العدد ((٤٣)، السنة ٢٠١٢. كذلك ينظر : سهيل حسن الفتلاوي، الارهاب والارهاب المضاد، دار الفكر العربي، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٢ ، كذلك ينظر: قصة حل الجيش العراقي والتضارب حول احد اسوا القرارات صحيفة الشرق الأوسط العدد ٩١٢٤، ٢١/١١/٢٠٠٣، ص ١ .

(15) طه العنبكي، معوقات التحول الديمقراطي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2005، ص ١٣٤.

(16) حمزة مصطفى، فضائيو العراق: جيش من الفاسدين تحت الارض جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٣١٦١، ١٠/١٢/٢٠١٤، ص ٩ .

(17) مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح، البعد الأمني للسياسة الامريكية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة النهرين العدد (١) مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد ،٢٠١٦، ص ١٠٤ : فراس البياتي، مصدر سباق ، ص ٢٣٧ .

خامساً: رسائل الماجستير والاطاريح

(١) هام لؤي عبد المحسن العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٩ .

(٢): رياض غازي البدران ، سيسولوجية السلوك الانتخابي في العراق - دراسة في الانتخابات النيابية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠١٤، ص ٢٣٣ .

موقف الاتحاد السوفيتي من تطور الاحداث اليمنية (1939-1955)

أ.م.د تيسير جدوع علوش السامرائي

المقدمة

بعد الاحداث التي مرت بها المنطقة وخاصة الحرب العالمية الثانية على اثرها جمد الاتحاد السوفيتي انشطته في الخليج والمنطقة ،واهتم باليمن ومملكتها وكان يطمح في اهدافه مواجهة التغلغل البريطاني في جنوب اليمن ، وان المصالح الاتحاد السوفيتي هي التحرك نحو جنوب اراضية في ايران ومنطقة الخليج العربي.

وتطورت العلاقة بين السوفيت والمملكة اليمنية بعقد معاهدة بينهما وتعتبر اول معاهدة مع دولة عربية وكان اساسها التصدي للنفوذ الغربي في المنطقة .

تناول بحثي من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وكان مبحثه الاول تطرق علاقة الاتحاد السوفيتي والمملكة اليمية 1939-1948ومالها من احداث ، اما المبحث الثاني كان قد تناول السياسة السوفيتية تجاه اليمن للفترة من 1948-1955 اما المبحث الثالث فقد بحثت في المعاهدة بين الاتحاد السوفيتي والمملكة اليمنية عام 1955 وقد كانت لها اهمية كبيرة لليمن لوجود عزلة تجاه حكم الامام يحي داخليا وخارجيا.

وهناك ظروف اخرى بان هناك معاهدة بين اليمن وبريطانيا قديمة عام 1934.

المبحث الاول

الاتحاد السوفيتي والمملكة اليمنية 1939-1948

جمد الاتحاد السوفيتي نشاطه نهاية عام 1939 في الخليج العربي والجزيرة العربية، بما فيها اليمن، إلا أنه لم يغفلها نهائياً عن اهتمامه الساسي، إذ أظهر السوفيت مع بدأ الحرب العالمية الثانية عام 1939 اهتماماً كبيراً بالمملكة المتوكلية اليمنية، وذلك في إطار سياسة هدفت إلى مجابهة بريطانيا، التي كان السوفيت يرون فيها عدواً أساسياً لنظامهم، ومما يدلل على ذلك المباحثات السرية التي اجراها مولوتوف فيبيتشلاف [1] Molotov Vebichlav Mikhailevich وزير خارجية الاتحاد السوفيتي مع جواكيم زينتروب [2]

---

[1] مولتوف فيتشلاف ميخايلفتش : سياسي روسي أسمه الاصلي سكرياين عين رئيس للوزراء 1930-1941، ووزير للخارجية 1939-1949، ونائب لرئيس الوزراء 1941-1957، وشغل منصب وزير الخارجية ايضا من عام 1952-1956، كان الناطق الاكبر باسم روسيا في الشؤون الدولية، اقصاه خروتشوف من وزارة الخارجية عام 1956. للمزيد ينظر: مُحَمَّد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسر، ج2، بيروت، 1980، ص1787.

(2) جواكيم روبنتروب: ولد عام 1893، وهو ضابط برتبة جنرال قابل هتلر عام 1931 وانضم إلى الحزب الناي في المانيا، عمل مندوباً للحزب فتنقل بين دول عدة مثل فرنسا وسويسرا وبريطانيا وكندا، أصبح رئيس المفاوضين اللمان في الاتفاق البحري مع

Joachimvon Ribbintrop وزير خارجية المانيا، إذ اشار فيها إلى أن مصالح السوفيت ما زالت تكمن جنوباً مع حدود الاتحاد السوفيتي عبر أيران تجاه الخليج العربي والجزيرة العربية حتى المحيط الهندي، لاسيما المملكة المتوكلية اليمنية التي على تماس مع المحمية البريطانية عدن ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز والمهم[1]. إذ كانت التوجهات السوفيتية تسعى إلى خلق قوة بحرية سوفيتية متحركة في البحر المتوسط والمحيط الهندي لتحقيق الهدف السوفيتي للوصول إلى المياه الدفئة ، فضلاً عن منافسة بريطانيا[2].

أن الأهداف السياسية للاتحاد السوفيتي والمملكة المتوكلية اليمنية لم تتحقق بالشكل الذي كانا يطمحن إليه ورغم تدهور العلاقات الاقتصادية وسحب البعثة السوفيتية من المملكة عام 1938، إلا أن الطرفين كانا حريصين على استمرار العلاقات ولو بحدها الأدنى ، فقد ردد الإمام يحيى حميد الدين بمذكرة إلى الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني عام 1939 ، تضمنت دعوته للجانب السوفيتي في تجديد معاهدة الود والصداقة والتجارة الموقعة منذ عام 1928، ولعشر سنوات أخرى[3].

أن أهمية معاهدة الصداقة بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي باعتبارها أول معاهدة لدولة عربية مع السوفيت إلا أن العلاقات الثنائية لم تتطور بعدها بالشكل المطلوب، بل بدأ الفتور يشوبها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لتشكيك الاتحاد السوفيتي بموقف الحياد الذي التزمته المملكة المتوكلية

بريطانيا عام 1935، يعد من أبرع الدبلوماسيين اللمان في وزارة الخارجية الألمانية خلفاً لتيورات للمدة 1938-1945، وتمكن خلالها من عقد ميثاق عدم الاعتداء مع الاتحاد السوفيتي عام 1939 ، أقتبد أسيراً من قبل قوات الحلفاء في أواخر الحرب العامية الثانية عام 1945 ، وحكم عليه بالشنق في محاكمة نورمبرغ وأعدم في 16 تشرين الاول 1946. للمزيد ينظر: عماد هادي عبد علي، موقف بريطانيا من التسلح الألماني 1933-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2002، ص59.

The New Encyclopedia Britannica , Vol. II, III, VI, IX, New York, 1982, P.561.

([1]) برزاني التكريتي ، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على أقطار الخليج العربي والمحيط الهندي ، الدار العربي ، بغداد، 1982، ص66؛

Mark N. Katz., Post- Soviet Russian Foreign Policy Toward The Middle East , The Soviet and Post Soviet Review , Vol.23. No.2, 1996, P.230-231.

([2]) صالح محمد صالح العلي، الخليج العربي والاتحاد السوفيتي 1917-1980 دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ، بغداد 1987، ص26 ؛ حسين العلكيم ، السياسة السوفيتية تجاه الخليج العربي في عهد غورباتشوف، مجلة المستقبل العربي، العدد 125، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979، ص125.

([3]) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، اليمن في مائة عام ، ص45-46.

اليمنية في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ، إذ أنها تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا ، ولم تبادر حتى إلى ترحيل الرعايا الألمان والايطاليين من المملكة، إلا في شباط عام 1943 عقب انتصار الجيش السوفيتي في معركة ستالينغراد[1]، وعقب الهزائم التي منيت بها القوات الألمانية والإيطالية أمام الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، أما اثناء سير المعارك فقد ظلت المملكة التوكلية اليمنية ملتزمة بسياسة الحياد معلنة صداقتها مع جميع الدول[2].

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 قامت الدول الغربية بتعزيز نفوذها في المنطقة العربية ومحاصرة نفوذ الاتحاد السوفيتي، ومن هذه الدول بريطانيا التي كانت تحتل الجزء الجنوبي من اليمن وتسعى لبسط نفوذها على اليمن بأكمله وعلى البحر الأحمر، وقد قوي نفوذها بعد انتهاء الحرب وهزيمة ايطاليا التي كانت تنافسها بحذر في البحر الأحمر، وقد عزز تأثير السياسة البريطانية بشدة على المملكة المتوكلية اليمنية بعد انتهاء الحرب، إذ أصبح ميناء عدن الواقع تحت السيطرة البريطانية القناة الوحيدة في تزويد المملكة المتوكلية اليمنية بالبضائع الضرورية وتصريف منتجاتها لاسيما الين، مما ضيق الخناق على النشاط السوفيتي في المملكة التي حاولت إعدة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب[3].

حاول الاتحاد السوفيتي إجراء عملية توازن استراتيجي ، فتنهج سياسة عَدّ فيها المنطقة العربية عامة والمملكة المتوكلية اليمنية خاصة من أهم مناطق التنافس بينهما، فبدأت محاولات السوفيت عندما بعث وفد برئاسة ايفان مايسكي[4] بجولة إلى المنطقة العربية التي زارها أواخر عام 1945 شملت إلى جانب المملكة المتوكلية اليمنية، كل العراق وسوريا ومصر وفلسطين ،وقام بوضع تقرير للقادة السوفيت الذي يمكن من خلاله ضع سياسة سوفيتية واضحة المعالم تجاه المنطقة العربية، وعلى الرغم من تمخض نشاطات ايفان مايسكي التي تمخضت عن إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق

([1]) معركة ستالينغراد: هي أحدى المعارك الفاصلة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية، والتي وقعت في مدينة ستالينغرارد في الاتحاد السوفيتي ، عندما هاجمتها القوات الألمانية والفلندية والمجرية والرومانية والإيطالية عام 1941، فحاصرتها مدة سنة وأربعة أشهر حتى استولت عليها، ثم اتجهت نحو موسكو إلا أن العمليات العسكرية توقفت مع حلول فصل الشتاء ، مما مكن الجيش السوفيتي من تقهقر تلك الجيوش واسترداد مدينة ستالينغراد عام 1942 . للمزيد ينظر: جاد طه، ألمانيا إلى أين المصير، دار المعارف، القاهرة، 1990، ص108-109.

([2]) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، العلاقات اليمنية الروسية 1918-2000 ، ص16.

([3]) FO 371-109974, Trade agreement vetween to Moscowm Soviet relation with yemen world war II, 1945, p.2.

([4]) ايفان مايسكي : هو مساعد وزير الشؤون الخارجية في الحكومة السوفيتية.

وسوريا ومصر ، إلا أنه لم يلح في إقامة تلك العلاقات مع المملكة المتوكلية اليمنية، بسبب التزام الإمام يحيى بمعاهدة الصداقة والتجارة التي لم يحبذ اضافة إليها أي نص يؤدي إلى التمثيل الدبلوماسي بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي[1]، فضلاً عن أن الإمام يحيى توجس من أي تواجد سوفيتي في المملكة المتوكلية ، لاسيما بعد أن قام السوفيت بإنشاء منظمات شيوعية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية مثل منظمة أصدقاء الاتحاد السوفيتي اللبناني، ودعم العصبة العراقية المناهضة للصهيونية، وأكدوا في ذلك على أهمية التنظيمات الشيوعية ودورها في تشجيع التحرر الوطني بوصفه المبدأ الثوري الذي يتناسب مع بلاد الشرق العربي[2].

شهدت العلاقات الدولية تغيرات جوهرية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، إذ تراجعت مكانة وأهمية القوى الاستعمارية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا ، وبرز كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوى عظمى جديدة مؤثرة في السياسة الدولية ، وكان الاتحاد السوفيتي يمثل حينئذ طليعة ما كان يعرف بدول (الكتلة الاشتراكية) أو (الكتلة الشرقية)[3].

اتسمت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة أخرى بالتوتر في اطار ما كان يعرف بـ (الحرب الباردة Cold War)[4]، وكانت احدى مظاهر تلك الحرب التنافس على النفوذ في مناطق مختلفة ولاسيما منطقة الشرق الاوسط التي يشكل المشرق العربي جزءاً رئيسياً فيها[5]، وقد ترك التنافس انعكاساته على علاقات تلك القوى مع مختلف دول المنطقة، بما فيها المملكة المتوكلية اليمنية.

كانت نتائج الحرب العالمية الثانية، قد ألقت بظلالها على تقويض سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه

([1]) فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتي 1943-1956، دار الثقافة الحديثة ، القاهرة، 1977، ص70.

([2]) المصدر نفسه، ص71.

([3]) مُحَمَّد سيد أحمد، الاتحاد السوفيتي والرعب في ظل التفكير السوفيتي الجديد، مجلة المنار ، العدد 37، القاهرة، ص16.

([4]) الحرب الباردة: نوع من أنواع الصراع غير المسلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، عندما زاد التوتر خلال تلك الفترة بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة والدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي ، فقد كان كل طرف يستهدف تقوية جانبه، واضعاف الطرف الأخر، وعملت خلالها الولايات المتحدة على الهيمنة وتحطيم النظام الشيوعية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص186.

([5]) علي الدين هلال، أمريكيا والوحدة العربية 1945-1982، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989، ص54.

المملكة المتوكلية اليمنية، وأدت إلى فتور العلاقات بينهما، إذ أن مشاركة اليمن في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 أثار الغبطة من تلك المشاركة، إذ أن الاتحاد السوفيتي ن يرى في جامعة الدول العربية مؤسسة غربية قامت برعاية بريطانيا لخدمة مصالحها وأهدافها[1]. كما أن نتائج الحرب وما قادت إليه من تغيير في موازين القوى على لصعيد العالمي ، وفي منطقة حوض البحر الأحمر والجزيرة العربية قد دفعت الإمام يحيى حميد الدين إلى إحداث تغيرات في نهجه السياسي والخارجي ، والإنفتاح ولو نسبياً في العلاقات الخارجية للمملكة المتوكلية اليمنية مع الدول العربية والغربية، ولاشك أن تلك العلاقات التي أقامها الإمام يحيى حميد الدين مع دولاً هي بالاساس مناوئة للاتحاد السوفيتي وتحاول الحد من نفوذه ، وهذا الانفتاح النسبي لسياسة الإمام يحيى الخارجية، مما أزعج الاتحاد السوفيتي ولاسيما توقيع اتفاقية الصداقة بين المملكة المتوكلية اليمنية ومصر في آيار عام 1954، وكان الاتحاد السوفيتي ينظر لمصر في ذلك الوقت على أنها صديقة لبريطانيا والقوى المناوئة للاتحاد السوفيتي[2].

كل تلك العوامل أدت إلى فتور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والمملكة المتوكلية اليمنية، حتى كاد الاتحاد السوفيتي أن يرفض قبول انضمام اليمن إلى الأمم المتحدة أواخر عام 1947، إذ كان قبول أي دولة في الأمم المتحدة في ذلك الحين مرهوناً بالصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي ، فقد هدد الاتحاد السوفيتي آنذاك باستخدام حق النقض (الفيتو) بحق المملكة المتوكلية اليمنية، إذ استخدمه الاتحاد السوفيتي بحق اعضاء جاءوا من الدول المحسوبة على الغرب ما لم توافق الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، إذ كان الاتحاد السوفيتي آنذاك ينظر بعين الريبة للمملكة المتوكلية اليمنية ، عاداً أياها من الدول التي توالي الحلفاء، فقد كان موقف الاتحاد السوفيتي متردداً في البداية من انضمام اليمن[3].

إزاء ذلك كان موقف اليمن قد أوضحت فيه للاتحاد السوفيتي ، أن رغبتها في الانضمام للأمم المتحدة هو لتحقيق هدفها الأساس متمثلاً بمناوئة بريطانيا المعادية لليمن ككل، والتي تحتل شطره الجنوبي، فنجحت الحكومة اليمنية بإقناع السوفيت ، قدمت المملكة المتوكلية اليمنية طلب انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة خلال الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم

([1]) عبد الولي الشمري، ملحمة الوحدة اليمنية 1000 ساعة حرب، المركز الوطني اليمني، صنعاء ، 1995، ص32.

([2]) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، العلاقات اليمنية الروسية 1918-2000، ص18.

([3]) Fo 371-120699, Political relations between, Soviet Union, 1 Joun, 1947, p.5.

المتحدة ، بعد أن أكد الاتحاد السوفيتي تأييده لطلب الانضمام، وتمت الموافقة على انضمام اليمن في 3 أيلول 1947، لتصبح العضو السادس والخمسين في الأمم المتحدة[1].

استغل الاتحاد السوفيتي تلك التطورات لإعادة الامتيازات التي حصل عليها من المملكة المتوكلية اليمنية قبل الحرب العالمية الثانية ، فأستغل السوفيت الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية البريطانية في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا ومنعتها من بيع السلاح للمملكة المتوكلية اليمنية، بعد أن أحكمت قبضتها على عدن واخمدت ملل مطالبة بالاستقلال ، فقدم الاتحاد السوفيتي عرضاً للإمام يحيى حميد الدين من أجل بيع أسلحة سوفيتية ، إذ كانت الطريقة المقلي للاتحاد السوفيتي آنذاك في كسب النفوذ هي إمدادات الأسلحة والتعاون العسكري، فوافق على تلك، إلا أنه تراجع لتخوفه من التهديد البريطاني لمملكته عام 1947، ولما كان الإمام بأمس الحاجة إلى تسليح حديث، فقد رأى في جمال عبد الناصر[2] في ذلك فرصة مؤاتيه فوقع ميثاق

(1) عبد الولي الشمري، المصدر السابق، ص56.

(2) جمال عبد الناصر: ولد في الاسكندرية عام 1918 ، نشأ ودرس تعلم في الاسكندرية والقاهرة تخرج في الكلية الحربية عام 1938، عين ضابطاً في سلاح المشاة التحق بكلية الأركان الحربية ثم عين مدرساً فيها اشترك في حرب فلسطين عام 1948، مع فرقته في الفالوجة، قاد تنظيم الضباط الأحرار ، أصبح رئيساً للجمهورية عام 1954 ، أمم قناة السويس في يوم 26 تموز 1956 مما أدى الى وقوع العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه ، تولى رئاسة الجمهورية العربية المتحدة التي اعلنت في شباط 1958 الى ايلول 1961 . للمزيد ينظر: أحمد فوزي ، شخصيات وتواقيع ، الدار العربية ، بغداد، 1990، ص23؛ رؤوف عباس، شخصيات مصري في عيون امريكية، ط1، دار الهلال، القا هرة، 2005، ص82.

المبحث الثاني

السياسة السوفيتية تجاه اليمن 1948-1955

واجهة الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين[3] ظروف صعبة كان في مقدمتها ثورة الدستور[4] عام

(3) احمد يحيى حميد الدين: وهو الابن الأكبر للإمام يحيى، ود في لواء حجة عام 1895، تلقى تعليمه على يد مجموعة من العلماء ، إذ درس القرآن والتفسير والحديث، والفقه واصول، والنحو والمعاني والبيان، قام بالعديد من الأعمال اثناء حكم والده الإمام يحيى منها مشاركته العسكرية في اخضاع القبائل في لواء حجة عام 1919، وقبيلة الزرانيق في الحديدة عام 1928-1929، وقبائل حجم وبرط وذو مُحَّد، وحاشد 1933، وقاد الجبهات اليمنية في الحرب ضد المملكة العربية السعودية عام 134 ، تسلم الحكم في المملكة المتوكلية بعد اغتيال والده عام 1948، وتعرض للعديد من محاولات الاغتيال إلا انه نجا منها، فقام بالعديد من الاصلاحات إى أن تلك لم يمنع من قيام انقلاب عسكري ضده وانهى حكمه بقيام الثورة اليمنية الكبرى عام 1962 . للمزيد ينظر: جبار شيال فهد، اليمن في عهد الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 2014، ص 5-7.

(4) ثورة الدستور: هي إنقلاب مسلح قاده الإمام عبدالله الوزير على المملكة المتوكلية اليمنية في 17 شباط 1948، لإنشاء دستور البلاد ، قتل خلاله الإمام يحيى حميد الدين ببندقية

1948، بعد تسنمه السلطة في المملكة المتوكلية اليمنية. التي قضت على والده الإمام يحي حميد الدي، وتمكن الإمام أحمد بن يحي باستخدام القوة والبطش من القضاء على حكومة عبدالله الوزير[1] ، واعدام قادتها وبدأ عهده مهتماً بالشأن الداخلي ساعياً لمطاردة قوى المعارضة ، وفرض سيطرته على المملكة ،ولم تشهد العلاقات اليمنية – السوفيتية في بداية حكمه أي تطور[2].

أن الاتحاد السوفيتي استنكر عملية اغتيال الإمام يحي حميد عام 1948 والتي عدوها من تدبير البريطانيين ولما لم يستجب الإمام ابنه أحمد لرغبات الاتحاد السوفيتي ، قاموا بوصف حكام المملكة المتوكلية اليمنية على أنهم اقطاعيين مؤيدين لاستبداد الحكم المطلق ملاكي الأراضي والتجار والمستخدمين من البرجوازيين[3].

كما أنه ينظر إلى المملكة المتوكلية على انها أنها عبارة عن مملكة اقطاعية وعلى أنها وثيقة الارتباط بالاستعمار الغربي لاسيما بريطاني والولايات المتحدة الأمريكية، وأنها ضحية الشركات الاحتكارية الغربية وتستخدمها كقواعد للعدوان العسكري كما هو الحال في الجنوب اليمن وعدن ، وأن تلك المملكة المتوكلية قد اشيع فيها الرق وأن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن الفساد والتخلف فيها، والذي

الشيخ علي بن ناصر القردعي في منطقة حزيز جنوبي صنعاء. وأزيح آل حميد الدين من الحكم وتولى عبدالله الوزير السلطة كإمام دستوري ، فشل الانقلاب بعد أن قام الإمام أحمد حميد الدين بثورة مضادة بأنصاره من القبائل استطاع خلالها إجهاض الثورة واعدام الثوار وقدمت السعودية الدعم للإمام أحمد بسبب طبيعة الانقلاب الدستوري وكان لابتعاد القيادات عن عموم الشعب أدى إلى فشل الثورة، فعلاقة الإمام بالقبائل كانت أقوى كونه " أمير المؤمنين" فلم تكن هناك من مقارنة بين القوات الانقلابية والقبائل التي استجابت لدعوة الإمام أحمد . للمزيد ينظر: مُحَمَّد شوعي حسن الشرقي، ثورة عام 1948 في اليمن دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، 1996، ص110-123.

([1]) عبدالله الوزير: ولد عام 1885، ثم توجه إلى صنعاء وتعلم على يد العلامة علي حسين سهوب، وكان نائب عن الإمام يحيى حميد الدين في التوقيع على معاهدة مع الملك عبد العزيز بن سعود عام 1934 بالطائف شاركه في الثورة أفراد من الاخوان المسلمين وعدد من أحرارا اليمن والضباط العراقي جمال جميل، وعندما تمكن الثائرون من قتل الإمام يحيى عام 1948 ورئيس وزرائه نصب إماماً شرعياً وملكاً دستورياً ،ولقب نفسه (الهادي إلى الحق) ،وألف مجلساً للشورى. لكن ولي العهد الأمير أحمد بن يحي تمكن من الوصول إلى مدينة حجة والاستيلاء على قلعتها ، وأعادة السيطرة على البلاد بدفع القبائل نحو صنعاء واستباحتها ولم تلق حركته ترحيباً من جانب الدول العربية وخاصة في دوائر العرش السعودي وبقية ملوك الرعب ورؤسائهم ولم يتعرف أي نظام عربي بحكومته . للمزيد ينظر: الموسوعة اليمنية ، ج2، مؤسسة الحقائق ، صنعاء، 1992، ص618.

([2]) أحمد عبيد بن دغر، اليمن تحت حكم الإمام أحمد، ط2، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، 2018، ص442-447؛ وكالة الانباء اليمنية(سبأ) ، العلاقات اليمنية الروسية 1918-2000، ص19.

([3]) Fo 371-120699, Political relations between, Soviet Union, 1 Joun, 1947, p.18.

يشبه التخلف في العصور الوسطى وعن العادات الاجتماعية الشبيهة بعادات ما قبل العصور الوسطى[1].

أظهر الإمام أحمد منذ بداية حكمه لليمن رغبته في تحديث البلاد ، لإلا أن تلك الرغبة لم تكن حقيقة بقدر ما كانت وسيلة للرد على معارضيه، وعلى الرغم من اعترافه بوضع الملكة الاقتصادي والمتردي ،وأنه فضل الجوع والفقر مع الحفاظ على الدين والوطن، بدلاً من فتح الباب على مصارعيه لاستخراج معادن المملكة وثرواتها ، ومع ذلك فإنه منح أخيه سيف الاسلام عبدالله الصلاحية الكاملة للتفاوض مع الشركات الأجنبية لما فيه مصلحة للمملكة[2].

كانت نظرة الإمام أحمد بن يحيى في إبعاد المملكة المتوكلية اليمنية عن التدخلات الأجنبية قد تعززت عندا من دور بعض الدول العربية في مواجهة المد الشيوعي ، إذ لم تكن للاتحاد السوفيتي علاقات حسنة مع الدول العربية في الأعوام القليلة اليت تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك راجع إلى موقف الاتحاد السوفيتي من قضية فلسطين، إذ ابدوا قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947[3]، وهو القرار الذي أدى الى استياء واسع وغضب شديد بين العرب تجاه الدول التي أيدته[4]، كما اعترف الاتحاد السوفيتي بإسرائيل حين قيامها عام 1948 ، وأيد أنضمامها إلى الأمم المتحدة عام 1949[5]. أما العامل الآخر فهو أن القيادة السوفيتية ، لحين وفاة ستالين[6] Stalin عام 1953، كانت تنظر الى الدول العربية في المنطقة على انها مجرد مجموعة من الكيانات التقليدية، القبلية

([1]) مصطفى عبد القادر النجار، العلاقات الدولية لروسيا والاتحاد السوفيتي بالخليج العربي ، مجلة الخليج العربي، العدد 2، مطبعة الارشاد ، بغداد، 1975، ص132.

([2]) دولة صالح علي حسن الورد، المصدر السابق، ص189.

([3]) قدوري قلعجي، مناقشة أراء العلماء والقادة السوفيات في الاة والطبقة والوحدة والمقاومة وقضية فلسطين، دار الكتاب العربي ، بيروت، ص114.

([4]) فهد عباس السبعاوي، العلاقات السورية – الأمريكية 1949-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004، ص35.

([5]) مُحَمَّد بيد أحمد، الاتحاد السوفيتي والعرب في ظل التفكير السوفيتي الجديد، مجلة المنار، العدد 37، القاهرة، 1988، ص16.

([6]) ستالين: جوزيف فيسبا روفيش ستالين : ولد في جورجيا في 21 كانون الاول 1879، التقى مع لينين Lenen واصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي الذي قاد ثورة اكتوبر 1917، عين في 23 نيسان 1922 سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي، تولى زعامة الحزب بعد وفاة لينين وتبنى فكرة (الاشتراكية) وتمكن من نقل الاتحاد السوفيتي من طور الزراعة الى طور الصناعة والتقدم العلمي، توفي عام 1953. للمزيد ينظر: الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ص307.

والملكية، الخاضعة للنفوذ والسيطرة الاستعمارية الغربية[1].

فضلاً عن مبدأ العزلة الدفاعية والتأكيد على ضرورة اتخاذ مستلزمات البناء والتقدم الداخلي للاتحاد السوفيتي الذي تبناه جوزيف ستالين خلال الأعوام الأخيرة من حكمه وحتى وفاته عام 1953، فأهمل بعض الشيء الاعتبارات ذات الأفق العالمي، وركز على بناء الاشتراكية وتدعيمها داخل الاتحاد السوفيتي ،إذ اتخذ ستالين بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة سلسلة من الخطوات لتقليص علاقاته مع دول الغرب الأوروبي وباقي العالم[2].

شهدت سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية بعد عام 1953 تغيراً كبيراً كان بمثابة الانعطافة الهامة، وقد كان لوفاة ستالين في ذلك العام أثراً حاسماً في ذلك التغيير ، إذ بدأ الاتحاد السوفيتي عهداً جديداً في التعامل مع المتغيرات الدولية ، بعدما وجد القادة السوفيت الجدد[3] في سياسة الانكفاء والعزلة ، التي اتبعها ستالين خلال اعوام حكمه، عاملاً معوقاً كان ينبغي أن يضطلع به الاتحاد السوفيتي من نشاط على الصعيد الخارجي ، وقد شهدت السياسة السوفيتية الخارجية بمجيء خرتشوف[4] انفتاحاً عالمياً كبيراً [5]. فأسس الساسة الاتحاد السوفيتي لقطيعة كاملة عن سياسة ستالين التي بلادهم في موقع دفاعي معزول عن العالم، وطرحت تصوراً جديداً للعالم المتغير في عهد

([1]) فواز جرجس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص44.

([2]) ديمتري فولوغونوف، ستالين النهاية 1941-1953، ج3، ترجمة: حازم حجازي، قبرص، 1995، ص251.

([3]) تمثل القادة السوفيت الجدد، بالرافضين للسياسة الستالينية، إذ حصل صراع على السلطة في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة جوزيف ستالين، بين قادة الصف الأول في الحزب الشيوعي والدولة السوفيتية، وبصورة خاصة بين خوتشوف ومالينكوف وسرعان ما حسم خرتشوف الصراع لصالحه ، فأصبح سكرتيراً أولا للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيساً لمجلس الوزراء ، ليكون بذلك الزعيم الفعلي الجديد للاتحاد السوفيتي، إلى جانب مجلس رئاسة كانت صلاحياته شكلية، ضم شخصيات سوفيتية كبيرة منهم: بولغانين ومولوتوف وفورشيلوف. للمزيد ينظر: جان ايلينشتاين ، ظاهرة ستالين ، ترجمة: مجيد راضي، ط1، دار المدى لثقافة والنشر، بيروت، 1996، ص261-272.

([4]) نيكيتا سير غنيفيش خرتشوف: زعيم شيوعي ورجل سوفيتي ، ولد عام 1894 في كورسك على الحدود بين روسيا وأوكرانيا، انتسب للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1918، وساهم في لحرب الاهلية في عام 1922، انتسب للجامعة العالية في روسيا وأصبح أمين سر خلية للحزب الشيوعي، وعمل سكرتيراً لعدة لجان حزبية عام 1931، وأصبح عضواً في مجلس السوفيت الأعلى عام 1937، وسكرتيرة أول للحزب الشيوعي الأوكراني وفي عام 1949 انتقل الى موسكو ،وأصبح أحد سكرتيري الحزب الشيوعي ، حكم الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين للفترة 1917-1953، تميز حكمه بإرساء الدعائم الأولى السياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي ، توفي في موسكو عام 1971. ينظر :

The Eneycl Opedia Britannica, Vol. 10, Chicago, 1975,p.455.

([5]) جان ايلينشتاين ، الصدر السابق، ص274.

خرتشوف، وكان هذا التصور قائماً على أن السياسة الغربية أصبحت في وضع يصعب معه مواجهة المعسكر الاشتراكي الذي غدا أكثر قوة ورسوخاً[1].

كانت رغبة الاتحاد السوفيتي في مواصلة هدفه في تحقيق المصالح الاستراتيجية السوفيتية التي هدفت في الوصول إلى المياه الدافئة وفك الحصار الغربي للمضائق ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة، وفي هذا الاطار عمل السوفيت على تحسين علاقتهم بالدول المتحكمة في المضائق التركية والعربية، ولاسيما كل من تركيا ومصر والمملكة المتوكلية اليمنية حيث مضيق عدن[2].

كما سعى الاتحاد السوفيتي إلى تأمين وجود عسكري سوفيتي دائم في المنطقة العربي، ففي ظل إمكانية ضمان إجتياز الاسطول السوفيتي لتلك المضائق البحرية، لاسيما في أوقت الأزمات ، فقد كان البديل المنطقي في ظل تلك الظروف هو محاولة السوفيت الإبقاء على وجود عسكري دائم لهم في المناطق المحيطة بالمنطقة العربية، وقد تمثل ذلك في محاولتهم للحصول على مركز قيادة للسطول السوفيتي في ميناء عدن وفي البحر الأحمر بمحاذاة المملكة المتوكلية اليمنية[3].

فضلاً عن ذلك، أن عام 1953 تغيرت فيه السياسة السوفيتية بعد أن أدخلت تغيرات كبيرة على السياسة الاقتصادية ، فكان من نتيجتها فتح الأبواب لتنمية التعامل التجاري مع دول العالم بدلاً من الاكتفاء الذاتي[4].

لقد أفرزت تلك السياسة الجديدة للاتحاد السوفيتي حالة من الصراع الايديولوجي الشديد بين الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، والكتلة الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا، في سياق ما عرف بالحرب الباردة، وقد كان الاتحاد= السوفيتي ، في إطار سياسته الجديدة كقوة عظمى فاعلة دولياً، حريصاً على ان يكون حيث تكون الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تقيم علاقات سياسية وأقتصادية وعسكري مع الدول العربية في الشرق الأوسط، من بينها المملكة المتوكلية اليمنية، التي عقدت معها اتفاقية اقتصادية وتطورات إلى إقامة المشاريع وتقديم المساعدات الأمريكية للمملكة

([1]) عبد القادر محمد فهمي ، الخليج العربي في المنظور الستراتيجي السوفيتي، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد5 ، العدادان 1-2 ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، 1986، ص315.

([2]) ممدوح محمود منصور، المصدر السابق، ص97.

([3]) محمد السيد سليم وآخرون، التوازنات الدولية في منطقة البحر المتوسط، مركز الدراسات السياسية ، القاهرة، 1985، ص187.

([4]) National Petroleum Council, Impact of Oil Exports From the Soviet Bloc, Vol. 1962, P.31.

وتبادل الزيارات بين الطرفين[1] ، لاسيما وأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك قائمة على الحد من تأثير الاتحاد السوفيتي في المناطق ذات الأهمية الستراتيجية بالنسبة لمصالحه، وكانت المنطقة العربية عموماً، والمملكة المتوكلية خصوصاً، أحدى تلك المناطق ، كونها تقع على تماس مع المملكة الرعبية السعودية، التي تعد مشروعاً اقتصادياً لما استقطبته من شركات أمريكية لاسيما شركة آرامكو[2] النفطية، فضلاً عن غنى المملكة المتوكلية بالثروات الطبيعية ولاسيما النفط، وما يضمه الجنوب اليمني من وجود بريطاني الحليف القوي للسياسة الأمريكية ، والعدو للاتحاد السوفيتي، كل ذلك عزز إصرار الاتحاد السوفيتي في انتهاج سياسة العودة للاتصال بالمملكة المتوكلية اليمنية[3].

تزامن ذلك التوتر مع محاولة اليمن الحد من النشاط البريطاني في جنوب اليمن وتحرير عدن، في ظل انتهاج المملكة سياسة العزلة والحذر والشك في التعامل مع القوى الأجنبية لاسيما التي لها مصالح مشتركة مع بريطانيا مثل الاتحاد السوفيتي وايطاليا، مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى أن يكون قطباً في تلك المعادلة، في سبيل الحصول على مكاسب جديدة، والعمل بندية مع المصالح البريطانية في عدن، والامريكية في المملكة المتوكلية اليمنية[4].

منذ منتصف الخمسينيات بدأت العلاقات العربية – السوفيتية عموماً تشهد تطوراً تدريجياً، ولاسيما مع مصر وسوريا اللتين تدهورت علاقتها مع الغرب حينئذ[5] ، كما أن الاتحاد السوفيتي اعاد منذ عام 1954 تقييم سياسته تجاه المنطقة[6] ،وسعة الى تأييد ما اسماه (الحركات الوطنية البرجوازية) ،ولا شك أن الصراع على مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الغربية الأخرى ، وادراك

([1]) محمود محمد هملان الجبارات، المصدر السابق، ص185.

([2]) آرامكو: هي شركة النفط العربية الأمريكية، تأسست عام 1932 في المملكة الرعبية السعودية ، تحت أسم كاليفورنيا الرعبية للزيت القياسي، عندما قامت الحكومة السعودية بمنح حق الامتياز لشركة سوكال – كاليفورنيا للزيت القياسي ، والتي تعمل في مجالات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات والأعمال المتعلقة بها من تنقيب وإنتاج وتكرير وتوزيع وشحن وتسويق ، يقع مقرها الرئيسي في الظهران. للمزيد ينزر: سلمى عدنان محمد، السيطرة السعودية الكاملة على آرامكو ، مجلة الخليج العربي، مجلد 27، العدد2، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2009، ص26-63.

([3]) عبد القادر محمد فهمي، روسيا الاتحادية والوطن العربي: دراسة مقارنة للسلوك السوفيتي – الروسي تجاه الوطن العربي، بحث منشور ضمن كتاب : العرب والقوى والعظمى، العرب وروسيا ، بغداد ، 1998، ص24-25.

([4]) محمود محمد هملان، المصدر السابق، ص189-190.

([5]) للتفاصيل عن علاقات مصر وسوريا مع العرب. ينظر: الفريد ليليتال ، وهكذا ضاع الشرف الأوسط، دار القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة، 1957، ص85-97.

([6]) جرجيس ، المصدر السابق، ص46.

الاتحاد السوفيتي لأهمية الوطن العربي من النواحي السياسية والاستراتيجية والاقتصادية ، كانت من العوامل المهمة وراء اعادة تقييم سياسته تجاه الوطن العربي[1].

وبقدر تعلق الامر بالمملكة المتوكلية اليمنية ، فإن نظامها الامامي لم يكن نظاماً برجوازياً وطنياً ، ومع هذا أوجد الاتحاد السوفيتي أن مصالحهم تقتضي التعامل معه كما أنهم كانوا راغبين في مناوئة الوجود البريطاني في جنوب شبه الجيرة العربي، وذلك ممكن أن يتحقق بشكل مباشر ع طريق المملكة المتوكلية اليمنية[2].

ونظراً لسياسة الامام أحمد بن يحي الخارجية في سنوات حكمه الأولى، وفي ظل ازدياد التنافس الأمريكي – البريطاني حول شبه الجزيرة العربية بما فيها المملكة المتوكلية اليمنية، وعلى أثر محاولات الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات متطورة مع المملكة المتوكلية اليمنية[3]، اوجد التنافس السوفيتي فرصة في التدخل في الشأن اليمني ككل بما في عدن، إذ حاول السوفيت إيجاد ثغرة لتثبيت نفوذه على اليمن، لاسيما وأن الموقف اليمني كان محبذاً للسوفيت ومناوئاً للبريطانيين ، إذ أكد الاتحاد السوفيتي أن عملية الاتفاق بين الحركة الوطنية في محميات عدن والمملكة المتوكلية اليمنية في مواجهة النفوذ الغربي ، الذي من الممكن أن يعمل على إثارة المشاكل أمام الوجود البريطاني في شرق السويس[4].

وعندما بدأ الإمام أحمد بن يحي تغيير سياسته الخارجية المتمثلة في سياسة العزل تدريجياً بحذر، والتي ثبتت عدم جدواها حينها توجه إلى الاتحاد السوفيتي ، الذي كان يمثل العدو اللدود لدول المعسكر الغربي، لاسيما بريطانيا حتى يضمن الحصول على الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي في مواجهة بريطانيا في جنوب اليمن[5].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مصر لعبت دوراً كبيراً في تحقيق السياسة السوفيتية غايتها في تثبيت نفوذها في المملكة المتوكلية اليمنية، إذ أن سياسة

([1]) عمر مهدي خليل الحيالي، اليمن الشمالي 1948-1962 دراسة في العلاقات الخارجية ،ر سالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006، ص113.

([2]) Walter. Z. Laqueur, The Soviet Union and Middle East, London, 1959, Lst published, p.155;

صلاح العقاد ، المصدر السابق، ص90

([3]) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، البصرة ، 1980، ص132.

([4]) عاصم حاكم عباس الجبوري، المصدر السابق، ص110.

([5]) Manfred Wenner, Modern Yemen 1913-1962, John Hopking Press Baltimore, 1963, p.180.

الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أرادت أن تكون المملكة المتوكلية اليمنية قوية من أجل مواجهة الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن، لاسيما وأن الخلافات كانت قائمة ين الإمام أحمد بن يحي وبين بريطانيا حول ترسيم الحدود في جنوب الجزيرة العربية إلى تبني المملكة المتوكلية اليمنية مواقف مناوئة للسياسات الغربي في المنطقة ، وقد دفع ذلك بالمملكة المتوكلية اليمنية إلى ان تطلب حكومة الإمام أحمد في عام 1953 مساعدة مصر في تحديث قواتها المسلحة وتدريب أفراد الجيش اليمني ، وقد ترتب على ذلك تأييد المملكة المتوكلية اليمنية لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتبنيه سياسة خارجية قائمة على مبادئ عدم الانحياز[1].

كما كانت المملكة المتوكلية اليمنية لها دوافعها أيضاً لتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومنها توتر العلاقات اليمنية – البريطانية ،وازدياد حوادث الحدود بعد أن أعلنت بريطانيا مشروع اتحاد امارات الجنوب العربي عام 1954 ،وحاجة المملكة الى دعم دولي في مطالبتها بالجنوب اليمني، بالاضافة الى الضغط اليمني الداخلي عقب فشل انقلاب عام 1955[2]، ورغبة الإمام أحمد بن يحي في امتصاص نقمة الشعب، فضلاً عما حصلت عليه صفقة الأسلحة التشيكية لمصر من أهمية على الساحة السياسية العربية والدولية. كل هذا دفع بالإمام أحمد بن يحي إلى التقرب من دول الكتلة الاشتراكية أسوة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر[3].

ونتيجة لتنامي الصراع الدائر بين بريطانيا والمملكة المتوكلية اليمنية حول حميات عدن، قام الإمام أحمد بن يحي بتشجيع العناصر الوطنية في محميات عدن على الثورة ضد الوجود البريطاني ، وذلك بتقديم المساعدات لها من أسلحة وأموال، ولما أن المملكة المتوكلية اليمنية تعد بلد فقير جداً وتحتاج إلى مساعدات من الخارج، مما دفع الحركة الوطنية بالضغط على

([1]) مُحَمَّد عزيز مُحَمَّد ، المصدر السابق، ص302.

([2]) انقلاب عام 1955: هو الانقلاب الذي حدث في 31 اذار عام 1955، عندما قام المقدم أحمد يحي الثلاثا بقيادة فرقة من الجنود اليمنيين لمحاصرة الإمام أحمد بن يحي في قصره في مدينة تعز. وطالبوا الإمام تسليم نفسه وهو ما حدث، وقد اختلف قادة الانقلاب فيما بينهم على مصير الإمام ، فبعضهم اقترح قتله، والبعض الآخر اقترح أن يستبدل به أخيه الأمير سيف الاسلام عبدالله، وفي أثناء ذلك قام الإمام بفتح خزائن قصره وأغرى جنود الثلايا، كما قامت سيدات الأسرة المالكة بقص شعورهن ووضوعها في أظرف وأرسلوها إلى القبائل وكتبوا لهم " يا غارة الله بنات النبي" فهجمت القبائل على تعز وفشل الانقلاب. للمزيد ينظر: سناء مُحَمَّد محسن، العلاقات المنية – البريطانية 1948-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2010، ص31-33.

([3]) عبدالله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية 1956-1962، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1979، ص198.

حكومة الإمام أحمد بن يحي من أجل طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الوطنية اليمنية كانت في عدن، قد ادت دور المعارضة سابقاً ضد النظام الإمامي ، قبل فشل انقلاب عام 1955، أخذ الإمام أحمد بن يحي يستقطب أفرادها بإعطائهم الوعود بإقامة الإصلاحات المختلفة ، وكانت تحمل ميولاً وأفكاراً ماركسية[2] ، لإذ كانت المطبوعات الماركسية دخلت اليمن عن طريق عدن، مثل مجلة الحزب الشيوعي البريطاني، وصحيفة اللومنتية لسان الحزب الشيوعي الفرنسي، والمطبوعات الصرية ذات التوجه الاشتاركي مثل المقتطف وغيرها من المجلات المصرية الأخرى التي مثلت أهم روافد الفكر الماركسي في اليمن، فضلاً عن دور بعض الماركسيين السوفيت الذي تعاملوا في التجارة مع اليمن في عهد الإمام يحي حميد الدين، والذي وجهوا بعض اليمنيين إلى قبول الأفكار الماركسية فضلاً عن البعثات الطلابية إلى الدول العربية التي انتشرت فيها الشيوعية الماركسية ، والدول الأجنبية الأخرى من بينها الاتحاد السوفيتي[3].

والذي نتج عن تلك العوامل تشكيل حركة الأحرار اليمنيين [4] ورابطة ابناء الجنوب[5] في عدن، والتي شكلت نواة الحركة الوطنية التي بدأت تنتشر

([1]) المصدر نفسه، ص111.

([2]) الماركسية : طريقة لتفسير التاريخ والسياسة والاقتصاد والحياة الانسانية، وهي نظرية ودعوة لعمل ما، وفلسفة تتنول جميع نواحي النشاط الانساني ، ومحاولة لجعل التاريخ بماضيه وحاضره ومستقبله نظاماً منطقياً يحمل في طياته مصائر محتومة كالقدر ، وهي ضد النظام الرأسمالي . للمزيد ينظر: مُحَمَّد عمارة ، التفسير الماركسي للإسلام ، ط2، دار الشروق ، القاهرة، 2002، ص708.

([3]) عبد الرحمن البضاني ، لهذا نرفض الماركسية ، 1973، ص68-70.

([4]) حركة الأحرار المينين: هو حزب معارض أنشئ عا 1944 ، معارضاً للإمام يحي حميد الدين إمام المملكة المتوكلية اليمنية ، تأسس الحزب برئاسة أحمد مُحَمَّد نعمان وتولى الشاعر مُحَمَّد محمود الزبيري المدير العام للحزب عام 1944 ،وأول نشاط للحزب كان القيام بتوجيه رسالة إلى الامام يحي حميد الدين تتضمنت المطالب لمعالجة الأوضاع والمطالبة التي يعاني منها الشعب . تأسس الحزب في مدينة بجنوب اليمن في ظل احتلال عدن من بريطانيا بعد فترة من الزمن أوقفت السلطات البريطانية نشاطه، وبعد الحرب العالمية الثانية رفعت بريطانيا الاحكام العرفية في مستعمرة عدن فقام النعمان والزبيري بتأسيس الجمعية اليمنية الكبرى في عام 1964 كأمتداد لحزب الأحرار . للمزيد ينظر: إبراهيم خلف العبيدي ، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني 1945-1967، بغداد ، 1979، ص334ز

([5]) رابطة أبناء الجنوب: تأسس عام 1951 م في مدينة عدن برئاسة مُحَمَّد علي الجفري وأبرز أهدافه التمسك بالهوية الاسلامية والهوية الجنوبية العربية. بعد بضعة اعوام من تأسيس رابطة الجنوب العربي قامت قيادة الحزب بفصل بعض الجنوبيين من الرابطة لارتباطهم الوثيق بالفكر الشيوعي والقيادة الشيوعية بموسكو وبالحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش. وأهم مطالب الرابطة تصفية الاستعمار البريطاني الجنوب العربي إذ ألزمت بريطانيا على تصفية الاستعمار والرحيل نهاية عام 1967. للمزيد ينظر: شاكر محمود خضر ، التطورات السياسية في اليمن 1962-1970، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، 1997، ص315.

خلاياها في داخل المملكة المتوكلية اليمنية في كل من الحوكة والمكلا وتعز وصناعة في الوقت اذي أخذت فيه علاقات الإم أحمد بن يحيى قد نمت مع الاتحاد السوفيت[1].

ونظراً لازدياد معارضة سياسة الإمام أحمد بن بيحيى والمطالبة بتحسين أوضاع المملكة في مختلف المجالات من جهة ، ومطالب الحركة الوطنية في انهاء الاحتلال البريطاني من جهة أخرى قام بتغيير نهجه بعض الشيء ،ومال نحو الانفتاح والتقليل من سياسة العزلة إلى حد ما مقارنة بعد والده الإمام يحيى حميد الدين، وظل ذلك كله مدفوعاً بالحفاظ على استقلال المملكة المتوكلية اليمنية والابتعاد عن التبعية لأي دولة أجنبية[2].

وقد واكب تلك التطورات تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والمملكة المتوكلية اليمنية، إذ بدأ الإمام أحمد بن يحيى في انتهاج سياسة الانفتاح على العالم الثالث في عهد الرئيس خوتشوف ولاسيما بعد المحاولات التي قام بها الأمير مُحَمَّد البدر[3] ولي العهد اليمني ، لإقناع والده الإمام أحمد بتحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي ، بعد صفقة الأسلحة بين مصر والتشيك عام 1955[4].

وفي ضوء ذلك، اتخذ الإمام أحمد سياسة التقرب من المعسكر الاشتراكي لاسيما الاتحاد السوفيتي ، وسيلة للضغط على بريطانيا لتحقيق مطالبه في جنوب اليمن ، لإلا أنه فشل في تحقيق هدفه المنشود في عقد صفقات لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي بسبب الضغط البريطاني له[5].

إزاء ذلك بدأت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المملكة المتوكلية اليمنية تأخذ ملامحها الأولى بشكل واضح مع بيان وزارة الخارجية السوفيتية بخصوص الوضع في الشرق الأوسط الذي نشر في السادس عشر من نيسان 1955، وعبر عن رفض الاتحاد السوفيتي لسياسة الأحلاف الغربية في المنطقة العربية،

---

(1) احمدي عبيد بن دغر، المصدر السابق، ص505- 506.

(2) الصدر نفسه، ص507.

(3) مُحَمَّد البدر: ولد في حجة عام 1929، أذ كان واده أميراً عليها نشأ بتلك المدينة ودرس فيها، عينه والده بعد ذلك محافظاً للواء الحديدية عام 1949 ، وعند قيام ثورة عام 1955واجهاض الامام احمد لها أصبح البدر وزيراً للدفاع فوليا للعهد، أرسله والده منذ عام 1956 في مهمات وسافرات خارجية كان أهمها زيارته لموسكو وبيني من أهم نتائجها شراء الاسلحة وتجديد معاهدة 1928 ، كان البدر معجباً بالرئيس جمال عبد الناصر ، فوقع مع مصر وسوريا ميثاق الوحدة عام 1958 ، بعد وفاة والده أصبح البدر اماماً لمدة اسبوع لان ثورة 26 سبتمبر اطاحة به، فقاد حرب عصابات ضد نظام الجمهوري، الا انه فشل ، عاش في منفاه ، خارج لندن، وتوفي عام 1996. للمزيد ينظر: احمد جابر عفيف، الموسوعة اليمنية ، ج1، مؤسسة الحقائق ، صنعاء ، 1992،ص481.

(4) ممدوح محمود مصطفى منصور ، المصدر السابٌ، ص291.

(5) ديفيد شماليلي، مهمة في الجزيرة العربية، ج2، ترجمة: حامد جامع، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ، صنعاء، ص13.

وحرص واضعوا البيان على اتذكير بمواقف الاتحاد السوفيتي بأنها لاتعنى فقط بمصر والمملكة السعودية وسوريا ، وانما يشمل الدول العربية الرافضة للسياسة الغربية لاسيما المملكة المتوكلية اليمنية في محاولتها الخلاص من النفوذ البريطاني في جنوب اليمن ومحاولة تحرير عدن من التسلط البريطاني – الأمريكي ،وذلك من خلال تأكيد الاتحاد السوفيتي على أنه سباقاً في المبادرة إلى الاعتراف بالمملكة المتوكلية اليمنية كدولة مستقلة، وأنه سيبقى ثابتاً على موقفه في دعم سياستها واستقلالها ،وقد عبر البيان في ختامه عن تعهد الاتحاد السوفيتي بالدفاع عن حرية واستقلال دول الشرق الأوسط وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، بما فيها المملكة المتوكلية اليمنية[1].

المبحث الثالث

معاهدة الاتحاد السوفيتي واليمن عام 1955

شهد النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي أحداثاً وتطورات سياسية داخلية وخارجية، جعلت الإمام يحي يفكر جدياً في عقد معاهدة الصداقة والتجارة مع الاتحاد السوفيتي، فقد أدرك أن استمرار العزلة السياسية للمملكة المتوكلية اليمنية لايصب في خدمة نظامه، بل أنه يقوي المعارضة لنظامه في الخارج، فبدأ بمد جسور العلاقة والصداقة مع الاتحاد السوفيتي[2].بطبيعة الحالة هناك أيضاً أسباب وعوامل أدت إلى تجديد معاهدة الصداقة والتجارة، أهمها تزايد التحديات الداخلية للمملكة المتوكلية اليمنية التي كانت تواجه الإمام أحمد من قوى المعارضة التي باتت تشكل خطراً كبيراً على نظامه، لاسيما بعد نجاح ثورة عام

(1) اسكندر أحمدف، الاتحاد السوفيت والعالم العربي، مجموعة من الوثائق السياسية ، ترجمة: خيري الضامن، موسكو، 1978، ص41-44؛

Yaacov Roi, From Encroahment To Involvemen, a Documentary Study of Soviet Policy in Middle Eaet, Israel, 1974, P.135-136 ; Andrej Kreutz, Russia the Arabian Peninsula, Journal of Military and Strategic Studies, Canadian Defence and Foreign Affaire Institute, Vol. 7, Issue2, 2004, p9.

(2) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، العلاقات اليمنية الروسية 1918-2000 ، ص19.

1952 في مصر [1] ، والتي أخذت تمد يد العون لأقطاب العراضة اليمنية في القاهرة، وهو ما أعتبره الإمام أحمد بن يحيى خطراً على نظامه ، فسعى إلى إجهاض هذا الدعم الذي تقدمه القاهرة للمعارضة اليمنية ، وذلك عن طريقة محاولته التحديث بالاعتماد على المساعدات والقروض السوفيتية ، لاسيما وأنه يجد في الاتحاد السوفيتي صديقاً لم يشكل خطراً الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية[2].

أن استمرار الضغوط والتحديات البريطانية التي كانت تواجهها الملكة المتوكلية اليمنية والجنوب اليمني ، فعلى الرغم من توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين المملكة المتوكلية اليمنية مع بريطانيا عام (1934) والتي اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال الامام يحيى في مملكة ، ومدة تلك المعاهدة أربعون عاماً ، ألا أن عام (1949) شهد خلافات حدودية بين المملكة المتوكلية اليمنية وبريطانيا حول جزيرة كمران[3]، التي اشترطت بريطانيا في ضمها الى الجنوب اليمني من اجل تسوية المشاكل والخلافات بينها وبين حكومة الإمام أحمد[4].

في الوقت الذي أخذ فيه الاتحاد السوفيتي يتطلعون لتحسين علاقاتهم مع اليمن نظراً لمعاداة المملكة للاحتلال البريطاني في عدن، وقيام الإمام أحمد بمساندة الوطنيين في عدن بالسلاح لمحاربة قوات الاحتلال البريطاني[5].

كانت علاقات الإمام أحمد بن يحيى الخارجية قائمة بالدرجة الاساس في إطار تأكيد استقلال المملكة المتوكلية اليمنية ومقاومة مطامع الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني بأعتباره جزءاً لايتجزأ من تراب اليمن، وبعد انقلاب عام 1955، حرص الإمام أحمد أن ينضم إلى التكتلات العربية، والتي ضمت الزعامات العربية

([1]) ثورة مصر عام 1952: هي تحرك عسكري قاده ضباط جيش مصريون ضد الحكم الملكي في 23 تموز 1952 وعرف في البداية بأسم " الحركة المباركة" ثم أطلق عليها ثورة 23 يوليو عقب حل الاحزاب السياسية واسقاط دستور 1923 إذ قام تنظيم الاحرار بزعامة اللواء مُحَمَّد نجيب البكباشي جمال عبد الناصر، وفي 23 تموز 1952 قام التنظيم بانقلاب مسلح أبيض لم ترق به دماء، ونجح في السيطرة على الأ/ور والسيطرة على المرافق الحيوية في البلاد وأذاع البيان الاول للثورة بصوت أنور السادات وأجبرت الحركة الملك فاروق على التنازل على العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد ومغادرة البلاد في 26 تموز 1952 . للمزيد ينظر: مجدي حماد، ثورة 23 يوليو 1952 ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص79-88.

([2]) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، اليمن في مائة عام، ص72.

([3]) جزيرة كمران: تقع كمران في البحر الأحمر في الجهة المقابلة لسواحل اليمن، وتعتبر أكبر جزر البحر الأحمر، حيث تبلغ مساحتها حوالي 57 كيلومتراً مربعاً، وسبب تسمية الجزيرة بأسمها كمران يعود إلى تثنية قمر (قمران) في اللغة العربية، والتي تعني انعكاس القمر بشكل مزدوج. للمزيد ينظر: شهاب محسن عباس، جغرافية اليمن الطبيعية، مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء، 1994، ص63.

([4]) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، اليمن في مائة عام ، ص79.

([5]) ممدوح محمود مصطفى منصور، المصدر السابق، ص292.

ذات الشعبية الكبيرة في الوطن العربي، في إطار تحقيق الوحدة الشاملة واستقلال بلدانها، وكان يرى أن ذلك لم يتم إلا عن طريق القيام ببعض المبادرات في مختلف المجالات لتأكيد تطور المملكة المتوكلية اليمنية نحو الأفضل، ومن ذلك العمل على إرسال البعثات الطلابية إلى عدد من الدول العربية والأجنبية من بينها الاتحاد السوفيتي لتلقي العلوم والمعارف المختلفة، فضلاً عن استقدام الخبراء في مختلف الجالات التعليمية والعسكرية والطبية ، وكذلك القيام بإنشاء بعض المشاريع الخدمية في المملكة بالاستعانة أما برؤوس أموال يمنية أو عقد اتفاقيات مع شركات أجنبية[1].

كان الإمام أحمد بن يحيى ينظر بعين الشك والحذر من القوى الأجنبية التي تحاول أختراق المملكة المتوكلية اليمنية، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . لذا فضل الاتجاه صوب الاتحاد السوفيتي ، وفي الوقت نفسه كان السوفيت يحاولون التقرب من الإمام أحمد ، وكانت أهدافهم السياسية تدفعهم بدون هوادة نحو مناطق الشرق الأدنى والأوسط، والتي تعمل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على توطيد نفوذهم فيها، فبدأت المفاوضات التمهيدية لتجديد المعاهدة اليمنية – السوفيتية في عام 1950، عندما كان وفد المملكة المتوكلية اليمنية في الولايات المتحدة الامريكية لحضور انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ، ووعد ممثل الاتحاد السوفيتي فشنسكي Vishinsky بأن حكومته سوف تؤيد اليمن في نزاعه ضد بريطانيا، إذ ما أُير الموضوع في مجلس الأمن الدولي[2].

كما أن الخطر الذي استشعره الإمام أحمد دفعه إلى استئناف علاقات المملكة المتوكلية اليمنية مع الاتحاد السوفيتي ،وذلك لاعتقاد الإمام أحمد أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت محاولة الانقلاب الفاشلة عليه عام 1955، والتي تمكن الإمام أحمد من افشالها وإعدام قادتها، مما عزز القناعة لديه بوجود أصابع خفية للولايات المتحدة الامريكية وراء تلك المحاولة الانقلابية، لاسيما وأن أخيه سيف الإسلام عبدالله كان على رأس تلك المحاولة الانقلابية ،والذي كان[3]

([1]) أحمد المقاف، أنا عائد من جنوب اليمن، ط4، الكويت، مطبعة الأنباء، 1985، ص67.

([2]) صحيفة الرابطة العربية، القاهرة، العدد 8، 4 اذار 1950، ص2.

([3]) سيف الاسلام عبدالله: ولد بصنعاء عام 1911، اتم تعليمه بالمدرسة العلمية وتخرج منها، نتيجة رحلاته الى الدول العربية والاوروبية تم له الاطلاع على التيارات السياسية كان أكثر أخوته استنارة وميلاً للاصلاح، تقلد عدة مهام منها أمارة لواء الحديدة 1932-1934، وعند قيام الحرب اليمنية السعودية هرب من صنعاء ، شغل منصب وزير المعارف ، رئيس المجلس العسكري بصنعاء، تسلم وزارة الخارجية في اول تشكيلة حكومية للأمام احمد، ظل في الخارج حتى عام 1954 نتيجة للخلافات

معروفاً بولاته للولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت معه علاقة قوية منذ اللحظات الأولى لوجودها في المملكة المتوكلية اليمنية، وكان الأمير عبدالله هو الذي قاد في عهد والده الإمام يحيى بإجراء سلسلة من المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين المالي والاقتصادي ، في تقديمها المساعدات للمملكة المتوكلية اليمنية واليت تمثلت بشق الطرق وبناء المستشفيات والمطارات والموانيء[1].

أن سياسة الحياد التي اتبعها الاتحاد السوفيتي في موقفه من الصراع العربي- الاسرائيلي ،ولم يقف إلى جانب الدول الاستعمارية التي ساندت اسرائيل ، أنما كان الاتحاد السوفيتي لايريد إدخال نفسه في مأزق مع الدول العربية ذات الأنظمة الملكية أو الأنظمة الوطنية الناشئة، وكان لذلك الموقف أثره لدى الإمام أحمد بن يحيى[2].

فإن سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المملكة المتوكلية اليمنية قد توجها بموقفه من كفاح اليمنيين في عدن ضد الوجود البريطاني، فاستنكر الاتحاد السوفيتي ما تقوم به بريطانيا من توجيه الضربات المتوالية للحركة الوطنية في الجنوب اليمني، وعلى الرغم من طبيعة حكومة الإمام أحمد التي طالبت بخروج الاحتلال البريطاني ، فإن لك حظي بتأييد الاتحاد السوفيتي انطلاقاً من معاداتها للاستعمار البريطاني[3].

أن تلك المراحل والأسباب دفعت الإمام أحمد بن يحيى بتجديد معاهدة التجارة والصدقة، فبدأ الإمام أحمد بخطوات متسارعة لتقوية نظام حكمه بإعادة العلاقات الثنائية مع الاتحاد السوفيتي ،وتعزيز أوجه التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة[4].

ثم تبلو التقارب بين المملكة اليمنية والاتحاد السوفيتي من خلال اللقاء الذي جمع المندوب السوفيتي الدائم في القاهرة دنيل سيمونوفيتش سولود [5]

الاسرية . للمزيد ينظر: اسماعيل علي الاكوع، هجر العلم ومعاقله في اليمن ، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1995، ص192-199.

([1]) 880J.00/44.From: A.C.A, Mc Gonical, to: S.S. Confidntial, June 10 1944, p.9-12; وكالة الانباء اليمنية (سبأ) ، العلاقات اليمنية الروسية 1918-2000، ص21

([2]) ممدوح محمود مصطفى منصور، المصدر السابق، ص95.

([3]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص138.

([4]) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ، العلاقات اليمنية الروسية 1918-2000، ص21.

([5]) دانيل سيمونوفيتش سولود: سياسي روسي ، عين رئيساً لمجلس قوميساري الشعب أي رئيس للوزراء في عام 1930-1941، ثم وزيراً للخارجية في عام 1939-1949 ، ونائباً لرئيس الوزراء في عام 1941-1957، وشغل منص وزير الخارجية ايضاً في عام 19522-1956 ، أبرم معاهدة عدم الاعتداء الروسي الالماني في عام 1939 ، والمعاهدة السوفيتية – اليمنية عام 1955،وكان الناطق الاكبر باسم الاتحاد السوفيتي في الشؤون الدولة ، اقصاه خرتشوف من وزارة الخارجية عام 1956 . للمزيد ينظر: مُحَمَّد

D.Simonvitch ، ووزير اليمن المفوض بالقاهرة عبد الرحمن عبد الصمد أبو طالب[1] . فقد جرت محادثات بين الطرفين انتهت بعقد معاهدة صداقة يمنية – سوفيتية في 31 تشرين الأول 1955، وهي في حقيقتها تجديد للمعاهدة اليمنية – السوفيتية لعام 1928 (معاهدة الصداقة والتجارة)[2]، وقد تضمنت المعاهدة ستة مواد، وقد نصت في مادتها الأولى على تأكيد اعتراف الاتحاد السوفيتي فيها باستقلال اليمن استقلالاً كاملاً ومطلقاً، وكذلك الاعتراف باستقلال وسيادة الإمام أحمد ملكاً على اليمن استقلالاً كاملاً سيادة شرعية عامة ومطلقة ، وأكدت في مادتها الثانية على أن يسود بين البلدين السلم والوفاق الدائمان والعم على تسوية النزاعات بينهما بالطرق السلمية والدبلوماسية المعمول بها. كما تناولت المعاهدة بعض المواد الاقتصادية الخاصة بتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين ، إّ نصت المادة الثالثة على تعهد الطرفين بتسهيل التبادل التجاري بينهما وفقاً إ للقواعد المعترف بها دولياً وتكون معاملة كل دولة لرعايا الدولة الأخرى على أساس ومبدأ المعاملة بالمثل، ويخضع رعيا كل دولة المقيمين في أراضي الدولة الأخرى، لقوانين وانطمة تلك الدولة المقيمين بها، بينما نصت المادة الرابعة من المعاهدة على أن ينشئ الطرفان المتعاقدان ، علاقات دبلوماسية بين بلديهما وفقاً للأسس المعمول بها، مع تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، على أن يكون تنفيذ ذلك باتفاق خاص في هذا الموضوع يعقد فيما بعد، وأن تكون مدة المعاهدة خمسة سنوات تجدد تلقائياً الا إذا كان لأحد الطرفين رغبة في تعديلها أو إلغائها، حسبما جاء في المادة الخامسة من المعاهدة[3]، وذلك قبل ستة أشهر من انتهائها ،وحررت المعاهدة كذلك من نسختين باللغتين العربية والروسية حسبما أكدته المادة السادسة[4].

شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، بيروت، 1990، ص1787.

([1]) عبد الرحمن عبد الصم ابو طالب: سياسي وأديب وشاعر يمني ،ولد في صنعاء عام 1913، تقلد عدة مناصب في حكومة الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، ثم تقلد بعد وفاة الإمام أحمد وزارة الاقتصاد والتجارة في حكومة ابنه الإمام مُحَمَّد البدر ولم يدم ذلك الا أسبوعاً احداً إذ قامت الثورة عام 1962 ، فرض السيد عبد الرحمن القرار من صنعاء فالقى القبض عليه وأعدم على أثرها بعد اندلاع الثورة بيوم أو يومين . للمزيد ينظر: نصر الله أبو طالب ، أندحار من بعد اصطفاء ، دار الوفاء ، صنعاء ، 2005، ص5.

([2]) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, U.S.A, 1967. P.224;

عبدالله نجاد، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن 1945-1973 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2000، ص96.

([3]) احمد فخري، اليمن ماضيها وحاضرها ، مطبعة الرسالة، مصر، 1957، ص219؛ ممدوح محمود مصطفى منصور، المصدر السابق، ص203.

([4]) Fo.317-109974, Trade agreement between to Moscow, Soviet relations with yemen after

على ان يكون النص العربي المرجع عند حدوث أي اختلاف ، ويدون عليها تاريخ المعاهدة الهجري ايضاً وهو 15 ربيع الأول 1375هـ/31 تشرين الاول 1955، فوقعها نيابة عن الإمام أحمد مفوض اليمن في القاهرة عبد الرحمن عبد الصمد أبو طالب، وعن مجلس السوفيت الأعلى سفيرها المفوض في القاهرة دانييل سيمونوفيتش سولود[1].

كان أن ما ميز المعاهد اليمنية- السوفيتية ، أن إحدى وادها وهي الرابعة أكدت على بدأ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وأن حكومة الامام أحمد لم تطلق حق التبادل الدبلوماسي بينها وبين الاتحاد السوفيتي، بل أنها طلبت بالنص على إقامة التمثيل، إذ دعت الحاجة إليه، وذلك خوفاً من إقامة سفارة سوفيتية في صنعاء[2].

وفي الجانب الاقتصادي نصت على التبادل التجاري بين الحكومتين والتي تقضي بتصدير المملكة المتوكلية اليمنية السوفيتية بعض المنتجات اليمنية كالبن والقطن ونحوهما، وأن يجلب الاتحاد السوفيتي للمملكة المتوكلية اليمنية مواد أخرى كالصلب والحديد ، فسمحت المملكة المتوكلية اليمنية للبعثة الاقتصادية السوفيتية والتي ترأسها أفان كروتوف بالدخول الى المملكة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني 1955[3].

أن تعهد الإمام أحمد بن يحيى بأنتهاج سياسة كثر تطوراً في علاقاته الخارجية، إلا أن الحذر والشكوك من الأجانب كان يراوده لاسيما مما حصل في المملكة من انقلاب عام 1955، ويظهر ذلك من خلال تجديد هذه المعاهدة والتي حددت مدتها بخمسة أعوام، بينما كان في عهد والده الإمام يحيى قد حددت بعشر سنوات[4].

---

world war II, Treaty between the USSR and Yemen, 1955,p.1-6;

د.ك.و، ملفات الديوان ، ملفه رقم 311/4831 ، اتفاقية الصداقة والاتفاق التجاري المعقودة بين المملكة المتوكلية اليمنية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة، 1955، و 42 ، ص 65-57 . ينظر ملحق (2).

([1]) دولة صالح علي حسن الورد، المصدر السابق، ص196-197.

Fo 371-109974, Trade agreement between to Moscow Soviet relations with Temen after World War II, Treaty between the USSr and Yemen, 1955, p.1-6

([2]) علي عبد القوي الغفاري، الدبلوماسية اليمنية 1900-2000 ، ط1، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 2001، ص51؛ صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998، ص544 .

([3]) مجموعة من المؤلفين السوفيت، المصدر السابق، ص97-98.

([4]) جريدة الايمان، (اليمن) ، العدد 353، شباط 1956، ص8.

أن هذه المعاهدة عقدت بشكل مشابه لمعاهدة عام 1928 بل امتداداً لما وقعه الإمام يحيى حميد الدين مع الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالاعتراف السوفيتي بسيادة واستقلال اليمن وبحكم الإمام أحمد لها، وأكدت على المحافظة على الروابط التاريخية بين البلدين مؤكدة حل الخلافات بينهما بالطرق السلمية والتفاوض الدبلوماسي ، كما أن بنود تلك المعاهدة قد أكدت على مدى تأثر الإمام أحمد بن يحيى بمبدأ العزلة الذي كان سائداً في عهد والده الإمام يحيى حميد الدين، ولم يتحرر من نظامها إلا بالقدر الضئيل ، لاسيما فيما يتعلق بتبادل التمثيل الدبلوماسي وإنشاء السفارات والقنصليات بين المملكة المتوكلية اليمنية والدول الأخرى ، فضلاً عن أن المعاهدة أبرزت الدور الحوري الذي كانت تلعبه مصر في تلك المدة التاريخية المهمة من تاريخ الأمة العربية، وقيامها بدور الزعامة ،واتضح ذلك جلياً في احتضان القاهرة لتلك المعاهدة في مراحلها الأولى حتى لتوقيع عليها، وهو ما يؤكد مدى حجم التقارب المصري – السوفيتي في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر وأثره في العلاقات السوفيتية - اليمنية[1].

وبهذه المعاهدة تكون المملكة المتوكلية اليمنية قد أصبحت من ضمن ميادين الحرب الباردة، والتي كان لها تأثير على أوضاع المملكة سياسياً واجتماعياً اقتصادياً . فقد حاول كلا القطبين ، أي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، جذب المملكة المتوكلية اليمنية الى صفة من خلال تقديم المساعدات والقروض وغيرها[2].

كما أن من نتائج معاهدة عام 1955، محاولة الاتحاد السوفيتي الحصول على مكاسب اقتصادية في المملكة المتوكلية اليمنية بشكل مباشر، لاسيما في مجال إدخال الصناعات الحديثة ، إذ كانت المملكة المتوكلية اليمنية معتمدة بشكل كبير على الصناعات التقليدية، فعرض السوفيت على الإمام أحمد بن يحيى إقامة مشروع صناعي حديث، لصناعة الغزل والنشيج ،وبمعدات سوفيتية ، ويرأس مال مشترك بين الإمام أحمد بن يحيى وأحد المستثمرين السوفيت، إلا أن ذلك لم يتم[3]،وذلك لسياسة حكومة الإمام أحمد بن يحيى القائمة على معارضة قيام الصناعات الحديثة، خوفاً من تكوين طبقة عمالية، قد تتحول إلى جبهة معارضة له، مثلما حدث في المملكة العربية السعودية كالاضرابات العمالية لاسيما اضراب شركة آرامكو الذي كان عبارة

([1]) ممدوح محمود مصطفى منصور، المصدر السابق، ص204.

([2]) Laqueur Walter, Z, the Soviet Union and the Middle Fast , London, 1959,p.271.

([3]) علي مصلح مُحَمَّد هائل، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تهامة اليمن 1918-1962، ص105.

عن مطالبة بتحسين أوضاع المعيشة وزيادة الاجور وتحديد ساعات العمال والاجازات والتأمين الصحي مما أدى إلى تشكيل لجنة من العمال وتكوين النقابات [1].

لذا رفض الإمام أحمد أي ترخيص بإنشاء المصانع الحديثة ، فضلاً عن انحطاط الأسواق اليمنية في تلك المدة، ولم تكن واعدة ، إذ كانت خاضعة للأحتكار من قبل فئة معينة من ذوي الامتيازات والمقربين للسلطة الحاكمة، وندرة المواد المالية للمملكة المتوكلية اليمنية وأعتمادها على قطاع زراعي مختلف قائم على الاقتصاد الزراعي المعيشي [2].

أما الجانب التجاري، فقد تمكن الاتحاد السوفيتي من الحصول على إذن من حكومة الإمام أحمد في أواخر عام 1955 على دخول شركة ليفراتو التي أخذت تشتهر آنذاك بتجارة البن الذي تصدره من المملكة المتوكلية اليمنية[3]، كما أصبح الاتحاد السوفيتي يتصدر الدول الأجنبية في استيراد الجلود من المملكة المتوكلية اليمنية في مقابل التصدير لها بعض السلع المصنعة مثل الأدوات الزراعية والأسمنت والحديد والأدوية والأدوات المنزلية وأدوات الكتابة ومشتقات النفط والأرز والسكر والدقيق [4]، اذ كان الاتحاد السوفيتي متصدراً دول الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا والمانيا ومصر والسودان والمملكة العربية السعودية ، إذ لاقت تلك السلع قبولاً واسعاً لدى سكان المملكة المتوكلية اليمنية[5].

كانت غاية الإمام أحمد من تجديد المعاهدات أنه بهذا الاجراء قد يحدد من النشاط الأمريكي المتزايد في المملكة المتوكلية اليمنية، وأن يدفع بريطانيا إلى التخفيف من هجماتها على المناطق اليمنية، أو على الأقل يضطرها إلى التفاهم معه، فضلاً عن إيجاده في الاتحاد السوفيتي خير معين ومدافع عن قضايا المملكة المتوكلية اليمنية في المحافل الدولية[6]، ولكن ما حدث كان على العكس تماماً ، إذ اعتبرت بريطانيا ذلك تحدياً لشعورها ، لاسيما وأن علاقته مع الاتحاد السوفيتي كانت متوترة، إذ كانت تحاول سيطرتها على المنطقة العربية ومحاصرتها لي توسع أو نشاط سوفيتي فيها[7].

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد سارعت بإرسال وفودها ومندوبيها للمملكة المتوكلية اليمنية في سبيل تعزيز وجودها وقطع الطرق أمام الاتحاد

---

(1) محمد علي تميم، الاحزاب والتجمعات السياسية في السعودية 1902-2001، مجلة جمعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (4) ، العدد (4) ، جامعة تركيت، 2007، ص259-260.

(2) محمد سعيد العطار، المصدر السابق، ص214.

(3) المصدر نفسه، ص73.

(4) إيلينا جولوبوفسكايا، المصدر السابق، ص72.

(5) نزيه مؤيد العظم، المصدر السبق، ص34.

(6) عبدالله السلال وآخرون، وثائق أولى عن الثورة اليمنية ، دار الأدب، بيروت، 1985، ص198.

(7) سيد مصطفى سالم ،ـ المصدر السابق، ص356.

السوفيتي في الحصول على فرصة أي امتياز اقتصادي أو دبلوماسي ، لاسيما في الوقت الذي عبرت فيه حكومة الإمام أحمد بن يحيى عن حاجة المملكة المتوكلية اليمنية إلى مساعدات طبية، فقد دعا وفد السفارة الأمريكية في جدة حكومة الإمام أحمد للتباحث حول إمكانية حصول المملكة على مساعدات طبية واقتصادية[1]، في الوقت الذي كانت فيه سياسة حكومة إمام أحمد تتجه نحو إبقاء الباب مفتوحاً أمام الاستثمارات النفطية مع منح الأولوية للشركات السوفيتية ، لكن قبل قيام أي شركة بمباشرة عملها داخل المملكة المتوكلية اليمنية، عليها الحصول على موافقة حكومة الإمام أحمد ، لأن معظم المناطق اليمنية التي سيتم التنقيب فيها، هي من المناطق لمتنازع عليها مع بريطانيا ، لاسيما جزيرة كميران[2].

ولما لم تجد حكومة الإمام أحمد بن يحيى تجاوباً من الشركات السوفيتية ولاسيما بعد إلغاء امتياز النفط الذي كان قد منح لإحدى شركات النفط الالمانية ، في الوقت الي حصل فيه تقارب بين اليمن والاتحاد السوفيتي وعقد معاهدة التجديد السوفيتية – اليمنية عام 1955، ادرت مؤسسة واشنطن بإلحاح للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في اليمن، وذلك لمنع السوفييت من الحصول على ذلك ،وقد منح الامتياز في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام 1955، وجراء ذلك حاولت الشركات السوفيتية التنافس على ذلك الامتياز وعرضت مبدأ الشراكة في رأسمال ، إلا أن الشركة الأمريكية الخاصة على الامتياز تعهدت بدفع التكاليف كافة اليت أنفقتها الشركة الالمانية التي ألغى الامتياز عنها[3]؟

وبذلك فإن تجديد معاهدة الصداقة والتجارة السوفيتية – اليمنية ، قد خلق تنافساً سوفيتياً – أمريكياً ، بل تعدى ذلك وأصبح تنافسي دولي في المملكة المتوكلية اليمنية، أخذت تتصارع فيه القوى الدولية فيما بعد، كالتنافس المصري والبريطاني والامريكي والسوفيتي فيها[4].

كم أن المعاهدة أدت إلى وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب المملكة المتوكلية ومساندتها مساندة

([1]) أمين سعيد ، اليمن تاريخه السياسي منذ الاحتلال في القرن الثالث الهجري ، ط1، دار احياء الكتب العربي، القاهرة، 1959، ص131.

([2]) أمين سعدي، المصدر السابق، ص132.

([3]) د.ك.و، ملفات الديوان ، ملفة رقم 311/4831، اليمن في عهدها الجديد ، كتاب المفوضية الملكية العراقية، جدة، 1955، و 31 ، ص5 ؛ أحمد زكي إبراهيم ، مصر والمتغيرات في اليمن 1948-1962، مركز بحوث الشرق الاوسط، القاهرة، 1998، ص70؛ جبار شيال فهد، المصدر السابق، ص72.

([4]) خديجة الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص112.

فعلية ،وتجلى ذلك من خلال تصريحات وزير الخارجية السوفيتية كروميكو Chromico عندما شجب فيها قصف القوات البريطانية لمدن الجنوب اليمني وعدن عندما شنت الحركة الوطنية هجوماً على القاعدة البريطانية في عدن في كانون الأول عام 1955[1].

ومهما يكن من أمر، فقد أدت السياسة السوفيتية إلى كسب ود الإمام أحمد بن يحيى الذي عقد أتفاق تجاري معه الاتحاد السوفيتي في الثالث عشر من كانون الاول 1955 ، رغبة من المملكة المتوكلية اليمنية في توسع العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والفوائد المشتركة والتعاون التام، فقد اتفق الطرفين على اتفاقية التبادل التجاري التي ضمت في فحواها عشرة مواد، وقد عد ذلك الاتفاق ملحقاً تجارياً لمعاهدة الصداقة والتجارة عام 1955[2].

أكدت المادة الاولى على تعهد المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي بأتخاذ جميع التدابير والوسائل الممكنة لديهما لغرض توسيع عملية التبادل التجاري بين البلدين ، فيما سمحت المادة الثانية للطرفين على الأولوية في عملية استيراد البضائع إلى الأراضي الخاصة بالطرفين ، على وفق الوسائل المتخذة في كلا الدولتين من الرسوم الكمركية والأجور والضرائب ، فيما أكدت المادة الثالثة على إمكانية تعديل الرسوم الكمركية والأجور والضرائب في المستقبل ، فيما راعت المادة الرابعة حقوق الافراد والمنشأت التجارية في اليمن والمنظمات التجارية السوفيتية وأعطت للطرفين الحق في عقد صفقات تجارية على اساس القوانين المحلية والأوامر الرسمية بخصوص الاستيراد والتصدير فيما حضرت المادة الخامسة التجارة في جميع البضائع الممنوعة قانونياً وشرعاً في أحد البلدين المتعاقدين بينما جعلت المادة السادسة إخضاع البواخر التجارية لكل الطرفين المتعاقدين وحمولاتها لسلطة كلا الطرفين وبالمعاملة نفسها، وأكدت المادة السادسة على الشركات التجارية والشخاص التابعين لأحد الطرفين المتعقدين وإخضاعها للقوانين والانظمة المحلية لكلا الطرفين ،وعلى احترام التقاليد الدينية والعادات المحلية للبلد حيث يوجدون ، كما منعتهم من عدم التدخل في الشؤون الداخلية حيث يوجدون ،وبينت المادة الثامنة أن الحقوق الممنوعة والبضائع التي منحتها أو ستمنحها المملكة المتوكلية اليمنية لأي بلد الطرفين المتعاقدين إلى أي بلد مجاور لتسهيل الأمور التجارية في الحدود، ونصا المادة التاسعة على أن الطرفان المتعاقدين سيعملان على مساواة قيمة البضائع المتبادلة بين المملكة المتوكلية اليمنية والاتحاد السوفيتي، وأخيراً نصت المادة العاشرة على كل الدفعات لمقابل

([1]) مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص140.

([2]) د.ك.و، ملفات الديوان ، ملفة رقم 311/4831، اتفاقية الصداقة والاتفاق التجاري المعقودة بين المملكة المتوكلية اليمنية وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1955 و 42، ص68.

البضائع المستوردة والمصدرة ستكون بموجب هذه الاتفاقية بالجنيه الاسترليني أو بأي عملة يتفق عليها الطرفين[1].

خلاصة القول، أن لمملكة المتوكلية اليمنية موقعاً مهماً يقع على مقربة من المصالح الغربية في الجزيرة العربية ، كما أن كونها سوقاً تجارياً واعداً ، مما دفع الاتحاد السوفيتي وبإصدار ليؤسس لنفسه وجوداً ،وإقامة علاقات مع الإمام أحمد، في الوقت كان فيه اليمن منطقة من مناطق الصراع الدولي لاسيما صراع الدول الغربية مع الاتحاد السوفيتي ، إلا أن تلك المصاح لم تتفهم المطالب اليمنية سواء في المملكة المتوكلية أو في عدن، في الوقت الذي حاول فيه الإمام أحمد تحريرها بالكامل ،وظل الموقف البريطاني فيها وتحت تأثيرها هو الاقرب ، فيما كانت سياسة الاتحاد السوفيتي تعلن وبصراحة تأييدها لسياسة الإمام أحمد وللمطالب اليمنية في جنوب اليمن، ويقف السوفيت إلى جانب اليمن في المحافل الدولية ،وإزاء ذلك وأزن الإمام أحمد بن يحيى بين الموقفين الغربي والشرقي، فوجد أن من مصلحته الابقاء على علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتي ، لاسيما وأن هذه العلاقات توجت بتحديد معاهدة الصداقة والتجارة عام 1955، وأن تلك العلاقات أيضاً لا تكلفه كثيراً وليس للسوفيت مطالب لا يمكن قبولها.

نستنتج مما سبق، أن سياسة الاتحاد السوفيتي بدأت تنشط ثانية في المملكة المتوكلية اليمنية بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد مدة طويلة وتحديداً في منتصف الخمسينيات، بإعتبار المملكة اليمنية المتوكلية الدولة العربية الوحيدة التي لم تدخل في علاقات وطيدة مع الدول الغربية ، بل على العكس من ذلك ، فقد كانت سياسة الإمام أحمد بن يحيى الذي خلف أبيه الإمام يحيى في حكم المملكة المتوكلية اليمنية تتصف بأنها سياسة معادية للغرب، وذلك بسبب استمرار الاحتلال البريطاني للجنوب اليمني ، وموقف الإمام أحمد المناهض لذلك التواجد حتم عليه إقامة علاقات مع القوى المناوئة لبريطانيا كالاتحاد السوفيتي ، الذي جدد معه معاهدة الصداقة والتجارة

([1]) Fo 371-109974, Trade agreement between to Moscow Soviet relations with Temen after World War II, Treaty between the USSr and Yemen, 1955, p.1-9;

د.ك.و، ملفات الديوان ، ملفة رقم 311/4831 ، اتفاق تجاري بين المملكة المتوكلية اليمنية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، 1955و 44، ص69. ينظر: ملحق (3).

الخاتمة

1- احداث مهمة رافقت هذه العلاقة بين السوفيت والمملكة هي احداث دولية .
2- موقف السوفيت من الصراعات الداخلية ومساندة الامام يحيى.
3- طموح المملكة في ايقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي من خلال تصدير منتجات يمنية مثا البن والقطن .
4- على امل استرجاع مواد تصديرية من الاتحاد السوفيتي مثل الحديد والصلب.
5- مصالح الاتحاد السوفيتي الوصول الى المياة الدافئة .
6- ان ادامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي كانت بالضد من الولايات المتحدة الامريكية انهم قد ساعدو الانقلابين عام 1955 ضد الامام احمد.

تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية في العالم العرب القضية الفلسطينية انموذجا" دراسة تاريخية سياسية

أ.م.د.بشرى ناصر هاشم الساعدي

المقدمة

كانت لانعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية بالتحديد، اثارا مهمة تركت بصماتها في مجمل تطورات الاوضاع السياسية في المنطقة. الامر الذي شكل دافعا كبيرا لكتابة البحث الموسوم(**تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية في العالم العربي -القضية الفلسطينية انموذجا"- دراسة تاريخية سياسية).** لمعرفةالآثار السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ،التي يمكن أن تحدث في العالم العربي جراء التوترات المتصاعدة بين روسيا والغرب بسبب الأزمة الأوكرانية. وكذلك بيان تأثير هذه الأزمة على قضية فلسطين ،وتحليل الطريقة التي يمكن أن تؤثر فيها التوترات العالمية على الدعم الدولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

اولا: اهمية البحث

يعتبر هذا الموضوع مهما لأن الأزمة الأوكرانية تعد حدثا دوليًا كبيرًا، وتتأثر به العديد من الدول حول العالم بما في ذلك العالم العربي وقضية فلسطين. ومن المهم فهم التأثيرات المحتملة لهذه الأزمة على الدول العربية والمنطقة، وعلى حل القضية الفلسطينية، والتحلي بالحكمة والحذر في التعامل مع هذه التحديات الدولية.كما يعتبر هذا الموضوع مهما للباحثين والمهتمين بالشؤون الدولية والعلاقات الدولية، وذلك لأنه يمثل دراسة الأحداث دولية حالية ويساعد في فهم العلاقات بين الدول والتوترات الدبلوماسية والاقتصادية المتصاعدة.

وبشكل عام، فإن البحث في هذا الموضوع يساعد في رصد وتحليل الأحداث الدولية الهامة وتوقع التطورات المستقبلية، ويمكن أن يوجه صانعي القرار والمتخذين للقرارات في الدول العربية والمنطقة في مجالات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية.

ثانيا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة هذا البحث في ايجاد وجمع المعلومات او المصادر الموثوقة حول التطورات الأخيرة في الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على العالم العربي وقضية فلسطين، خاصة مع التغييرات المتسارعة في الأحداث الدولية. ومن الممكن أن تواجه الباحثين مشكلات مختلفة في إجراء بحث حول انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية، قد يواجه الباحثون صعوبة في تحليل تأثير الأزمة الأوكرانية على العالم العربي وقضية فلسطين، حيث يمكن أن تكون هذه التأثيرات معقدة وتتفاوت حسب الدول والمناطق المختلفة. يمكن أن يكون من الصعب تحديد المدى الزمني للتأثيرات المحتملة للأزمة الأوكرانية على العالم العربي وقضية فلسطين، حيث يمكن أن تظل هذه التأثيرات طويلة الأمد أو تتلاشى بسرعة. يمكن أن تواجه الباحثين صعوبة في تحليل تفاعلات الدول العربية مع الأزمة الأوكرانية، حيث يمكن أن تتفاوت هذه التفاعلات بشكل كبير حسب العلاقات الثنائية بين الدول والمصالح السياسية والاقتصادية المختلفة. قد يحتاج الباحثون إلى دراسة الأزمة الأوكرانية والقضية الفلسطينية بشكل منفصل قبل البحث في التأثيرات

المحتملة مما يتطلب مزيدا من الوقت والجهد. ثالثا: منهجية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي في دراسة الموضوع حيث تم جمع المصادر والتقارير والدراسات. بعد تحليل النتائج وإعداد التوصيات، يجب كتابة تقرير يشمل جميع المعلومات المجمعة والتحليلات والتوصيات، ويتم استخدام أسلوب كتابة علمي ودقيق في الوصول إلى الأهداف المحدد.

المبحث الأول

ماهية الازمة الاوكرانية

قد تكون الأزمة الأوكرانية مفاجئة لقطاع واسع من الرأي العام الدولي، لكنها ليست كذلك للمتخصصين في الشأن الدولي وللدول التي فيها مراكز دراسات جادة أو فيها هيئات رسمية استشارية لصناع القرار، ويكفي النظر في مسألتين بينهما ترابط وثيق لتأكيد فكرة أن الأزمة ليست مفاجئة لهذه الشرائح الدولية:

1. إن تعزيز القدرات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (NATO) ومنحها وظائف عالمية بشكل فيه انتهاك لقواعد القانون الدولي، إضافة إلى تحفيز النشاط العسكري لدول الحلف وتوسيع مجال عضويته وزيادة توسع الحلف، وإنشاء بنية عسكرية تحتية للحلف بالقرب من الحدود الروسية، كلها عوامل تشكل تهديداً للأمن القومي الروسي، وتنتقص فرص الحفاظ على الاستقرار العالمي والإقليمي بشكل كبير مع تموضع مكونات نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأدنى، إلى جانب نشر أنظمة الأسلحة الاستراتيجية الدقيقة ونشر أسلحة في الفضاء[1].

2. ان موقف الغرب الهادف إلى مواجهة عمليات التكامل وايجاد نقاط توتر في منطقة أوراسيا يمارس تأثيراً سلبيا على تحقيق المصالح الوطنية الروسية[2]، وقد أدى دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للانقلاب المناهض للدستور في أوكرانيا إلى انقسام عميق في المجتمع الأوكراني وظهور نزاع مسلح فيها، وإن تقوية الأيديولوجية القومية اليمينية المتطرفة والتصوير المتعمد الصورة روسيا في ذهن السكان الأوكرانيين كعدو، والرهان غير المقنع على الحل القسري للتناقضات وللأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة في أوكرانيا، حول أوكرانيا إلى حالة غير مستقرة داخليا، وهي حالة انعكست أيضاً على أوروبا، وفي الجوار المباشر لحدود روسيا[3].

3. هناك خطر مستمر يتمثل في زيادة عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية إضافة إلى انتشار الأسلحة الكيماوية واستخدامها، إلى جانب الشكوك بشان حالات امتلاك دول أجنبية لأسلحة بيولوجية وإمكانية تطويرها وإنتاجها، كما أن شبكة المعامل العسكرية البيولوجية الأمريكية يتم توسيعها في أراضي الدول المجاورة لروسيا.

4. في مجال الأمن الدولي، تظل روسيا ملتزمة باستخدام الأدوات السياسية والقانونية، والآليات الديبلوماسية وآليات حفظ السلام في المقام الأول، ولا يمكن استخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الوطنية إلا إذا ثبت عدم فاعلية جميع الإجراءات المعتمدة السابقة الذكر.

---

[1] أزمة أوكرانيا : حرب باردة جديدة ؟ ، تيم جواده وماكس إنس ، (2015) ، ص65.

[2] المصدر نفسه ، ص39 .

[3] حالة فلسطين : منظور قانوني دولي ، لجون كويغلي ، (2005) ، ص89.

الأدبيات السياسية للنخب الفكرية الروسية خصوصاً ذات التأثير على هيئات صنع القرار الروسي، ويكفي أن تشير إلى أن أهم مفكر روسي معاصر وهو ألكسندر دوغين، والذي يسميه الغرب دماغ بوتين[1] عالج القضية وحدد مسارها بالتفصيل في كتابه ، أسس الجيوبولوتيك: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي الصادر سنة 1999، ويقول دوغين حرفياً ما يلي[2]:

1. إن النزعة الاستقلالية لأوكرانيا ستثير نزاعاً مسلحاً مؤكداً مع روسيا..

2. إن سيطرة الناتو على البوسفور والدردنيل يجعل من السيطرة الروسية على البحر الأسود أمراً لا قيمة له لتحقيق الوصول للمياه الدافئة.

3. إن محاولة الانضمام إلى الناتو من قبل أوكرانيا تمثل شذوذاً مطلقاً يتم من خلال خطوات غير مسؤولة.

.4إن النزعة الاستقلالية لأوكرانيا تمثل تهديداً خطيراً لمشروع الأوراسية التي هي الهدف المركزي لاستراتيجية روسيا.

5. يجب السيطرة الروسية على شواطئ البحر الأسود الشمالية سيطرة مطلقة امتداداً من الأراضي الأوكرانية إلى الأراضي الأبخازية[3] .

6. ضرورة الإبعاد التام للنفوذ الغربي من هذه المنطقة ومن كل الجوار الروسي ويعود دوغين لموضوع أوكرانيا فيقول:

1. إن الواقع الجيوبوليتيكي والإثني الأوكراني لا يسمح لها إلا أن تكون محايدة" لا غربية ولا شرقية.

2. وجود أوكرانيا بحدودها الحالية وبتوجهاتها السيادية هو " ضربة قاصمة إلى الأمن الجيوبوليتيكي لروسيا ويعادل اختراق أراضيها[4] .

3. يجب تقسيم أوكرانيا إلى:

أ. أوكرانيا الشرقية (من شرق نهر الدنيبر إلى حتى بحر) أزوف والتي يغلب عليها القومية الروسية والأرثذوكسية.

ب القرم وهي منطقة متنوعة من الناحية الإثنية ولبعض مجموعاتها ارتباطات معادية للجيوبولتيك الروسي (مثل التتار)، لذا يجب السيطرة على القرم وإخضاعها للسيطرة الاستراتيجية المباشرة لموسكو.

ج. الجزء المركزي من أوكرانيا من تشير نيغوف إلى أوديسا وهي منطقة مرتبطة ثقافياً بشرقي أوكرانيا، والمدرج دون قيد أو شرط في النظام الجيوسياسي الأوراسي[5] .

د. الغرب الأوكراني وهو الأكثر عداء لروسيا، ويجب اجتثاث تبعيته للأطلسي وأن يقام فيه "المجمع الدفاعي القاري الأوراسي الذي يتعاون فيه القلب الأوراسي

---

[1] جون ميتشينسون، الجانب السفلي هل ألكسندر دوجين بوتين دماغ، موقع Byline Times 2019/4/15 ، https://bylinetimes.com/2019/04/15/the-upside-down-isالكسندر دوجين بوتينز الدماغ. وأنتون باراشين وهانا ثوبورن ، دماغ بوتين: الكسندر دوجين والفلسفة وراء غزو بوتين لشبه جزيرة القرم، موقع مجلة فورين أفيرز ، 31/3/2014 ، 03-31-2014/https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu-بوتين – دماغ.

[2] الكسندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم (بيروت: دار الكتب المتحدة الجديدة ، 2004) ، ص 400-401 .438-432.

[3] الكسندر دوغين، المصدر نفسه،

[4] ريتشارد ساكوا، " خط الجبهة الأوكراني : الأزمة في الحدود " ، (2015) ، ص19.

[5] "المصدر نفسه.

(روسيا) مع القلب الأوروبي (ألمانيا)، لاستكمال فك الرباط بين أوروبا والولايات المتحدة على المدى البعيد، لأن وجود أوكرانيا مستقلة هو بمثابة إعلان حرب جيبولوتيكية على روسيا".

4. إن تجنب روسيا لضربة أطلسية يستوجب إجراءات روسية فورية مع أوكرانيا.

إن كل ما سبق يشير بشكل واضح أن القضية الأوكرانية هي استمرار للسياسة الروسية لتجريد كل دول المجال الحيوي المجاور مباشرة لروسيا من أي ارتباطات بترتيبات الأمن الغربية على اختلاف أشكالها، إلى جانب التأكيد الواضح على أنه في حالة ما لم يتم تحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية فيجب تحقيقه بالقوة.[1]

المبحث الثاني

انعكاسات الازمة على العالم العربي

إن التحليل الاستراتيجي لخلفية هذه الأزمة، يشير إلى أنها تعبير عن تنافس بين امبراطوريتين، الأولى إمبراطورية الاتحاد السوفييتي التي تفككت وتخشى- أن يتواصل التفكك بالعبور إلى داخل الدولة المركز وهي روسيا، والثانية إمبراطورية تتراجع، وهي الولايات المتحدة، في عدد واضح من مؤشرات القوة الخشنة والناعمة على حد سواء[2]. فتفكك الاتحاد السوفييتي تواصل بتداعياته الخطرة على الدولة الروسية كما أشرنا لذلك في رؤية بوتين وألكسندر دو غين. أما التراجع الأمريكي فهو ظاهرة تناولها فيض من الدراسات الأمريكية بدءاً من بول كينيدي الذي رأى أن التمدد الزائد للإمبراطورية الأمريكية بدأ يلقي بأعبائه عليها وسيدفعها للتراجع، ثم دراسة ريتشارد بارنت الذي قدّر في الثمانينيات أن الولايات المتحدة ستعرف مظاهر التراجع بشكل واضح خلال ربع قرن وأيدت دراسة لفلورا لويس بعد عام من دراسة بول كينيدي فكرة الأعباء التي أصبحت تثقل كاهل الولايات المتحدة وتدفعها للتراجع، كما رأى جيمس شليزنجر أن فكرة تراجع الولايات المتحدة في سلّم القوى الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي أمر مسلم به وحلّل بيتر باسيل فقدان الولايات المتحدة مركز الريادة في تنافسها الاقتصادي والعلمي مع اليابان وأكد توم ويكر أن تبعية الولايات المتحدة في مجال المواد الخام ومصادر الطاقة يضعف قدرتها في الحفاظ على موقعها المتقدم كقوة عظمى[3].

وتزايدت أدبيات نظرية التراجع الأمريكي منذ سنة 2004 ، مع ظهور دراسة نيل فيرجسون Niall Ferguson إذ رأى فيرجسون أن الولايات المتحدة تطمح إلى عولمة الأسواق الحرة، وسيادة القانون والحكومة التمثيلية، لكنها تتجنب الالتزامات طويلة الأجل للقوى العاملة والمال التي لا غنى عنها في القيام بدور أكثر فاعلية في حل الصراعات الدولية، لا سيما في الدول الفاشلة. ويرى أن الولايات المتحدة إمبراطورية في حالة إنكار لتراجعها لا سيما بفعل الضعف الداخلي فيها، خصوصاً فيما يتعلق بالعجز المالي وضعف القوة البشرية، كما لا تعترف بحجم المسؤوليات العالمية. ويعتقد أن الولايات المتحدة في طور التراجع لكنه يرى أن أحداً من القوى الكبرى لن يحل محلها، ولكن التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة ستملأ

---

[1] ريتشارد ساكوا، المصد نفسه،

[2] وليد عبد الحي ، تيار التراجع في أمريكا الدولية والخيارات العربية والإقامة في موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 4/11/2020

[3] المصدر نفسه

الفراغ، وهو ما يشكل مبرراً من وجهة نظره لعودة التعاون الأمريكي الصيني الأوروبي. ويمثل فيرجسون أحد أكثر المفكرين الأمريكيين عداء للاتحاد الأوروبي، وكان يدعو الرئيس دونالد ترامب Donald Trump إلى عدم المواجهة مع الصين وضرورة التعامل مع روسيا كقوة عظمى، والاعتراف لها بمجال حيوي في أوراسيا[1].

ومثلت دراسة مجلس المخابرات الوطني الأمريكي National Intelligence Council الصادرة سنة 2008 ، أحد التنبؤات المعززة لفكرة تحوّل النظام الدولي إلى التعددية القطبية، حيث تتحدث عن ظهور قوى كبرى جديدة، ومواصلة العولمة الاقتصادية، وانتقال الثروة الدولية من الغرب إلى الشرق، وتنامي الكيانات ما دون الدولة وما فوقها، كما سيتجه العالم نحو قدر أقل من الفجوة بين الأقاليم والدول في النظام الدولي القادم والذي حددته الدراسة في سنة 2025[2].

ويبدو أن كلا من الإمبراطوريتين (التي تفككت والتي تتراجع تسعى بين الحين والآخر لتوظيف الأقاليم الجيو-استراتيجية لصالحها بهدف منع استمرار التفكك في الداخل الروسي ومنع لجم توسيع مجالها الحيوي من ناحية بينما تسعى الإمبراطورية الأخرى (الأمريكية) إلى منع تسارع تراجعها وإعادة ترميم بعض علاقاتها مع أوروبا خصوصاً في إطار التراخي في بنية حلف الناتو، ولا شك في أن كل ما سبق يمتد بآثاره مرة أخرى إلى الشرق الأوسط خصوصاً في أجزائه العربية.

ومن الواضح أن هناك إحساساً في منطقة الشرق الأوسط بأن أهمية الشرق الأوسط للسياسة الأمريكية تراجعت هي الأخرى، وهو أمر جلي في الخطة الاستراتيجية التي نشرها الرئيس الأمريكي جو بايدن Joe Biden[3]، وهو ما دفع بعض دول المنطقة إلى محاولة التعويض عن التراجع الأمريكي بالتقارب مع إسرائيل" لمواجهة الخصوم الداخليين لكل دولة، ناهيك عن تكريس نزعة التحالف ضد إيران[4]. ويبدو أن الأزمة الأوكرانية ستعيق تقليص المتابعة الأمريكية للشأن الشرق الأوسطي خلال الفترة القادمة، مما سيؤثر على العلاقات العربية مع كل من "إسرائيل" وإيران وتركيا، بل إن درجة الاستجابة الشرق أوسطية للمطالب الأمريكية بخصوص الأزمة الأوكرانية الحصار) لروسيا، أو دعم أوكرانيا عسكرياً، أو زيادة إنتاج الغاز والبترول، ... إلخ) تشير إلى قدر من عدم الاستجابة التي تعكس الشعور بالتغير "النسبي" في المكانة الشرق أوسطية في الاستراتيجية الأمريكية.[5]

أما على الجانب الروسي، فإن من بين ما تواجهه السياسة الروسية في التعاطي مع المنطقة العربية هو

---

[1] وليد عبد الحي ، المصدر السابق،

[2] المصدر نفسه،

[3] التوجيه الاستراتيجي للأمن القومي المؤقت، البيت الأبيض، واشنطن، مارس 2021،
https:// www. White house . gov / wp- content / uploads / 2021 / 03/ nsc – 1v2 . pdf

[4] مع تقلص اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة، كذلك تقلص النفوذ الأمريكي، صحيفة نيويورك تايمز، 24/ 5/ 2021،
https: // www. Nytimes . com / 2021/ 05/ 24/ world / middleeast / Israel – American – support . html.

[5] الضغط الدبلوماسي الأمريكي من أجل تعثر أوكرانيا في الشرق الأوسط المتأثر بروسيا، وول ستريت جورنال، 3/ 3/ 2022.
https: //www.wsj.com/articles/u-s-diplomatic-push-for-ukraineتتعثر في الشرق الأوسط متأثراً بروسيا - 11646214130

إشكالية قدرتها على التوفيق بين تناقضات القوى الإقليمية، وهو ما يظهر في الجوانب التالية:

1. إشكالية التوفيق بين المصالح الروسية، والتناقضات الإيرانية والإسرائيلية.

2 إشكالية التوفيق بين التناقضات الخليجية بشكل خاص ونسبة كبيرة من الدول العربية، وبين إيران.

3 إشكالية التوفيق بين المتطلبات الأمنية الإسرائيلية في سورية، والمتطلبات الأمنية لسورية.

4. إشكالية التوفيق بين الالتزامات الروسية تجاه الحقوق الفلسطينية من ناحية، والمتطلبات الإسرائيلية من ناحية أخرى.

وتزداد تعقيدات التوفيق في هذه الجوانب السياسية بإضافة إشكالية التباين في حجم العلاقات التجارية بين روسيا والمنطقة العربية على النحو التالي[1]:

1. إن المعدل السنوي لحجم التبادل التجاري الروسي مع المنطقة العربية خلال السنوات الثلاث الماضية هو 18 مليار دولار تقريباً، لكننا نلاحظ أن الدول العربية تتوزع إلى مجموعتين هما الدول الأكثر استيراداً للسلع المدنية الروسية (خصوصاً القمح والحديد)، والدول الأكثر استيراداً للسلع العسكرية الروسية؛ فمثلاً تقف مصر، والمغرب، والإمارات والسعودية، وتونس، والأردن، وقطر، بالترتيب على رأس مجموعة الدول العربية الأكثر استيراداً من روسيا للسلع المدنية، بينما في الجانب العسكري نجد أنه خلال الفترة من 2017-2021 تقف سورية على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي بنسبة 95% من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة 81%، ثم العراق بمعدل 44،تليها مصر 41% ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3%[2] مع الأخذ في الاعتبار أن حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية خلال الفترة من 2017-2021 يشكل 21 من إجمالي مبيعاتها وهو ما يعادل نحو 5 مليارات سنوياً[3].

2. وتبدو انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات العربية الروسية في أن العلاقة بين الدول العربية المستوردة للسلع الروسية المدنية والدول العربية المستوردة للسلع العسكرية الروسية كثيراً ما كانت علاقات متضاربة، مما يوجد مشكلة لروسيا في كيفية لجم انعكاسات الخلافات العربية على علاقتها مع كل الدول العربية خصوصاً أن الفترة القادمة (السنوات الخمس القادمة تشير إلى أن الحصار الاقتصادي الدولي على روسيا سيشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية؛ وهو ما يعني أن الحاجة الروسية للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكبر من حاجتها المباشرة للدول العربية المستوردة للسلع العسكرية. وهو ما قد يؤثر على بعض توجهاتها في المنطقة لا سيما في الموضوع الفلسطيني، خصوصاً أن

---

[1] واردات روسيا حسب الدولة ، موقع اقتصاديات التجارة ، http://tradingeconomics.com/russia/imports-by-country، ومبيعات الأسلحة الروسية وصناعة الدفاع " ، موقع خدمات أبحاث الكونغرس (crs)، 14/10/2021 https://crsreports.congress.gov/product/pdf/r/r46937.

[2] حصة روسيا في واردات الأسلحة 2017-2021، حسب الدولة، موقع Statista 2022/3/15 ، https://www.statista.com/statistics/1102702/countries-where-russia-is-a-major - مورد الأسلحة

[3] صادرات الأسلحة في روسيا 2017-2021، بالسلاح . https://www.statista.com/statistics/1296245/russia-arms-exports-by-weapon/#:: Statista 2022/3/17 text 20 صادرات روسيا 020 20 المحركات 20 TIV202

حجم العلاقات التجارية الفلسطينية الروسية لا يتجاوز الـ 5 ملايين دولار، طبقاً لإحصاءات سنة 2020[1] مما مجموعه 18 مليار دولار حجم التجارة العربية الروسية سنة 2021[2] ومن هنا فإن العلاقات العربية الروسية معرضة في المستقبل القريب. إلى تذبذب قد يكون حاداً في بعض الأحيان.

3 نجد الإشكالية نفسها عند المقارنة بين حجم العلاقات التجارية لروسيا مع "إسرائيل" والتي تفوق 5 مليارات دولار؛ منها 828 مليون دولار واردات روسية من "إسرائيل" ، وعلاقاتها مع إيران التي يصل إجمالي تجارتها مع روسيا إلى 797 مليون دولار، وهو ما يعني أن تطوير العلاقة مع أي من الطرفين (إيران و"إسرائيل") سيوجد إشكالاً لروسيا، خصوصاً في ظل الحصار الدولي على روسيا ومدى الالتزام به.

ثانيا: البعد الفلسطيني والإسرائيلي في الأزمة الأوكرانية:

تستدل من كل ما سبق أن الاحتقان في السياسة الدولية حول أوكرانيا كان يشير بشكل لا لبس فيه أن إيقاع التفاعلات حولها يتسارع، وأن المواجهة قائمة بشكل واضح، ولا نظن أن "إسرائيل"، في ضوء تسللها إلى اغلب هيئات صنع القرار في الدول الكبرى، بعيدة عن هذا التوقع.

ونظراً للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية، والعلاقة الحميمة بين الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelenskyوبين الجانب الإسرائيلي، من . مواقفه المساندة للسياسة الإسرائيلية ومن حيث يهوديته الدينية، ومن حيث يهوديته الدينية، إلى جانب يهودية رئيس وزرائه أيضا دينيس شمايهال Denys Shmyhalمن ناحية[3]، والرغبة الإسرائيلية في عدم استفزاز القيادة الروسية خصوصا عملت الحكومة الإسرائيلية على محاولة الموازنة بين مواقفها بشكل لا يترتب عليه خسارة استراتيجية لها، وهو أمر يتناغم مع توجهات الرأي العام الإسرائيلي الذي توزعت توجهاته بخصوص الأزمة الأوكرانية على النحو التالي:[4]

ويكشف الجدول السابق أن الانحياز لأوكرانيا هو الغالب من حيث التوجه السياسي" للمجتمع والسلطة الحاكمة، بينما يلاحظ أن انتهاج سياسة الحياد الرسمية حظيت تقريباً بتأييد نصف المجتمع الإسرائيلي. ولا شك أن مضمون خطاب الرئيس الأوكراني زيلينسكي في الكنيست Knesset الإسرائيلي يشير إلى عمق العلاقة بين "إسرائيل" وأوكرانيا، لا سيما مع إدراك الرئيس الأوكراني للتعاطف الشعبي الإسرائيلي مع بلاده وقد أشار في خطابه إلى النقاط التالية ذات الدلالة الواضحة[5]

---

[1] الصادرات الروسية إلى فلسطين، اقتصاديات التجارة ، https://tradingeconomics.com/russia/exports/palestine

[2] حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية بلغ 18 مليار دولار عام 2021، موقع الاقتصاد، 27/1/2022 ، في : https://www.eliktisad.com/

[3] رئيس أوكرانيا المنتخب حديثا يهودي هكذا هو رئيس وزرائها ليس كل اليهود هناك سعداء، نيويورك تايمز ، 24/4/2019 ، https://www.nytimes.com/2019/04/24/world/europe/volodomyr-zelensky-ukraine-jewish-president.html

[4] غالبية الإسرائيليين يدعمون اوكرانيا في الحرب مع روسيا - استطلاع ، صحيفة جيروزاليم بوست 5/3/2022 : .https://www.jpost.com/israel news/politics-and-diplomacy/article- 699374

[5] النص الكامل خطاب الرئيس الأوكراني زيلينسكي أمام المشرعين الإسرائيليين، موقع تايمز أوف إسرائيل، 20/3/2022 ،

.1مقارنته بين التهديد العربي للوجود الإسرائيلي وبين التهديد الروسي لوجود أوكرانيا.

2. مطالبته لـ"إسرائيل" بتزويد بلاده بالأسلحة لا سيما أنظمة الدفاع الجوي.

3. مطالبته إسرائيل" بتطبيق الحصار على روسيا وشركاتها وشخصياتها النافذة.

4. انتقاده ضمنيا لمسعى الوساطة الإسرائيلي في النزاع، بقوله إن الوساطة تكون بين الدول لا بين الخير والشر. ذلك يعني أن الموقف الإسرائيلي بإعلان الحياد، أو بالوساطة بين طرفي النزاع يشير إلى حرج إسرائيلي واضح؛ لأن أي موقف للحكومة الإسرائيلية ستترتب عليه آثار تسعى الديبلوماسية الإسرائيلية لتجنبها. لكن ذلك ان لا ينفي أن هناك جوانب في الأزمة قابلة للاستثمار الحكومي الإسرائيلي على النحو التالي:

1. تهجير يهود أوكرانيا: ما إن بدأت المواجهات العسكرية حتى أعلن وزير الهجرة الإسرائيلي بنينا تامانو شاتا Pnina Tamano-Shata عن استعداد "إسرائيل" لاستقبال الاف المهاجرين اليهود من أوكرانيا[1]. بل إن جهات إسرائيلية أشارت إلى أن "إسرائيل" أخطرت يهود أوكرانيا مسبقاً بالتهيؤ للهجرة في حالة نشوب النزاع المسلح[2]. وقد بدأ بعضهم بالوصول لـ "اسرائيل" فعلاً سواء من أوكرانيا أم من روسيا[3] ويقدر معهد بحوث السياسة اليهودية Institute for Jewish Policy Research أن عدد اليهود في أوكرانيا الذين يمكن أن يستفيدوا من قانون العودة الإسرائيلي، ويهاجروا لـ "اسرئيل" من أوكرانيا هو قرابة 200 ألف يهودي[4] يتركزون في كييف، ودنيبروبتروفيسك، وخاركوف، وأوديسا مع ملاحظة أن هذه المدن هي موضع قتال شرس فيها أو حولها، و هو ما يشدد الضغوط على يهود هذه المدن للهجرة. لكن تقريراً للقناة الفضائية الإسرائيلية أوكرانيا للتردد في الهجرة أو للتوجه نحو دول أخرى غير إسرائيل"[5]. وقد أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن قرابة 50% فقط من اليهود الأوكرانيين الذين يريدون مغادرة أوكرانيا يريدون الذهاب لـ"إسرائيل"[6]؛ مع ملاحظة أن أوكرانيا تمنع الهجرة للذكور من تقع

---

[1] تسعى إسرائيل إلى توازن دقيق في أزمة أوكرانيا ، موقع France24 news/20220225-israel-seeks-delicate-balance-in- https://www.france24.com/en/live- . 2022/2/25أزمة أوكرانيا.

[2] (2) حذر يهود أوكرانيا من الاستعداد للإخلاء إذا اجتاحت روسيا، جيروزاليم بوست 26/1/2022- - https://www.ipost.com/diaspora/article 694629 https://www.timesofisrael.com/full-text-ukraine-president-zelenskys-speech-to- المشرعون - الإسرائيليون

[3] ستحاول إسرائيل التوسط في أوكرانيا حتى لو كانت التوقعات ضعيفة بينيت موقع وكالة رويترز للانباء ، 6/3/2022 . https://www.reuters.com/world/europe/israels-bennett-returned-moscow تحدث مجددا أوكرانيا- زيلينسكي -06-03-2022

[4] أوكرانيا، موقع معهد أبحاث السياسة اليهودية) id=344?https://www.jpr.org.uk/country

[5] لماذا يرفض يهود أوكرانيا الهجرة إلى إسرائيل رغم الغروض المغرية؟ وما هي الأسباب التي تقف خلف هذا الرفض وما هي الرسالة التي تحملها ليهود. العالم ؟ موقع رأي اليوم. انظر : https://www.raialyoum.com

[6] (2 الغزو الروسي: 2500 يهودي أوكراني يطلبون الهجرة فورًا إلى إسرائيل، صحيفة هارتس ، 27/2/2022 .https://www.haaretz.com/israel news.premium-2-ukrainian-jews-500اطلب الهجرة إلى إسرائيل فورا منذ الغزو الروسي 1.10638808

أعمارهم بين 18 و 60 عاماً[1]. أو تعمل وزيرة الداخلية الإسرائيلية أيليت شاكيد Ayelet Shaked التي تتوقع وصول عشرات الآلاف من يهود أوكرانيا على تسهيل الهجرة اليهودية من أوكرانيا، وطالبت بعدم إخضاع اليهود لبعض القيود الأمنية عند الوصول، مع الإشارة إلى احتمال تجميعهم مؤقتاً في معسكرات في صحراء النقب[2] وتجدر الإشارة إلى أن دائرة الهجرة اليهودية أوضحت أنه حتى أول آذار / مارس اليوم الخامس للحرب) إلى وصول 303 مهاجرين لكن 50 منهم منعوا من الدخول[3].

غير أن بعض الهواجس بدأت تطل داخل المجتمع الإسرائيلي بين اليهود من أصول روسية واليهود من أصول أوكرانية، وبدأت الحرب تترك آثارها على الولاءات الفرعية يهودي روسي يهودي أوكراني) داخل المجتمع الإسرائيلي[4]. بل إن الجدال عاد للمجتمع الإسرائيلي حول من هو اليهودي؟ ومن يجب السماح له بحمل الجنسية الاسرائيلية؟ وهل يتم تطبيق قانون العودة الصادر سنة 1950 على مهاجري أوكرانيا أم لا، في ظل اعتراضات بعض الحاخامات على هوية" مهاجري أوكرانيا او روسيا بشكل خاص؟ خصوصاً .التأكيد على التمييز بين الإسرائيلي الذي هو حفيد أربع جدود والدا) أمه وأبيه أو جدين (أحد والديه ليس يهوديا) ... الخ[5].

من جانب آخر، فإن العديد من النخب الاقتصادية في روسيا هي من مزدوجي الجنسية الروسية والإسرائيلية (مثل رومان أبراموفيتشRoman Abramovich ، أو ميخائيل فريدمانMikhail Fridman ، أو بيتر أفين Petr Aven ، أو فيكتور فيكسيلبيرغ Viktor Vekselberg) ... الخ[6].

2. دفع الموضوع الفلسطيني نحو مزيد من الظلال نظراً للضعف الشديد في القيادة الفلسطينية وهشاشة الديبلوماسية الفلسطينية، فإن "إسرائيل ستستغل ذلك لدفع الموضوع الفلسطيني للخلف في تفاعلات الحياة الدولية. ولكن الفلسطينيين يجب أن يستثمروا النتائج المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية من خلال[7]:

---

[1] إسرائيل لتخفيف الهجرة لليهود الأوكرانيين - ولكن بشكل انتقالي موقع . TRT World 2022/3/1
https://www.trtworld.com/magazine/israel-to-ease-immigration-for-ukrainian-jews

[2] (وزير الداخلية يتوقع عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد من أوكرانيا وروسيا، تايمز أوف إسرائيل ، 3/3/2022 ،
https://www.timesofisrael.com/interior-minister-predicts-tens-of-thousandsمن بين المهاجرين الجدد من أوكرانيا وروسيا

[3] منع خمسون أوكرانيا من دخول إسرائيل منذ الغزو الروسي، هارتس ، https://www.haaretz.com/israel-1/3/2022-premium-fifty ukrainians-denied-entry-to-israelمنذ الغزو الروسي 1.10645437

[4] أثر الحرب من قبل الإسرائيليين ذوي الجذور في روسيا وأوكرانيا ، موقع - https://www.i24news.tv/en/news/ukraine News conflict/1647267841-war-s-24، 2022/3/16
impact - شهر من قبل رائيل مع جذوره في روسيا وأوكرانيا

[5] إيلي سبيرو سرائيل ذراعيا للمهاجرين الأوكرانيين لكن هل ستكون لهم حقوق متساوية ، تايمز أوف إسرائيل، 18/3/2022 ،
https://www.timesofisrael.com/israel-has-opened-its-arms-to-ukrainian-immigrants-but-will-theyلديهم حقوق متساوية

[6] أبراموفيتش يبيع وسط تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية موقع الجزيرة 2/3/2022 ،
https://www.aljazeera.com/news/2022/3/2/abramovich-to-sell-تشيلسي وروسيا وأوكرانيا الحرب

[7] حول هذه النقطة، انظر التصور الإسرائيلي في الموقف الفلسطيني الفلسطيني ، في: العلاقات الوثيقة مع روسيا تمنع الفلسطينيين من

أ. إن تثبيت استقلال الجمهوريتين الأوكرانيتين في الشرق الأوكراني (إقليم) (دونباس) سيعزز من فكرة حق تقرير المصير، وهو أمر يصب في دلالاته العامة لصالح الفلسطينيين من حيث الحق في إنشاء دولة فلسطينية على غرار ما جرى في شرق أوكرانيا.

ب. إن نجاح روسيا في فرض شروطها على المجتمع الدولي والقبول القسري بنتائج استراتيجيتها تجاه أوكرانيا يعزز فكرة التعدد القطبي على حساب الأحادية القطبية، وهو أمر في صالح الطرف الفلسطيني[1]. وفي المقابل، فإن تعزيز الغرب لفكرة المقاومة للاحتلال الروسي لأوكرانيا يعزز حق الفلسطينيين في حق المقاومة أسوة بالأوكرانيين، وهو أمر بدأت بعض الأصوات الغربية تتحدث عنه وتنتقد ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع المقاومة الفلسطينية ووصفها بـ"الإرهاب" على الرغم من أن غالبية القرارات الدولية تقف إلى جانبها[2]، إلى جانب انتقاد السرعة الغربية في فرض العقوبات على روسيا من الأيام الأولى للتحرك العسكري الروسي بينما لم تفرض أي عقوبات ذات معنى على "إسرائيل" بالرغم من مرور 55 عاماً على احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن فترة أطول في أراضي 1948. وعلى الرغم من أن منظمة العفو الدولية Amnesty International طالبت في الشهر الماضي بفرض عقوبات اقتصادية على "إسرائيل" بسبب سياساتها العنصرية، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي بلينكن Blinken وفي الخطاب نفسه الذي دعا فيه العقوبات ضد روسيا وصف دعوة مجلس حقوق الإنسان الأممي United Nations Human Rights Councilبالتحقيق في انتهاكات "إسرائيل" في الأراضي المحتلة بأنها وصمة في مصداقية المجلس وطالب بوقفها، لكن برلمانيين وإعلاميين أوروبيين اثاروا هذه الازدواجية الغربية في مناسبات عدة منذ اشتعال الأزمة الأوكرانية[3].

لكن الطرف الإسرائيلي يرى أن الانشغال العالمي بالأزمة الأوكرانية صرف الاهتمام عن ممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الاستيطان، والتضييق على السجناء، وتزايد حوادث القتل للمدنيين

الانحياز إلى جانب في حرب أوكرانيا - تحليل، جيروزاليم بوست ، 26/2/2022 ، https://www.jpost.com/middle-east/article-698736

[1] يتجه العالم نحو التعددية القطبية كما ج من أزمة روسيا وأوكرانيا، موقع الأوقات الاقتد ادية ، 4/3/2022 ، from = mdr Articleshow/ 89987410.cms؛ وحرب باردة جديدة أم بداية حرب عالمية ثالثة؟ كيف يرى المؤرخون غزو أوكرانيا ، موقع USA Today // https://www.usatoday.com/story/news/nation/2022/02/24/cold-war-wwiii-russia-ukraine / 6923412001 2022/2/24 https://economictimes.indiatimes.com/news/india/world-is-moving-towardsتعدد الأقطاب - كما هو واضح - من روسيا وأوكرانيا17 1 = gnt-cfr /

[2] جوليا كونلي ، النقاد ينددون بالعصرية المزدوجة للتغطية الأوكرانية لوسائل الإعلام الغربية ، موقع شبكة الأخبار الحقيقية (TRNN) 2022/3/1 https://therealnews.com/critics-denounce-racist-double-standardمن غربي ميديا أوكرانيا - تغطية

[3] انهم الولايات المتحدة بالنفاق لدعمها العقوبات ضد روسيا وليس إسرائيل، صحيفة الجارديان ، 7/3/2022 . https://www.theguardian.com/world/2022/mar/07/us-sanctions-against.روسيا لكن ليس إسرائيل : والنائب البريطاني انتقدا لمقارنة أزمة أوكرانيا بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، موقع ميدل ايست أي . 25/2/2022 https://www.middleeasteye.net/news/uk-labour-mp compares russia-ukraineالى اسرائيل - فلسطين

الفلسطينيين، و استمرار التضييق على سكان الشيخ جراح في القدس، وتزايد في أعداد المعتقلين المدنيين، وهدم المنازل الخ)[1] ، مع ملاحظة تكرار الضربات الجوية والصاروخية على أهداف سورية بوتيرة أعلى من الفترات السابقة؛ فمنذ بداية السنة إلى يوم 24 شباط فبراير (بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا) وقعت 5هجمات إسرائيلية على سورية، أي بمعدل هجوم كل 11 يوماً تقريباً، بينما هاجمت إسرائيل" سورية خلال الفترة منذ 24 شباط/ فبراير إلى 8 آذار / مارس ثلاث مرات، أي بمعدل هجوم كل 4 أيام تقريباً[2].

3 .محاولة التوسط في النزاع بهدف زرع فكرة الإسهام الإسرائيلي في السلام العالمي" وتحسين صورة "إسرائيل" الديبلوماسية، فبالرغم من أن المسؤولين الأوكرانيين أبدوا خيبة أملهم" من ضعف الموقف الإسرائيلي تجاه قضيتهم[3] فقد انهمك رئيس الوزراء الإسرائيلي في محاولاته للتهيئة لمفاوضات مباشرة بين روسيا وأوكرانيا، بل ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيت Bennett أنهم لعبوا دوراً في الترتيب للمفاوضات بين طرفي النزاع على الحدود البيلاروسية[4]، ولضمان قبول إسرائيل" كوسيط فإن إسرائيل دانت العملية العسكرية الروسية" من ناحية، لكنها رفضت تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا من ناحية أخرى، واقتصرت المساعدات على الأغراض الإنسانية[5]. إلى جانب أن "إسرائيل" جلبت امتعاضاً من المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة United Nationsلينـدا غـرينفيلد-Linda Thomas Greenfield، بعد امتناع "إسرائيل" عن المشاركة في صياغة مسودة القرار الذي تم تقديمه للجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nationsلإدانة العملية العسكرية الروسية[6].

ويرى بعض الخبراء الأمريكيين أن نجاح ترتيب التفاوض بين أوكرانيا وروسيا سيجعل من رئيس الوزراء شخصية دولية، ويخفف من صورة إسرائيل السلبية، لا سيما في ضوء سياساتها تجاه الفلسطينيين؛ ويجعل منها عاملاً قوياً في تجنيب العالم مواجهة قد تكون كارثية[7]. غير أن

---

[1] منتصر جرار (رئيس التحرير اليوميات الفلسطينية 2021" مركز الأبحاث، التحرير الفلسطينية ، شباط / فبراير 2021 ، في https://drive.google.com/file/d/1CXoeh-1DZ11xwclZ1wddolFMAUxtuFsY/view

[2] سوريا: مقتل مدنيين اثنين في هجوم إسرا بالقرب من دمشق - الجزيرة ، 7/3/2022 : https://www.aljazeera.com/news/2022/3/7/syria-two-civilians-killed-in ضربات اسرائيلية - قرب دمشق

[3] أوكرانيا محيطة" بسبب نقص الدعم من إسرائيل خلال الأزمة الروسية ، هارتس، 16/2/2022 .https://www.haaretz.com/israel news/ premium-ukraine-disappointed-by-lack- الدعم من إسرائيل خلال أزمة روسيا 1.10615569

[4] الحرب في أوكرانيا تدفع إسرائيل إلى قانون موازنة دقيق. نيويورك تايمز: 27/2/2022 . https://www.nytimes.com/2022/02/27/world/middleeast/israel-ukraine-russia اللغة البرمجة

[5] ستحاول إسرائيل التوسط في أوكرانيا حتى لو كانت التوقعات ضعيفة: بينيت ، موقع وكالة رويترز للأنباء، 6/3/2022

[6] (5) الحرب الروسية الأوكرانية: توترت علاقات إسرائيل مع الغرب بسبب خوفها من بوتين في سوريا، ميدل إيست آي ، 2/3/2022 . https://www.middleeasteye.net/news/russia-ukraine-war- اسرائيل الغرب - متوترة الخوف يونين سوريا

[7] موقع صحيفة واشنطن بوست 6/3/2022 https://www.washingtonpost.com/world/explainer-why-israel-is-mediating-between russia-

أن المراقبين يرون أن الدور الإسرائيلي في هذا المجال تراجع بسبب شدة التعقيدات في جوانب الأزمة من ناحية، والامتعاض الغربي من قصور الموقف الإسرائيلي عن نقطة الإدانة الواضحة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا من ناحية أخرى، إلى جانب أن النتائج الباهتة للمحاولات التركية والفرنسية للوساطة لا تغري على توقع إنجاز إسرائيلي مهم في المجال نفسه، وهو ما قد يكون له نتائج سلبية على الديبلوماسية الإسرائيلية؛ كما رأى خبير إسرائيلي من أن رئيس الوزراء خاض في الوحل الأوكراني دون أن يدرك تماماً عمقه[1].

4. احتمال الحصول على مقايضة مع الروس في الشأن الشرق أوسطي مقابل بعض المواقف الإسرائيلية تجاه روسيا، وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود اولمرت Ehud Olment عن ذلك بقوله إن الوضع دقيق بالنسبة لإسرائيل، فمن ناحية إسرائيل حليف للولايات المتحدة وجزء من الغرب، ولا يمكن أن يكون هناك شك في ذلك". وأضاف أنه من ناحية أخرى، فإن الروس موجودون في سورية، ولدينا مشاكل عسكرية وأمنية حساسة في سورية، وهذا يتطلب حرية معينة للجيش الإسرائيلي للعمل في سورية. وبالتالي، من غير الممكن أن يتم ذلك دون مراعاة التوجهات الروسية[2] فـ"إسرائيل" تريد استمرار التقييد الروسي لاستعمال سورية لمنظومة صواريخ أس 300 أو 3005 وضمان عدم تزويد سورية لاحقاً بالمنظومة الدفاعية الروسية اس 400 أو 400، والتي نصبها الروس حول مراكز تواجدهم في سورية، وتعمل "إسرائيل" أيضاً على تحاشي أي مواجهة مع الطيران الروسي في الأجواء السورية، ناهيك عن إدراك الإسرائيليين أن روسيا هي أحد الجالسين في فيينا على طاولة التفاوض بخصوص البرنامج النووي الإيراني الذي تعده "إسرائيل" موضوعا في غاية الأهمية بالنسبة لها، وهنا يبرز احتمالان[3]:

أ. إما أن تحاول الولايات المتحدة إغراء إيران وتقديم تنازلات لها في الموضوع النووي مقابل موقف إيراني أبعد مسافة عن روسيا بقدر ما، خصوصا مع ضغوط الأزمة الأمريكية ورغبة روسيا في لجم الموقف الروسي.

ب. أو أن تتشدد الولايات المتحدة مع إيران فتتجه إيران كرد فعل نحو عدم المشاركة في أي عقوبات ضد روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية، ومن المؤكد أن هذا الخيار هو الأفضل لـ"إسرائيل".

يضاف إلى كل ما سبق، الرغبة الإسرائيلية في الحفاظ على التواصل مع بعض النخب الروسية اليهودية (خصوصا الأثرياء منهم وذوي الصلة بالرئيس بوتين، مثل قطب البترول والألومينيوم والصلب الروسي اليهودي رومان أبراموفيتش، المعروف بصلاته مع إسرائيل"، والحاصل على جنسيتها سنة 2018)، إلى حد السعي لضمان عدم خضوع هؤلاء للعقوبات الغربية[4] على الرغم من أن الخزينة الأمريكية أبدت

---

ukraine/2022/03/06/ 5ba2c7f2-9d61-11ec-9438-255709b6cddc_story.html 19

[1] المرجع السابق.

[2] الحرب في أوكرانيا تدفع إسرائيل إلى قانون توازن دقيق ، نيويورك تايمز ، 27/2/2022

[3] حرب أوكرانيا أزمة عالمية؟ موقع مجموعة الأزمات الدولية ، https://www.crisisgroup.org/europe-4/3/2022-central-asia/eastem europe/ukraine/ukraine-war أزمة عالمية

[4] أصبح رومان ابراموفيتش مواطنا إسرائيليا بعد شهر من تأجيل تأشيرة المملكة المتحدة . موقع صحيفة التلغراف ، 29/5/2018 ،

هواجسها من أن عدم إخضاع هؤلاء للعقوبات قد يجعل منهم صلة وصل مع البنوك الإسرائيلية لتحويل الأموال أو غسيلها لصالح الدولة الروسية[1]، مضافاً إلى كل ذلك الرغبة الإسرائيلية في استمرار علاقاتها مع من بقي من اليهود في روسيا، خصوصاً مع احتمالات هجرتهم لـ"إسرائيل"[2].

5. إمكانية قيام "إسرائيل" بتعويض الغاز الروسي في الأسواق الأوروبية قبل الأزمة الأوكرانية، وتحديداً في نيسان أبريل ،2017، تم عقد اجتماع بين وزراء الطاقة في "إسرائيل"، وإيطاليا، وقبرص، واليونان لبحث امكانية تخفيض الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي من خلال أنبوب يمتد تحت مياه البحر المتوسط، من سواحل فلسطين المحتلة إلى السواحل الأوروبية، وتم الاتفاق على أن يكتمل هذا المشروع سنة 2025، لكن الولايات المتحدة أبدت معارضتها للمشروع في كانون الثاني/ يناير 2022 بسبب ما اعتبرته: عدم جدوى للمشروع، ولمخاطرة البيئية[3] علماً أن أوروبا تستورد 155 مليار م3 من الغاز الروسي طبقاً لأرقام سنة 2021.[4] وقد عاد الموضوع مرة أخرى من خلال ما راج من أنباء عن طلب الحكومة الأمريكية من الإسرائيل الإسهام مع دول أخرى في تعويض أوروبا بالغاز البديل للغاز الروسي بالرغم من الإدراك بأن الانتاج الإسرائيلي لا يكفي[5].

و بعد نشوب الحرب الأوكرانية بقرابة أسبوعين برز الدور التركي في العرض على "إسرائيل" وقبلها أذربيجان لتمرير غازهما لأوروبا من المرافق التركية، إلى جانب التعاون مع مصر في هذا المجال، وتم طرح الموضوع بشكل واضح خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج Yitzhak Herzog إلى تركيا في آذار / مارس 2022 ولقائه مع الرئيس التركي أردوغان Erdogan.

واستغلت "إسرائيل" الأزمة الأوكرانية الإصلاح بعض تصدعات علاقاتها مع تركيا[6] على الرغم من أن علاقاتها التجارية مع "إسرائيل" تعرف تصاعداً جعل حجمها يصل إلى 8.4 مليارات دولار سنة 2021 وفق المصادر التركية، بزيادة 35% عن سنة 2020، إلى حد تواتر أنباء عن طلب إسرائيل من تركيا ضبط

/https://www.telegraph.co.uk/news/ 28/05/2018 رومان - أبراموفيتش يصبح - إسرائيلي - مواطن - شهر - المملكة المتحدة تأخرت التاشيرة

[1] (الحرب الروسية الأوكرانية: توترت علاقات إسرائيل مع الغرب بسبب خوفها من بوتين في سوريا، ميدل ايست اي . 2/3/2022

[2] العلاقات مع روسيا تهدد موقف إسرائيل من أوكرانيا، موقع مجلة نيويوركر : 28/2/2022 ، https://www.newyorker.com/news/daily comment/ties-with-russia-compromise-israels موقف على أوكرانيا

[3] هل يمكن لتركيا الاستفادة من سعي أوروبا لتقليل الغاز الروسي ؟ . موقع المونيتور : 9/3/2022 . https://www.al-monitor.com/originals/2022/03/can-turkey-benefit الأوروب السعي تقليل الغاز الروسي

[4] الاتحاد الأوروبي يخفض اعتماده على روسيا مع خط أنابيب إسرائيل، موقع دويتشه فيله (https://www.dw.com/en/eu-D dependency-on-russia-with-to-cut-ga خط أنابيب إسرائيل / / 38269274

[5] طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل مساعدة طاقة محتملة لأوروبا، موقع https://www.axios.com/us-israel-potential Axios energy-assist-europe-2/3/2022 russia-1a98148f-e0db -4b96-8046-cc0c1fa3da38.html

[6] أفضل خيار لتركيا لنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا الخبراء موقع Daily Sabah 2022/3/10 https://www.dallysabah.com/business/energy/turkey-best-option-for-east وسط الغاز - العبور إلى أوروبا الخبراء

نشاط حركة حماس في الأراضي التركية؛ بمنعها من القيام بأي عمليات ضد المصالح الإسرائيلية[1].

6. الاعتبارات الإسرائيلية الداخلية: ثمة ثلاث شرائح تعمل "إسرائيل" على مراعاتها عند تحديد أي موقف في الأزمة الأوكرانية وهي:

أ.المجتمع الروسي.

ب. يهود روسيا في "إسرائيل".

ج. يهود أوكرانيا في "إسرائيل."

وتشير تقارير مختلفة إلى وجود بعض التباين في توجهات اليهود في "إسرائيل" ممن هم من أصول روسية وأولئك ممن هم من خلفية أوكرانية، تجاه الأزمة الأوكرانية الحالية[2] وعلى الرغم من نقص المعلومات عن مواقف يهود إسرائيل" من الخلفية الروسية أو الأوكرانية من الأزمة الأوكرانية الحالية، إلا أن دراسة أكاديمية لموقف الأقليات اليهودية في روسيا وأوكرانيا خلال أزمة القرم سنة 2014 أشارت إلى ظاهرتين[3]:

أ.أن مواقف اليهود في روسيا خلال الأزمة كانت متباينة بشكل واضح عن مواقف يهود أوكرانيا، إذ كانت كل أقلية أقرب في توجهاتها للدولة المضيفة.

ب. أن موقف الحياد الإسرائيلي قائم في احد اعتباراته على عدم الرغبة في التأثير على علاقة الأقلية اليهودية بالدول المضيفة لها (روسيا أو أوكرانيا). تتجلى الآثار المباشرة للأزمة على الاقتصاد الفلسطيني في جانبين.

7. الانعكاسات الاقتصادية للأزمة:

أ. ارتفاع أسعار الوقود والقمح سيزيد من أعباء الموازنة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما إذا علمنا أن 70% من السلع يتم استيرادها من الخارج، فالحديد كسلعة مهمة للقطاع الأكبر في قطاع غزة ارتفعت أسعاره 30% والإسمنت ،24، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية لا سيما مع حلول شهر رمضان في أوائل نيسان/ أبريل 2022، فقد ارتفع سعر الطحين قرابة 30 ، علما أن 35% من هذه المادة تأتي من روسيا، كما ارتفعت أسعار الزيوت بمعدل 7% والسكر 10 ، وكل ذلك سيؤثر على نسب التشغيل المنشات الإنتاجية، وبالتالي رفع نسبة البطالة التي تصل حالياً إلى ما يقارب الـ 50%.[4]

ب. بعد قرار الاتحاد الأوروبي في آذار / مارس 2022 بـ "تأجيل" تسليم مساعدات الاتحاد للسلطة الفلسطينية وقيمتها 235 مليون دولار بسبب ما اعتبرته هنغاريا نزعة معادية للسامية في مناهج التعليم الفلسطينية[5]، فإن الاتحاد وبعد أعباء مواجهة الأزمة

---

[1] استخدمت إسرائيل وتركيا المعلومات الاستخباراتية لتقييمها. قد تكون الجائزة عبارة عن خط أنابيب غاز، ميدل إيست آي ، 8/3/2022

https://www.middleeasteye.net/news/israel-turkey-intelligence-closer-gas-pipeline-ahead-may

[2] بعد الغزو الروسي لأوكرانيا ، تم تسمية حالة بوتين في القدس الآن باسم Pub ، موقع 28/2/2022

https://www.npr.org/2022/02/28/1083446525/after-russias-غزو أوكرانياjerusalems-

[3] Moldavsky الشتات اليهودي والأزمة الروسية الأوكرانية "، Russie Nei. Visionsرقم ، مركز IFRI ، مارس 2015 ، ص 20-22

[4] التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية تضرب غزة بشدة، جيروزاليم بوست ، 21/3/2022- .

https://www.jpost.com/middle east/article-701952

[5] مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية تتأخر بسبب "معاداة السامية" في الكتب المدرسية، ميدل ايست أي ، 16/3/2022 .

https://www.middleeasteye.net/news/eu-aid-palestinian-authority-blocked-antisemitism -كتب مدرسية

الأوكرانية وتبعات الحصار على روسيا، قد يقلص من مساعداته سواء للسلطة أم لهيئات المجتمع المدني الفلسطيني، وقدرت بعض المصادر أن التخفيض في المساعدات قد يصل إلى نحو 10%.[1]

أما على الجانب الإسرائيلي، ففي ظل تصاعد العقوبات الاقتصادية المتبادلة بين القوى الغربية وروسيا، فإن التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي سيكون مرتبطاً بالسياسة الإسرائيلية، فحجم التبادل التجاري بين روسيا و"إسرائيل" هو 3.373 مليارات دولار (2.415 مليار دولار صادرات روسية لـ"إسرائيل" مقابل 958 مليون دولار واردات روسية (منها، أي أن حجم الواردات الإسرائيلية من روسيا لا تشكل أكثر من 2% فقط وقد يكون التأثير من جانب ارتفاع الأسعار لبعض المواد البترول والغاز والفحم، والقمح بشكل رئيسي) إلى جانب التأثير على بعض الشركات المستثمرة في روسيا، خصوصاً مع انخفاض قيمة الروبل وصعوبة الوفاء بالمدفوعات للشركات الإسرائيلية في ظل تقييد التحويلات المالية بإخراج روسيا من نظام سويفت SWIFT وستزداد حدة هذه الآثار على الاقتصاد الإسرائيلي طردياً مع طول فترة استمرار الأزمة، لكنها أقل أهمية على المدى القصير[2] خصوصاً من زاوية الالتزام الإسرائيلي بالحصار الاقتصادي الدولي على روسيا.

الخاتمة والاستنتاجات

يمكن أن تلخص أهم الملامح في انعكاسات الأزمة على القضية الفلسطينية في الآتي :

1.إن الطرف الإسرائيلي في موقف ديبلوماسي حرج خصوصاً إذا تصاعدت الأزمة، لأن موقف الحياد هذه الحالة سيكون مكلفاً لـ "إسرائيل" من أحد الطرفين.

2. إن الأولوية لـ"إسرائيل" هي جلب الأزمة خصوصاً الأوكران إلى فلسطين المحتلة.

3. إن احتمالات نجاح الطرف الإسرائيلي في القيام بدور الوسيط تبدو ضئيلة للغاية.

4. إن ارتفاع أسعار مصادر الطاقة والقمح سيكون له عبء على الطرف الفلسطيني أكثر منه على الطرف الصهيوني..

5. تكريس فكرة ازدواجية المعايير في المواقف الغربية من الصراعات الدولية، وهو ما تشير له ردات فعل نخب أوروبية وأمريكية مختلفة.

6. إن الانتصار الروسي قد يكرس فكرة التعدد القطبي الدولي، وهو أمر قد يكون له بعض النتائج الإيجابية على درجة الانحياز ضد الفلسطينيين في اتجاهات السياسات الدولية من القضية الفلسطينية.

7. من الضروري على أطراف محور المقاومة تصعيد عمليات المقاومة لجعل فلسطين نقطة غير جاذبة ليهود أوكرانيا أو حتى يهود روسيا، ودفعهم للهجرة إلى مناطق بديلة عن فلسطين المحتلة، ولعل عملية المقاومة التي وقعت في 22/3/2022 في النقب، والتي قتل فيها أربعة من الإسرائيليين تستجيب لهذه الضرورة، نظراً لأن منطقة النقب هي من المناطق المحددة بشكل واضح لتوطين مهاجرين أوكرانيين، وهو ما يعزز هواجس هؤلاء المهاجرين ويدفعهم للبحث عن هجرة لغير "اسرائيل".

---

[1] هل تظهر حرب أوكرانيا على الصفحة الدولية للفلسطينيين ، موقع زوايا 16/3/2022 ، انظر https://zawayanet.com :

[2] كيف ستؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على إسرائيل، موقع Ynetnews 2022/2/28 ، https://www.ynetnews.com/business/article/rydnro5gq

8. ضرورة تعزيز الحملات الإعلامية الخاصة بكشف ازدواجية المعايير في الديبلوماسية الغربية، من خلال عقد المقارنات بين الموقف الإعلامي والديبلوماسي الغربي في أوكرانيا وموقفه في فلسطين.

الاستنتاجات

بعد إجراء البحث وتحليل النتائج، تم الوصول إلى عدة استنتاجات تلخص النتائج الرئيسية للدراسة، وهي:

1. أثرت الأزمة الأوكرانية بشكل مباشر على العلاقات السياسية والاقتصادية بين أوكرانيا ودول العالم وخاصة الدول الأوروبية والروسية.

2 .كان للأزمة تأثير محدود على العالم العربي، حيث لم تتأثر الدول العربية بشكل مباشر بالصراع الروسي الأوكراني.

3. لم يكن للأزمة الأوكرانية تأثير كبير على القضية الفلسطينية، إذ لم تتأثر الجهود الدبلوماسية والسياسية لدول العالم العربي لدعم القضية الفلسطينية.

4. تعززت العلاقات الدبلوماسية بين دول العالم العربي وأوكرانيا خلال الفترة الماضية، ويمكن أن تستمر هذه العلاقات في المستقبل، خاصة مع التحولات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية.

5.يمكن أن تستفيد دول العالم العربي من تجارب أوكرانيا في مجالات عدة، مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة، وتطوير الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية.

التوصيات: بناء على الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، يمكن توجيه بعض التوصيات للدول العربية وأوكرانيا، ومن بين هذه التوصيات:

1. تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول العالم العربي وأوكرانيا، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والتكنولوجيا.

2. دعم الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام في المنطقة، والتزام دول العالم العربي بدعم القضية الفلسطينية وإيجاد حلول سلمية للصراع.

3. تعزيز التبادل الثقافي والتعاون الأكاديمي بين دول العالم العربي وأوكرانيا، وتنظيم برامج تبادل للطلاب والباحثين والخبراء.

4. دعم الابتكار والتطوير في مختلف المجالات، وذلك من خلال توفير بيئة مشجعة للابتكار والاستثمار في المشاريع الناشئة والمتوسطة.

5. تطوير العلاقات الثنائية بين الدول العربية وأوكرانيا، وتبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين في الحكومات والمنظمات الحكومية والغير حكومية، وتنظيم المنتديات والمؤتمرات الثنائية لتعزيز التفاهم والتعاون بين الجانبين.

المصادر

أولاً / القرآن الكريم.

ثانياً / السنة النبوية.

ثالثا / الكتب العربية والمترجمة

" - (2015) Frontline Ukraine: Crisis in the Borderlands" by R. Sakwaخط الجبهة

1.الأوكراني: الأزمة في الحدود" لريتشارد ساكوا (2015)
2 Palestine: Peace Not Apartheid" by Jimmy Carter " - (2006) " فلسطين: سلام ليس فصل عنصري" لجيمي كارتر (2006)
"The Case for Palestine: An International Law Perspective" by John Quigley
3حالة فلسطين: منظور قانوني دولي" لجون كويغلي (2005) 3. - (2005) "
4 The Ethnic Cleansing of Palestine" by Ilan Pappe" - (2007) " تطهير فلسطين العرقي" لإيلان بابي (2007)
5 The Iron Wall: Israel and the Arab World by Avi Shlaim" - (2014) "الجدار الحديدي إسرائيل والعالم العربي" لأفي شلايم (2014) .
"The New Cold War: Putin's Russia and the Threat to the West" by E. Lucas.6
6الحرب الباردة الجديدة: روسيا بوتين والتهديد للغرب" لدونالد لوكاس (2008) (2008)
7. "The Question of Palestine" (1992) - " مسألة فلسطين" لإدوارد سعيد by Edward Said
"The Ukraine Crisis: A New Cold War?" by T. Judah and M. Innes (2015)
8. (1992) " -أوكرانيا حرب باردة جديدة" لتيم جوداه وماكس إنس (2015) 27
9. A. Wilson and G. Pugh (2015) - أوكرانيا وروسيا الناس والسياسة والدعاية والآراء" تحرير أندرو ويلسون وجيليان بيوج (2015)
10. Ukraine: What Went (2015) - . Wrong and How to Fix It" by A. Aslund "أوكرانيا: ما الذي حدث وكيفية إصلاحه" لأندرس أسلوند (2015)
11. الكسندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ترجمة عماد حاتم (بيروت: دار الكتب المتحدة الجديدة ، 2004 ، ص 400 401 و 438-432

رابعا / المجلات والصحف والمقالات

12. اتهم الولايات المتحدة بالنفاق لدعمها العقوبات ضد روسيا وليس إسرائيل ، صحيفة الجارديان ، 7/3/2022.
13.أصبح رومان أبراموفيتش مواطنا إسرائيليا بعد شهر من تأجيل تأشيرة المملكة المتحدة ، موقع صحيفة التلغراف ، 29/5/2018.
14.أوكرانيا "محبطة" بسبب نقص الدعم من إسرائيل خلال الأزمة الروسية، هارتس ، 14/2/2020
15.إيمي سبيرو ، فتحت إسرائيل ذراعيها للمهاجرين الأوكرانيين. لكن هل ستكون لهم حقوق متساوية ؟ ، تايمز أوف إسرائيل ، 3/2022
16. التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية تضرب غزة بشدة، جيروزاليم بوست .21/3/2022.
17.التوجيه الاستراتيجي للأمن القومي المؤقت" ، البيت الأبيض ، واشنطن ، مارس 2021.
18.الحرب في أوكرانيا تدفع إسرائيل إلى قانون توازن دقيق ، نيويورك تايمز ،27/2/2022 .
19.رئيس أوكرانيا المنتخب حديثا يهودي هكذا هو رئيس وزرائها. ليس كل اليهود هناك سعداء ، نيويورك تايمز ، 24/4/2019.

20. سوريا: مقتل مدنيين اثنين في هجوم إسرائيلي بالقرب من دمشق ، الجزيرة ، 7/3/2022

21. الضغط الدبلوماسي الأمريكي من أجل تعثر أوكرانيا في الشرق الأوسط المتأثر بروسيا ، وول ستريت جورنال ، 3/3/2022. 22

22. غالبية الإسرائيليين يدعمون أوكرانيا في الحر ، مع روسيا - استطلاع ، صحيفة جيروزاليم بوست ، 5/3/2022.

23.الغزو الروسي: 2500 يهودي أوكراني يطلبون الهجرة فورًا إلى إسرائيل ، صحيفة .23 هارتس ، 27/2/2022 .

24. مع تقلص اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة، كذلك تقلص النفوذ الأمريكي ، صحيفة نيويورك تايمز ، 24/5/2021

25.منتصر جرار رئيس التحرير اليوميات الفلسطينية 2021 ، " مركز الأبحاث التحرير الفلسطينية ، شباط / فبراير 2021 25

26.منع خمسون أوكرانيا من دخول إسرائيل منذ الغزو الروسي، هارتس ، 1/3/2022.

27.النص الكامل خطاب الرئيس الأوكراني زيلينسكي أمام المشرعين الإسرائيليين ، موقع 27 تايمز أوف إسرائيل، 20/3/2022

28.وزير الداخلية يتوقع عشرات الآلاف من المهاجرين الجدد من أوكرانيا وروسيا ، تايمز 28 أوف إسرائيل ، 3/3/2022.

29.وليد عبد الحي ، تيار التراجع في أمريكا الدولية والخيارات العربية والإقامة في موقع .29 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 4/11/2020

خامساً / شبكة الانترنيت الدولية Olena

30- الشتات اليهودي والأزمة الروسية الأوكرانية" Bagno-Moldavsky Russie Nei.Visions، رقم 8 ، مركز IFRI ، مارس 2015 ، ص 20-22 .

31- أبراموفيتش يبيع تشيلسي وسط تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ، موقع الجزيرة ، .31 2/3/2022.

32- أثر الحرب من قبل الإسرائيليين ذوي الجذور في روسيا وأوكرانيا ، موقع i24News 2022/3/16

33- استخدمت إسرائيل وتركيا المعلومات الاستخباراتية لتقريبها. قد تكون الجائزة عبارة عن خط أنابيب غاز ، ميدل إيست آي ، 8/3/2022

34- استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي" ، مرسوم رئاسي للاتحاد الروسي 683 ، ترجمة نصية كاملة ، موقع المعهد الأسباني للدراسات الاستراتيجية (IEEE)، 31/12/2015

35 -إسرائيل لتخفيف الهجرة لليهود الأوكرانيين - ولكن بشكل انتقائي ، موقع .2022/3/1- World TRT

36- إسرائيل: مقتل أربعة في هجوم على مركز تسوق، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ، 22/3/2022

37- أفضل خيار لتركيا لنقل الغاز من شرق البحر المتوسط إلى أوروبا الخضراء ، موقع Daily Sabah 2022/3/10.

38- أوكرانيا ، موقع معهد أبحاث السياسة اليهودية (jpr) .

39- بعد الغزو الروسي لأوكرانيا ، تم تسمية حانة بوتين في القدس الآن باسم Pub ، موقع 28/2/2022 NPR

40- تسعى إسرائيل إلى توازن دقيق في أزمة أوكرانيا ، موقعFrance ، 25/2/2022.

41- جوليا كونلي ، النقاد ينددون بالعنصرية المزدوجة للتغطية الأوكرانية لوسائل الإعلام الغربية ، موقع شبكة الأخبار الحقيقية(TRNN) ، 1/3/2022

42- جون ميتشينسون ، الجانب السفلي هل ألكسندر دوجين بوتين دماغ ؟ ، موقع Byline ، 15/4/2019

43. Times حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية بلغ 18 مليار دولار عام 2021 ، موقع الإقتصاد ، 27/1/2022 .

44- الحرب الروسية الأوكرانية توترت علاقات إسرائيل مع الغرب بسبب خوفها من بوتين في سوريا، ميدل إيست آي ، 2/3/2022

45- حرب أوكرانيا أزمة عالمية؟ موقع مجموعة الأزمات الدولية ، 4/3/2022.

47- حصة روسيا في واردات الأسلحة 2017-2021 ، حسب الدولة ، موقع Statista .2022/3/15

48- ستحاول إسرائيل التوسط في أوكرانيا حتى لو كانت التوقعات ضعيفة بينيت ، موقع وكالة رويترز للأنباء ، 6/3/2022 .

49- صادرات الأسلحة في روسيا -2017-2021 ، بالسلاح ، Statista 2022/3/17.

50- طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل مساعدة طاقة محتملة لأوروبا ، موقع Axios

51- العلاقات مع روسيا تهدد موقف إسرائيل من أوكرانيا ، موقع مجلة نيويوركر ، 28/2/2022.

52- الكسندر دوجين بوتينز الدماغ. وأنتون باراباشين وهانا ثوبورن ، دماغ بوتين ألكسندر دوجين والفلسفة وراء غزو بوتين لشبه جزيرة القرم، موقع مجلة فورين أفيرز ، 31/3/2014

53- كيف ستؤثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا على إسرائيل؟، موقع .28/2/2022 ،

54- لماذا يرفض يهود أوكرانيا الهجرة إلى إسرائيل رغم العروض المُغرية؟ وما هي الأسباب التي تقف خلف هذا الرفض ؟ وما هي الرسالة التي تحملها ليهود العالم ؟ Ynetnews

55- مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية تتأخر بسبب "معاداة السامية" في الكتب المدرسية، ميدل إيست آي 16/3/2022.

56- موقع صحيفة واشنطن بوست 6/3/2022 .

57- هل تظهر حرب أوكرانيا على الصفحة الدولية للفلسطينيين ؟، موقع زوايا 16/3/2022.

58- واردات روسيا حسب الدولة ، موقع اقتصاديات التجارة ، و مبيعات الأسلحة الروسية وصناعة الدفاع ، موقع خدمات أبحاث الكونغرس (CRS) 2021/10/14.

59- يتجه العالم نحو التعددية القطبية كما يتضح من أزمة روسيا وأوكرانيا ، موقع الأوقات . الاقتصادية ، 4/3/2022.

60- هل يمكن لتركيا الاستفادة من سعي أوروبا لتقليل الغاز الروسي؟ ، موقع المونيتور ، .9/3/2022 .

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي على مستقبل الاوضاع الاقتصادية والسياسية

أ.م.د.نسرين فالح حسن
جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد

منهجية البحث

اولاً: اشكالية البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الاتي:

ماهي التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي كالاتي:

1- ماهي الجذور النظرية والتاريخية لمشروع الاندماج الأوربي ؟

2- ماهي التداعيات السياسية الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي على بريطانيا والاتحاد الأوربي والسيناريوهات المتوقعة؟

3- ما تأثير خروج بريطانيا على العولمة والنظام الدولي؟

ثانياً: اهداف البحث

1- **التعرف على الاطار المفاهيمي والنظريات السياسية والاقتصادية للتكامل والاندماج.**

2- التعرف على جهود الوحدة الأوربية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

3- التعرف على ظروف انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية والأوربية عام 1973.

4- التعرف على التداعيات السياسية والاقتصادية المباشرة والسيناريوهات المتوقعة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي.

5- التعرف على السياسة الخارجية البريطانية بعد عمليه الخروج وأثر الخروج على العولمة والنظام الدولي.

ثالثاً: اهمية البحث

اثراء الحقل الاكاديمي بدراسة جديدة تناولت التداعيات السياسية والاقتصادية لخروج بريطانية من الاتحاد الاوربي والسيناريوهات المتوقعة بعد الانفصال.

المقدمة

تعد بريطانيا إحدى الأعمدة الرئيسة في الاتحاد الأوروبي ،ويعد اقتصادها خامس اقتصاد على مستوى العالم ، وهي قلب أوروبا المالي، وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة. ولذلك حصلت بريطانيا على مجموعة كبيرة من الامتيازات ضمن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، فعلى مستوى التبادل التجاري ،تميزت السلع البريطانية بسهولة تنقلها ضمن دول الاتحاد الأوروبي دون حواجز جمركية، بالإضافة إلي سهولة تنقل خطوط الطيران ضمن دول الاتحاد، وأيضا هناك أكثر من نصف مليون شخص بريطاني يعملون بمؤسسات دول الاتحاد الأوروبي، كما حصلت بريطانيا على ميزة أخرى وهي الاحتفاظ بعملتها المحلية كعملة دولية ولم تتعامل بالعملة الأوربية "**اليورو**"، ومع كل هذه الامتيازات إلا أن المملكة المتحدة رغبت في الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، ومن المؤكد أن هذا الانفصال له آثاراً اقتصادية وسياسية على الطرفين البريطاني والأوربي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي يمر بها العالم بسبب انتشار وباء "**كوفيد19** "،الذي أطاح بالعالم في مارس

2020 ،وكان له آثراً كبيراً علي معظم دول العالم وخاصة الدول الكبرى ومنها بريطانيا. اذ اكتشف **فيروس كورونا (COVID-19) K**لأول مرة في مدينة **"ووهانا"** بالصين في نهاية ديسمبر 2019، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية **(WHO)** عن تفشي الوباء رسميًا في مارس 2020 ،وقد بلغت الوفيات بهذا الفيروس أعدادا كبيرة بلغت حوالي(2) مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم.

وقد تأثرت بريطانيا بشكل كبير من الناحية الاقتصادية من جراء توقف النشاط الاقتصادي لفترات طويلة بسبب انتشار هذا الوباء، بالإضافة إلي فقد المملكة المتحدة البريطانية لامتيازات العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من حيث حرية دخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية لأكبر سوق في العالم، وهي السوق الأوروبية الموحدة التي تضم (500) مليون شخص بحجم ناتج إجمالي يصل إلى(18)تريليون يورو، وأيضا فقدت اتفاقيات التبادل التجاري مع(53)دولة كانت ترتبط باتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك كندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والمكسيك، الامر الذي سيجعل المملكة المتحدة مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة علي حدة، لتحصل علي الامتيازات التجارية ذاتها.Kفضلا عن التغيير في طبيعة العلاقات السياسية الدولية بينها وبين دول الاتحاد الاوربي.

ومماتقدم كان هناك دافعا مهما" لدراسة الموضوع الموسوم" **تداعيات الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي على الاوضاع الاقتصادية والسياسية"** ، للوقوف على تأثير هذا الانسحاب في بريطانيا ، ودول الاتحاد على حد سواء.

اقتضت السياقات المنهجية الاكاديمية تقسيم الموضوع الى مقدمة سبقها شرح مختصر لمنهجية البحث ،ومبحثين كان الاول منهما بعنوان " **الاسس النظرية والتاريخية لمشروع الاتحاد الاوربي** " ، وتضمن مطلبين الاول: الاطار المفاهيمي لمشروع الاندماج ،والثاني : الجهود الاوربية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، بينما جاء المبحث الثاني تحت عنوان " **انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الاوربية ودوافع الخروج من الاتحاد"،** وتضمن ايضا مطلبين هما: الاول: انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الاوربية، بينما كان الثاني" اسباب ودوافع خروج بريطانيا من الاتحاد" . **وواختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات فضلا عن الخاتمة وقائمة المصادر المستخدمة في البحث،**

واخيرا" لاتدعي الباحثة الكمال فهو لله وحده جلت قدرته انما نسأله التوفيق والسداد.

المبحث الأول

الأسس النظرية والتاريخية لمشروع الاتحاد الأوربي

تمهيد: يهدف التكامل الى تحقيق اهداف تتمحور حول بناء السلام الدولي والتقليل من الصراعات. التكامل والاندماج الايجابي يسمح بتحقيق الفوائد خاصة الرفاه الاجتماعي للتكامل. وان للتكامل مقومات لا يقوم الا بها، وعلى راس تلك المقومات :درجة من الهوية والولاء وامكانية الاتصال والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين الاطراف، وهناك العديد من انواع التكامل مثل التكامل الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والعلمي.

برزت في الآونة الأخيرة بعض النظريات السياسية للاندماج، تهدف جميعا الى ايجاد صيغه محددة للاندماج. من هذه النظريات، **النظرية الفدرالية** التي تقوم على اساس تخلي الدول الداخلة في عملية الاندماج عن سيادتها لصالح حكومة فيدرالية.

والنظرية التعاملية التي ترى انشاء تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير اساسيات لدى الفئات الاجتماعية القائمة .**والنظرية الوظيفية** التي تدعو الى الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية، والتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. اما **النظرية الوظيفية الجديدة** فترى ان الاندماج في القطاعات الفنية سوف يؤدي الى انتشار عملية الاندماج بشكل تدريجي الى مجالات اكبر بما فيها المجال السياسي . واخيرا **النظرية الاقتصادية** التي تؤكد على اهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المحتفلة كأساس لعملية الاندماج.

المطلب الاول
الاطار المفاهيمي لمشروع

الاندماج

يعتبر التعاون الإقليمي من اهم المفاهيم الرئيسية ضمن ادبيات العلوم الأساسية، وتحديدا علم العلاقات الدولية، كما انه أحد المجالات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية، وذلك تعدد ت صور وجوانب التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية وفي مقدمتها الدول.

يبدو مفهوم التعاون الاقليمي مركبا وهو يتكون من كلمتين تشير الاولى الى مجموعه من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين او عدة اطراف (اشخاص، دول اجهزه مؤسسات...) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي الى تحقيق افضليات مشترك'.اما الكلمة الثانية فأنها بإضافتها للكلمة الأولى تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون بين اطرافه حيث يتعلق الأمر في هذه الحالة بتعاون اقليمي يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي الى حيز جغرافي محدد.

ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح "**الاقليمي**" الذي تعنى بأحد تعريفاته:" **جهود دفع التعاون الاقتصادي والامني بين ثلاث دول او اكثر في منطقه جغرافية معينة تبعا لأسس محدده، وفقا للاقتراحات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني**"[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي يمكن القول بتعدد وتنوع الصور والاشكال التي اتخذتها ظاهرة التعاون الاقتصادي بالمعنى الشامل بين الدول المختلفة، والذي يعرف اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي، والصور الشائعة لهذا النمط من التعاون هي منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي ،والسوق المشتركة ،والاتحاد الاقتصادي ،والاندماج الاقتصادي الكامل، وان اسس التميز بين كل درجة واخرى هوما تحققه كل منها من قضاء على الحواجز والقيود التي تعترض طريق

[1] علي الشرعة، (1999) الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها، مجلة انسانيات في الانثروبو لو جيا والعلوم الاجتماعية، عدد 8.

انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج المختلفة بين أطراف التنظيم[1].

على صعيد التنظيم الدولي نجد ان ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945، قد أقر مبدأ قيام المنظمات الإقليمية، ولم ير فيه تعارضا مع نظام الأمن الجماعي الذي اتت به المنظمة الدولية فنصت المادة 1/25 على انه ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليميه تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي يكون العمل الاقليمي صالحا فيه ومناسبا ،مادامت هذه التنظيمات او الوكالات الإقليمية ونشاطها تتلائم مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

لقد منحت ادبيات التكامل والاندماج دفعة قوية لتطوير الصور التعددية الليبرالية للسياسة العالمية، وذلك بعدم اتخاذها الدول كوحدة تحليل وتركيزها على جماعات المصالح الفاعلين عبر في الوطنيين في اطار معلومات سياسية اقتصادية شاملة، وطرح بدائل للتنظيم السياسي للمجتمع، ومن هنا يبدو التكامل كاستراتيجية لتحقيق اهداف معينه تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية [2].

عكس الطرح الواقعي الذي ينظر الى التفاعلات الدولية على انها لعبة ذات طبيعة صفرية، فان الادبيات النظرية حول التكامل تعقد أن التفاعلات الدولية يمكن ان تتحول الى ما نسميه باللعبة الإيجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين تحقيق الفوائد شرط ان يكون بناء السلم الدولي وتحقيق الرفاه الاجتماعي العالمي وهو الهدف الأسمى لعملية التكامل والاندماج.

مفهوم التكامل:

التكامل عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قوم يتنقل اليه صلاحيات اداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية في السابق هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب حولها مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه وهنا عدة تعارف للتكامل ومنها:

يعرف أرنست هاس التكامل أنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول مختلفة نحو مركز جديد لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة[3].

ويقول كارل دويتش عن التكامل هو "الواقع او الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينه تعيش في منطقة معينه جغرافية بالجماعة وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي أي حالة يحل فيها افراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء الى العنف[4].

---

[1] مُحَمَّد شقير، (1986) الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (الجزء الأول)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[2] مفيد شهاب، 1978، المنظمات الإقليمية الدولية، الطبعة، القاهرة، دار النهضة العربية ص408-411.

[3] زيد، عبد الله 2002، السياسة الدولية، دار الرواد، ص142.

[4] مُحَمَّد نصير، 1998، النظرية السياسية والعالم الثالث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ص26.

اذن فالتكامل هو عمليه وحالة نهائية على حد سواء يكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة في تكوين جماعة سياسية.

وتتضمن العملية او العمليات الوسائل او الادوات التي تحقق بواسطتها تلك الجماعة السياسية ثمة شرط مهم ينبغي ادراجه على الفور ان تكون عمليه الاندماج (التكامل) طوعية بتوافق الجميع، أما الاندماج الذي يجري بالقوة والقسر فهو امبريالية.

انواع التكامل:

هناك عدة انواع للتكامل أهمها:[1]

1- التكامل الاقتصادي: يتمثل في تكوين الاسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل وراس المال بين مختلف مناطق السوق.

2- التكامل الاجتماعي: ويعني به عملية نقل الولاءات القومية من مسوي الدول فوق الى مستوى فوق الدول وتنمية الاتجاهات فوق القومية أي خلق الوعي فوق القومي.

3- التكامل السياسي: يقصد به عمليه ادماج بعض المؤسسات السياسية والقومية، ونقل السيادة على السياسة الخارجية الى اجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يعني بالضرورة الغاء الحكومات الوطنية لكنه يقتصر على نقل سلطاتها الى بعض المجالات.

4- التكامل الامني يتبنى في اقتراضه على ان الدول الاطراف تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.

في الحد الادنى يشترط الاندماج وجود جماعة امنية أي نظام علاقات تخلى عن القوة والقسر كوسيلة لتسوية الخلافات وخلافا لهذا الشرط سوف يشجع الترابط الاقتصادي المشتركين المفترضين على الانخراط في انواع العمل الجماعي، مع المضي في عملية الاندماج سوف تتولى المؤسسات المركزية مهام ومسؤوليات وتفويضات جديده في الجماعة المندمجة ايضاً([2]).

تصبح للعمليات السياسية المركزية ولها خصائص كثيرا ما تقترن بالسياسة ضمن دول وليس بين الدول اذا كان الاندماج الاقتصادي مرحلة اولية او اساسية لبناء الجماعة السياسية فقد يمكن اقتران هذه الجماعات بقضايا الثروة والرفاه. ويمكن ان نقول ان عملية الاندماج عملية بالغة الاقناع في النظام السياسي العالمي المعاصر وقد كان تطورها منذ عام 1945 الى حد كبير على اساس إقليمية، وحدثت اعظم عمليات التقدم ضمن أوربا الغربية[3].

---

[1] زيد عبد الله، 2002، السياسة الدولية، دار الرواد، ص142.

[2] . Foster, Anthony. *Euroscepticism in Contemporary British Politics: Opposition to Europe in the Conservative and Labour Parties since 1945*. Routledge, 2003. pp.68-69.

[3] كمال، محمد ونهرا، (2001)، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية – الاوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المطلب الثاني

الجهود الاوربية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية

خرجت أوربا من الحرب العالمية الثانية بحالة ضعف شديد من الناحية الاقتصادية والعسكرية، كما ادركت أنها فقدت مكانتها كمركز العالم بعد استعادة مكانة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي. من هنا يمكن رصد بعض الجهود التي ساهمت بتوحيد فكرة توحيد الدول الاوربية الى مشروع من خلال عدة خطوات عملية سيتناها هذا المبحث بشيء من التفصيل انتهت بمجملها الى الاتحاد الأوربي ومؤسساته المتنوعة.

اولاً: محادثات آرنولد توينبي وأندريه سيغريد:

من اهم الجهود بعد الحرب العالمية الثانية صيغة مثيرة وكانت مدعاة للجدل، تلك التي طرحت من اجل تحقيق الوحدة بين فرنسا وانجلترا خلال السنوات الأولى للحرب[1].

في عام 1940 جرت محادثات بين المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي واستاذ العلوم الفرنسي- اندريه سيغريد في كل من لندن وباريس تم الاتفاق خلالها على قيام وحدة سياسية واقتصادية بين فرنسا وانجلترا كلف توينبي بصياغة مشروعها النهائي واكد هذا المشروع على اهمية وضرورة وضع اطر مؤسسية قادرة على وضع سياسات مشتركة في المجالات الدفاع والامن والسياسة والتجارة الخارجية وتعبئة الموارد الاقتصادية وعلى وضع نظام للرقابة البرلمانية والمواطنة المشتركة.

ثانياً: اتحاد البنلوكس

عقدت الدول بلجيكيا، لوكسمبورغ وهولندا في 29 تشرين الأول 1947 اتفاقا جمركيا كان اول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينما أول تجربة تكامل اوربي ،الغيت بموجب الرسوم الجمركية بين بلجيكيا ولوكسمبورغ من جهة هولندا ومن جهة اخرى على حين طبقت تعريفة جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى في 1/7/1950 ازيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية واتبعت الدول الثلاث سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي في تموز 1954 تحررت حركة ارسمايل قد نجحت في هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاثة في الاتفاقيات التالية كاتحاد وليس كدول متصلة [2].

ثالثاً: مجلس أوربا

كان انشاء مجلس أوربا من أهم الخطوات العملية من اجل التعاون الأوربي بعد الحرب العالمية الثانية وقد نشا المجلس بمعاهدة وقت في لندن في مايو 1949 لتحقيق قدر أكبر من الوحدة بين الدول الاعضاء من اجل تسهيل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ودعم مبادئ الديمقراطية البرلمانية وحقوق الانسان وسيادة القانون وتعظيم شان التراث الثقافي الأوربي بصوره المتعددة، ضم المجلس في البداية عشرة اعضاء وارتفع العدد الى 22 بعد اربعين عاماً والان يضم 47 عضواً.

---

[1] حسن نافعة، (2014) الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] لبنة جديد، (2004) السوق الاوربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير منشورة، جامعة تشرين.

من انجازات المجلس: الميثاق الأوربي لحقوق الانسان في عام 1950 والذي يمثل اساس المحكمة الأوربية لحقوق الانسان، ان مجلس أوربا من اقدم المؤسسات الأوربية الشاملة وكان يسعى الى اقامة نوع من الوحدة بين الدول الاوربية، ولكنه اقتصر على نواحي التعاون بوجه خاص في الشؤون الاجتماعية والثقافية ومقومات الحكم على اساس من الديمقراطية [1].

رابعاً: منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي

بعد الحرب العالمية الثانية اعتمادا على مشروع مارشال من اجل تنسق جهود الدول الاوربية عقد مؤتمر من عشر دول اوربية انبثق عن هذا المؤتمر عدد من اللجان تحول بعضها الى اجهزة دائمة فقد اجتمعت لجنة عمل حول اتحاد جمركي اوربي في عام 1947 تم انشاء امانة دائمة في بروكسل، وفي منتصف عام 1950 قرر المجلس دعوة كندا والولايات المتحدة الامريكية كعضوين مشاركين، لم تكن هذه المنظمة مسؤولة عن بناء تكامل اقليمي بالمعنى الدقيق بل كانت ترمي الى تعاون لأجل محدود مرتبط بالعون الأمريكي وكان هذا من شروط تقديم المعونة من قبل الامريكان.

يلاحظ ان المنظمة اهتمت بتحرير حركة السلع والخدمات وبعض المعاملات الرأسمالية لكنها لم تحرز تقدما في مجال انتقال الأفراد او تحقيق استمرار العملات.

خامساً: خطاب ونستون تشرشل

القى ونستون تشرشل في 9 سبتمبر 1946 خطابا شهيرا تحدث فيه عن الوحدة الأوربية كضرورة حتمية وطالب بتشكيل مجلس أوربا. وجاء هذا الخطاب بعد اقل من عام على خطاب سابق كان قد القاه في بروكسل في نوفمبر 1954 استخدم فيه تعبير (الولايات المتحدة الاوربية) ومن الضروري ذكره هنا ان تشرشل القى هذا الخطاب بعد تركة السلطة في آب / أغسطس 1945 وهذا الخطاب لم يعبر عن موقف بريطانيا الرسمي بقدر ما انه موقف شخصي موجه الى الراي العام الأوربي.

ولم يكن خطاب تشرشل في تشرين الثاني / نوفمبر 1945 في ايلول سبتمبر 1946 هما النداءان الاولان من اجل اقامة وحدة اوربية وتأييده لأوربا الفيدرالية بل ادلى بذلك ايضا وزير خارجية فرنسا ارستايد برايند في مقال في 15 شباط 1930 دعا فيه الى دعم فكرة اقامة الولايات المتحدة الأوربية اكد تشرشل ان الولايات المتحدة لأوربا يجب أن تكون الخطوة الأولى لشراكة بين فرنسا والمانيا، لذلك يجب ان تأخذ فرنسا والمانيا معا زمام المبادرة [2].

لاشك ان هذا الخطاب ادى الى تنشيط العديد من الحركات السياسية المناضلة من اجل تحقيق هذه الوحدة وحشد وتعبئة الراي العام ورائها الأمر الذي ادى الى تأسيس العديد من الحركات والتنظيمات والمنتديات الفكرية والسياسية التي طالبت بتحقيق

---

[1] الامام، مُحَمَّد. (1998) تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي " الدروس المستفادة للتكامل العربي" الطبعة الأولى، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

[2] تسن فرغلي. (2001) تاريخ اوربا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الوحدة ، رغم ذلك كان هنالك اختلاف في وجهات النظر فيما بينها فمنها ما كما يدعو باروبا رأسمالية واخر يطالب بأوربا اشتراكية وتيار فقط ينادي بمشاركة دول اوربا فقط واخر يرد عدم مشاركة بريطانيا واختلفت هذه التوجهات على طبيعة دور المانيا والموقف من دول اوربا الشرقية وهذا ايضا ينطبق على المواقف الرسمية للحكومات الأوربية.

لاشك ان هذا الاختلاف في جهات النظر لم يدم طويلا حتى بدأت محاولات حقيقة من اجل توحيد الجهد الأوربي خاصة بعد تزايد خطر الاتحاد السوفيتي، بدأت اوساط داخل أوربا تؤكد ضرورة التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، ساهم في تلك الحملة الدعائية التي استهدفت الاتحاد السوفيتي واظهرته بمظهر الدولة المسؤولة عن تدهور الأوضاع في اوبا كلها، لذلك تبنت الولايات المتحدة الامريكية سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي من خلال تضخيم جسم التهديد العسكري والايدلوجية الذي يملكه الاتحاد السوفيتي للغرب و أوربا والثاني يتمثل في الاستعداد لتقديم مساعدة ضخمة لاوربا تستهدف تنشيط اقتصادها وتوسيع حجم الطبقة الوسطى فيها بما يكفي لمحاصرة النفوذ السياسي والاجتماعي للأحزاب الشيوعية فيها وهكذا كله حدث عبر مشروع مارشال وارتكزت على مقولة ان رخاء اوربا اصبح مسؤولية امريكا[1].

سادساً: خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية

كان للولايات الامريكية المتحدة دور حاسم في انتصار الحلفاء وفي الحرب العالمية الثانية على دول المحور فهل لها دور في توحيد أوربا ؟

الاجابة بالتأكيد نعم كان للولايات المتحدة الأمريكية جهودا كبيرة في توحيد أوربا فقد اشترط الجنرال مارشال المعين حديثا وزيرا للخارجية الامريكية ان تتوحد الدول الاوربية في اطار مؤسسي- مناسب كي تتمكن من الاستفادة ومن المعونة الأمريكية والتي بلغت 13 مليار دولار.

كان هناك احساس ان اوربا تريد ان تساعد نفسها واعادة بناءها يتطلب مصالحة فرنسية المانية والرجل الذي اخذ على عاتقه هذه المسؤولية هو جان مونيه.

---

[1] حسن نافعة، (2014) الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية.

المبحث الثاني

انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية لأوربية ودوافع الخروج من الاتحاد

كانت بريطانيا غير مستعدة للدخول في مشروع الاندماج الاوربي الفعلي في بداية تشكيله عام 1951 ،اذ رفضت الدخول في الجماعة الاوربية للفحم والصلب منذ تأسيسها، ولم توقع على معاهدة روما عام 1957 بل كانت من وجهة نظر البعض عائقا امام المفاوضات التي ادت الى توقيع معاهدة روما وشكلت بشكل مواز بالتعاون مع بعض الدول ما يسمى بالرابطة الاوربية للتجارة الحرة عام 1960 ([1])،هذا الرفض لم يستمر طويلا نتيجة عدة عوامل. لكن فرنسا وفي عهد رئيسها شارل ديغول([2]) وضعت الفيتو مرتين امام طلب الانضمام.

بعد رحيل ديغول عن الحكم، واستلام الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ،تمكنت بريطانيا من الانضمام، لكن هذا الانضمام اصبح محل خلاف بريطاني – بريطاني، حسمه استفتاء بريطاني عام 1975 الذي جاءت نتائجه لصالح معسكر البقاء في الجماعة الأوربية.

كانت العلاقة بين بريطانيا والجماعة الاوربية (الان) الاتحاد الأوربي منذ انضمامها وحتى خروجها مضطربة وغير مستقرة وعكست خلافا سياسيا داخل الأروقة السياسية البريطانية ، نتج عنه وجود تيار مشكك بالاتحاد الأوربي[(3)].وهذا التيار مكون من قادة ووزراء من حزب المحافظين ومن حزب العمال وحزب استقلال بريطانيا بالإضافة الى رجال اعمال وكتاب وصحفيين.

ارغم التيار المناهض للاتحاد الأوربي والمشكك فيه خاصة من حزب المحافظين ، ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني السابق لعقد استفتاء من اجل تحديد مستقبل بريطانيا سواء بالبقاء او بالخروج من الاتحاد الاوربي. وبالفعل اجري استفتاء على بقاء او خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي في 23 يوليو 2016 أظهرت نتائجه فوز معسكر البقاء. بنسبة ضئيلة حيث حصل معسكر الخروج على 51.5% مقابل 48.9% لصالح معسكر البقاء. ومن اهم دوافع معسكر الخروج والتي رفعت خلال حملة الاستفتاء السيادة والهجرة، والازمة المالية، فيما كانت حملة البقاء تدعو إلى البقاء الأوربي لما في الاتحاد الأوربي من مميزات على الصعيد الاقتصادي وحرية الافراد والسلع والخدمات [(4)]

---

[1]) الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة: منظمة تأسست عام 1960 لالغاء التعريفات وإزالة العقبات الاخرى أمام التجارة في أوروبا وتحقيق الاهداف الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء. والاعضاء المؤسسون للتفاهم: النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

[2]) شارل ديغول: جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912م من سلاح المشاة الف عدة كتب حول موضوع الاستراتيجية والتصور السياسي والعسكري.

[(3)]الرابطة الاوربية للتجارة الحرة: منظمة تأسست عام 1960 لالغاء التعريفات وإزالة العقبات الأخرى أمام التجارة في أوربا وتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء. والأعضاء المؤسسون للتفاهم: النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

[(4)] حسن نافعة. (2014) الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

المطلب الأول

انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الاوربية

أولاً: موقف بريطانيا من انشاء الجماعة الاوربية للفحم والصلب.

كانت بريطانيا عضو في العديد من المنظمات الدولية ،بل من المؤسسين للبعض منها ،مثل مجلس أوربا ،والمنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي، ومع كل هذا، لم تنظم بريطانيا للمجموعة الاوربية ،رغم أنها وقعت معها على اتفاقية انتساب ، وظل هذا الحال حتى انشاء الجماعة الأوربية([1]).

لم تكن بريطانيا متحمسة لفكرة السوق الاوربية المشتركة ،بل عملت على عرقلتها وربما نسفها من الاساس ،وقد وجهت الدعوة الى بريطانيا للمشاركة في اعمال اللجنة ،وقبلت الدعوة للمشاركة في اعمال اللجنة ،ثم تبين بعد ذلك انها جاءت بهدف الانقسام واثارة البلبلة ،وليس بهدف المساعدة في دعم الجهود الرامية الى انشاء سوق اوربية مشتركة ،وتم انسحابها من اللجنة في عام 1955 م. بيد ان هناك سؤال يبرز الى الواجهة دوما في خضم هذه المعطيات وهو:**لماذا لم تبدي بريطانيا استعداد الانضمام للجماعة الاوربية للفحم والصلب وبعد ذلك للجماعة الاوربية؟**

وللجواب على ذلك لابد من الاشارة الى مايلي:

1- تاريخيا لم تخضع بريطانيا للاحتلال، من هنا جاء رفضها لتقاسم السيادة مع الشعوب الأوربية، وكانت ترى ان الاعتماد على الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي-كاف ،من هنا جاء التركيز على الجوانب الاقتصادية للتكامل الذي شاع بين الساسة البريطانيين، وقيد قدرتهم على لعب دور مؤثر في بعض هذه التطورات.

2- كانت بريطانيا تاريخيا ذات ميول سياسية اطلسية، فإذا كانت فرنسا مثلا تصف على اساس انها ذات ميول جنوب متوسطية، والمانيا ذات ميول شرق أوربية ،فإن بريطانيا كانت على الدوام ذات ميول سياسية اطلسية.

3- رفض بريطانيا للانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوربية يعود،الى عدم ثقتها في ديمقراطية سلطة فوق وطنية. لأن بريطانيا كانت تطمح الى ان تبعد الجماعة الاقتصادية الأوربية عن قطاع الزراعة الذي اتضح فيما عد انه يشكل عبئا ثقيلا، والاكتفاء بما لها من علاقات تفضيلية مع دول الكومنولث[(2)]. توفر لها قاعدة رخيصة من المواد الأولية ،وتهيئ لها ميزه تنافسية في المنتجات الصناعية وفي الاسواق العالمية، الى جانب الزوايا الخاصة في اسواق الكومنولث، وهو ما جعلها حريصة على عدم تجاوز المنطقة الحرة الى اتحاد جمركي، وبديهي أن تنظيم المنطقة الحرة لم يكن يتطلب سلطة فوق وطنية، سبق لها أن رفضتها ،ورفضت الانضمام لجماعة الفحم والصلب بسببها، على أن هذا أنشأ تخوفا من أن تمثل المنطقة الحرة بديلا أقل التزاما

[1] . Gifford, Chris. *The Making of Eurosceptic Britain*. Ashgate Publishing, 2014. pp.55, 68..

[(2)] دول الكومنولث: عبارة عن اتحاد طوعي مكون من 52 جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقا باستثناء موزمبيق ورواندا.

يثبط من عزيمة الدول على الدخول في ترتيب السوق المشتركة الاشد الزاما.

4-رفضت بريطانيا المشتركة الحرة ،لأنها كانت تفضل اقامة منطقة حرة لتجارة السلع المصنعة فقط ، الامر الذي يمنحها ميزة في السوق الجماعة الاوربية، لا تقابلها ميزة أوربية موازية في السوق البريطانية. بيد أن بريطانيا كانت تحصل على ما تحتاج اليه من منتجات زراعية بأسعار رخيصة من دول الكومنويلث، ولم تكن تريد فتح اسواقها امام منتجات زراعية اغلى ثمنا تنتج في دول اوربية مثل فرنسا وايطاليا، بدلا من ذلك قامت بريطانيا بجهود من اجل انشاء الرابطة الاوربية للتجارة الحرة ،والتي ضمت الى جانب بريطانيا كلا من النرويج والدنمارك والسويد والنمسا وسويسرا والبرتغال.

5-كانت بريطانيا ترفض بشدة ان تنقل المزيد من السيادة من البرلمان البريطاني الى التكنوقراط غير المنتخبين في بروكسل ،وعلاوة على ذلك كانت فرنسا حريصة على ابقاء بريطانيا خارج الكتلة.

6- عارضت بريطانيا انشاء السوق المشتركة ،ورات فيه خطوة اولى نحو اتحاد اوربي سياسي كانت هي غير راغبة فيه آنذاك، بسبب حجمها ونفوذها الدولي التي كانت تتمتع به ،بل ان تشرشل رغم انه من الذين دعوا الى اقامه الولايات المتحدة الأوربية، رأى ان على الدول الأوربية ان ترفع من مستواها العام حتى تصل مستوى بريطانيا.

ثانياً: انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الأوربية

1- تقديم بريطانيا طلب انضمام للجماعة الاقتصادية ،يرجع لسوء الاحوال الاقتصادية ،على عكس دول الجماعة الاقتصادية الأوربية ،التي نالت اعجابا دوليا وحققت مكاسب اقتصادية مهمة.

2- وجدت بريطانيا ان استمرار ابتعادها عن الجماعة الاوربية، يفقدها القدرة على المنافسة في سوقها ،حيث يعتبر سوق الجماعة الاوربية من اهم الاسواق امام منتجات بريطانيا.

3- يرى البرفيسور "**Vernon Bogdanor** "[1].ان تقديم البريطانيين طلب الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوربية كان بسبب تراجع ثقة بريطانيا بنفسها ،بعد ازمه السويس ،وتخلى الحليف الاستراتيجي لها الولايات المتحدة الأمريكية.

4- بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ،كانت بحاجه الى اعادة النظر بموقعها الجيوسياسي، بعيدا عن الإمبراطورية، وباتجاه موقع واقعي في قلب أوربا.

5- يرى ماكميلان ومستشارية، ان خلاص العالم يكمن في شكل من اشكال الحكومة العالمية القائمة على فيدراليات اقليمية، حيث ان ماكميلان يرتبط بعلاقة متينة مع جون مونيه الذي يتفق معه في اعتقاده هذا، لذا اصبح ماكميلان ممثل الحكومة الفيدرالية الأوربية في مجلس الوزراء البريطاني.

ثالثاً: شارل ديغول والفيتو

قدمت بريطانيا طلبين للانضمام للجماعة الاقتصادية الاوربية عام 1967م ، لكن الطلبين لقيا معارضة شديدة من فرنسا التي تزعمها في حينه مؤسس الجمهورية الخامسة شارل ديغول.

---

[1] Vernon bogdanor. بريطاني ولد في 1943م وهو برفيسور في التاريخ والسياسة وله العديد من المؤلفات في السياسة والتاريخ.

ويعود السبب في معارضه ديغول انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الأوربية الى مايلي :

1-رأى ديغول ان انضمام بريطانيا للجماعة الأوربية يساهم في تدخل الولايات المتحدة الامريكية في الشؤن الأوربية ،لأن بريطانيا من وجهة نظره هي شريك تابع وخاضع للولايات المتحدة الأمريكية ،وربط ديغول بين طلب الوحدة ومطلب الاستقلال، واعتبر ان أوربا المستقلة شرط لازم لوجود أوربا الموحدة. وفي سياق هذه الرؤية آمن ديغول انه لا مكان لوحدة أوربية حقيقية في ظل علاقة أوربية تتسم بالتبعية للولايات المتحدة الامريكية، وتجسدها على الصعيد المؤسسي- ضمن صيغة حلف شمال الاطلسي- التي آن الأوان لإعادة النظر فها ،أو الانتقال بأوربا من دور الحلف لأحدى القوتين العظميتين المتصارعتين على الساحة الدولية ،الى دور اللاعب المستقل والقادر على صنع السلام العالمي [1].

2- يستلهم ديغول افكاره الفرنسية ،من ادراكه أن مركز ثقل العالم لأول مرة ينتقل من أوربا الى اميركا ،وربط اوربا بأمريكا عن طريق حلف الناتو إنما يعد بمنزلة الخيانة الأوربية.

3- يتهم ديغول بريطانيا بأنها تحمل كراهية متجذره للكيانات الأوربية، حيث قال ديغول في السابع والعشرين من نوفمبر 1967م ،من داخل قصر الاليزيه أمام نحو الف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية ،أن بريطانيا تملك كراهية متجذره للكيانات الأوربية .

4- كان هدف ديغول من رفض انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الأوربية ،هو وضع شروط سياسية، وليس اعتبار الجماعة كتكتل تجاري أو اقتصادي، وهذا لم يحظى بإجماع بقية الشركاء في الجماعة الأوربية ، لذلك فمجرد مغادرة ديغول الحكم ،تم قبول طلب بريطانيا في 1971م، وقد قررت الجماعة الأوربية أن تركز أولوياتها على دفع عمليات التكامل والاندماج الاقتصادي ، لان معظم الدول الاعضاء في الجماعة الأوربية كانت تخشى- من هيمنة ألمانية - فرنسية ،وترفض في الوقت نفسه أن توضع في موقف يتعين عليها فيه أن تختار بين الأوربية والاطلسية ، فقد كان من مصلحتها أن تعمل على فتح باب عضوية الجماعة الاوروبية ليس أمام بريطانيا وحدها أنما أمام كل الراغبين.

5- اتهم ديغول بريطانيا أيضا ،أنها كانت تعمل على عرقلة وتعويض السوق، فضلا عن قيامها عام 1962م بتجديد الاتفاقية الذرية الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية.

رابعاً: استقالة ديغول وعبور بريطانيا للجماعة الاقتصادية الأوربية.

دفعت الاحداث الطلابية عام 1968م ديغول الى الاستقالة، هذا فتح الطريق واسعا أمام إطلالة بريطانيا على الأوربيين، وقد خلف ديغول في الحكم جورج بومبيدو، الذي منح شرف قبول المحاولة الثالثة لرئيس حكومة محافظين ترأسها ادوارد هيث،و لقد ادركت باريس وبرلين، الاهمية الجيوسياسية لتوسيع عضوية الجماعة الأوربية المشتركة، وفعلا تم توسيع

[1] حسن نافعة. (2014) الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عضوية الجماعة، لتشمل عدة دول من ضمنها بريطانيا. ليسجل دخول بريطانيا التاريخي الى الجماعة الاوربية في عام 1973[1].

خامساً: استفتاء 1975م على عضوية بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية

انضمت المملكة المتحدة، للجماعة الأوربية في يناير 1973م. بعد مفاوضات الحكومة البريطانية المحافظة التي تزعمها في حينه ادوارد هيث. وفي الدعاية الانتخابية للانتخابات العامة 1974م ،اعلن حزب العمال أنه قرر اجراء استفتاء على عضوية بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الاوروبية. وهذا إن دل فإنما يدل على مدى اختلاف الساسة البريطانيين حول انضمام بريطانيا للجماعة الاقتصادية الأوربية منذ البداية.و قام هارولد ويلسون[2] . بإجراء استفتاء في 5 يونيو 1975م ،كانت نتيجته فوز فريق البقاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة 67% مقابل 33% لفريق الخروج.

احدث الاستفتاء انقساما في داخل حزب العمال البريطاني،حيث سمح رئيس الوزراء العمالي هارولد ويلسون([3]) لوزراءه بحق التأييد أو الرفض للجماعة الأوربية ،حيث صوت(16)وزير لصالح البقاء ،مقابل (6)وزراء صوتوا الصالح الخروج، كان من اشد المعارضين للجماعة الاقتصادية الأوربية في حزب العمال كل من:(**Tony Enoch, Barbara Cast Michael Fool, Benn**)،وهذا يشبه الى حد بعيد ما حصل في عام 2016 م،حيث انقسم حزب المحافظين هذه المرة بين مؤيد ومعارض للاتحاد الأوربي ،كان من اشد الداعين للبقاء في الاتحاد الأوربي رئيس الوزراء البريطاني المحافظ ديفيد كاميرون. وهذا دليل على تجذر الديمقراطية في المملكة المتحدة، ومدى الانقسام تجاه الاتحاد الأوربي حتى في داخل الاحزاب نفسها.

يذكر أن حزب المحافظين كان في استفتاء عام 1975م ، من اشد المؤيدين لبقاء المملكة المتحدة داخل الجماعة الاوربية ،حيث تزعم حزب المحافظين في حينه **"ما رجيت تاتشر"**[4]. التي دعمت بقوة حملة البقاء، حيث قالت " **ان الجماعة الأوربية مهمه لاقتصاد المملكة المتحدة ،كما أن بريطانيا مهمه لأمن أوروبا** "، وهذا الموقف بالتأكيد لتاتشر، تراجع فيما بعد، خاصة في عقد الثمانينات، بالإضافة لحزب المحافظين الذي كان من اشد

---

[1] حسن نافعة، (2014) الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الاولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] هارولد ويلسون: سياسي بريطاني من حزب العمال البريطاني. تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا مرتين من 1964 إلى 1970 ومن 1074 إلى 1976.

[3] هارولد ويلسون : سياسي بريطاني من حزب العمال البريطاني . تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا مرتين من 1964 الى 1970 ومن 1974.

[4] مارجريت تاتشر هي سياسية بريطانية، وهي المرأة الأولى التي شغلت منصب رئيسه وزراء في تاريخ بريطانيا العظمى ومدة حكمها هي الأطول. وفي الاونة الأخيرة أصبحت واحدة من اهم الشخصيات الهامة والمؤثرة في تاريخ المملكة المتحدة.

المؤيدين لحملة البقاء في الجماعة الأوربية في حينه ايضا، الصحافة البريطانية ورجال الاعمال.

المطلب الثاني

اسباب ودوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي

بعد ان استقرت الحياة السياسية في بريطانيا بعد ظهور النتائج وفوز معسكر الخروج، ولقطع الشك باليقين، قامت الحكومة البريطانية بعدة خطوات تمثلت بعقد لقاءات سياسية داخلية وخارجية، والقاء خطابات وتنفيذ خطوات هدفت جميعها الى بث الطمأنينة للداخل والخارج، بشأن العلاقة المرتقبة بين الاتحاد الأوربي وبريطانيا، من جهة وما بين بريطانيا والعالم من جهة اخرى. وكان اخر الخطوات دعوة رئيسة الوزراء البريطانية" **تيريزا ماي**" الى انتخابات مبكرة في بريطانيا. وقد لاقت هذه الخطوة المفاجئة ترحيبا كبيرا داخل الأوساط السياسية البريطانية. وقد بررت تيريزا ماي هذه الخطوة ، بانها من اجل استقرار الحياة السياسية البريطانية ،ولإنهاء الانقسام الذي حصل خلال عملية التصويت على استفتاء 2016. وكان هناك بعض الخطوات المهمة والخطابات الهامة التي عكست رغبة بريطانيا باستمرار العلاقة السياسية والاقتصادية والامنية مع الاتحاد الاوربي والعالم، لكن باتفاقيات ومعاهدات جديدة غير المعمول بها في الوقت الحالي من اهم هذه الخطوات والخطابات:

اولاً: خطاب لانكستر هاوس 2017

شكل خطاب رئيسة الوزراء البريطاني تيريزا ماي في لانكستر هاوس في 17 يناير 2017 م،محطة جوهرية في مسار عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، فقد حمل الخطاب استراتيجية بريطانيا حول عملية الخروج من الاتحاد الأوربي ،والعلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوربي. هذه الاستراتيجية تمثلت بمادة اساسية عنوانها الرئيس :ان المملكة المتحدة تسعى بعد خروجها من الاتحاد ،الى اتفاق بناء يكون لمصلحة الطرفين. بيد ان هذا الخطاب،قد وثقته الحكومية البريطانية وسمته بالكتاب الابيض.

ثانياً: الكتاب الأبيض 2017

صدر عن الحكومة البريطانية في يناير 2017 م، "**الكتاب "الأبيض**" الذي حمل عنوان " **خروج المملكة المتحدة والشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوربي**"،وقد جاء في الكتاب تفاصيل الخطة الإيجابية والبناءة التي تقوم بالأساس على الشراكة في المصالح المتبادلة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي، وقدمت الوثيقة بالتفصيل المبادئ الاثنا عشر التي ستحكم مسار المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوربي.وتحدد مستقبل العلاقة بين لندن وبروكسل على قاعدة المصلحة المتبادلة بين المملكة والاتحاد الأوربي ،بالحفاظ على تجارة اكبر، تبادلا تجاريا أكثر نشاطا في مجالات السلع والخدمات.

ومن اهم المبادئ الاثنا عشر- التي تضمنها الكتاب الابيض[1].

1 – اليقين:الحكومة ستعمل على توفير سبيل اليقين ،حالما تستطيع ،وهذا يعني أنه سيكون أخذ وعطاء في

[1] رمزي سمير، التحولات الواعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكست، مركز الديمقراطي العربي.

المفاوضات ،وتقديم تنازلات من الطرفين، وهذا ضروري للشركات والقطاع العام وللجميع، خلال مسار عملية المفاوضات.

2- ضبط القوانين البريطانية: وهذا يعني ان تكون بريطانيا مسؤولة عن شؤونها الخاصة وأن تتحكم بها ،وأن تضع نهاية لولاية محكمة العدل الأوربية ،وأن تسن قوانين بريطانيا في ويستمنسر ـ وادنبرة وكارديف و بلفاست.

3 - تعزيز الاتحاد: ستعمل الحكومة البريطانية على تعزيز الاتحاد الثمين ما بين الاجزاء الأربعة التي تشكل المملكة المتحدة ،وتعمل كذلك، على اشراك الحكومات المفوضة في بلدان المملكة المتحدة في عملية المفاوضات.

4- الابقاء على منطقة حرية السفر المشتركة مع ايرلندا: يعتبر الابقاء على منطقة حرية السفر المشتركة مع ايرلندا ،أولوية بالنسبة للمملكة المتحدة، هذه المنطقة قائمة بين المملكة المتحدة وايرلندا قبل عضوية البلدين في الاتحاد الأوربي.

5- ضبط الهجرة: ستواصل بريطانيا ضبط هجرة القادمين الى بريطانيا من أوروبا، مع البقاء على استقطاب أفضل الناس للعمل أو الدراسة في بريطانيا ،ولا بد أن يبقى الانفتاح لاستقبال المواهب الدولية لبريطانيا. واوضحت بريطانيا ضمن هذا المبدأ، أنها ستتحكم بعدد القادمين الى بريطانيا من الاتحاد الأوربي.

6- حقوق مواطني الاتحاد الأوربي في بريطانيا وحقوق البريطانيين في الاتحاد الأوربي: الحكومة البريطانية ستضمن في اقرب فرصة، حقوق مواطني الاتحاد الاوربي الذين يعيشون في بريطانيا ،وبالعكس وتسويه هذه القضية في اسرع وقت يشكل اهميه بالنسبة لبريطانيا.

7- حماية حقوق العاملين: ستعمل الحكومة على حماية الحقوق القانونية للعاملين خاصة لدى مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة.

8- تجارة حرة مع الأسواق الأوربية: ستسعى بريطانيا الى التوصل الى اتفاقيه جريئة وطموحة بشان التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي، ومن شأن هذه الاتفاقية، أن تتيح أكبر قدر من الحرية في تجارة السلع والخدمات بين بريطانيا والدول الاعضاء في الاتحاد الأوربي، كما انها ستتيح للشركات البريطانية أكبر قدر من الحرية للمتاجرة والعمل ضمن الاتحاد الأوربي ،والسماح للشركات الأوربية بحرية المتاجرة والعمل في بريطانيا ،وهذا لا يعني عضوية بريطانيا في السوق الموحدة ، التي لا تسعى بريطانيا الى بنائها على هذا المبدأ ،بان تكون عضوا في السوق الموحدة ،بل تسعى الى اتاحةاكبر قدر من التجارة معها ،من خلال اتفاقيه جديدة للتجارة الحرة ،تكون شاملة وجريئة وطموحة، تلك الاتفاقية قد تتضمن بعض عناصر الترتيبات الحالية المعمول بها في السوق الموحدة في مجالات معينه بشان تصدير السيارات والشاحنات أو حريه تقديم خدمات مالية عبر الحدود الوطنية ،لأن من غير المنطقي من وجهه نظر الحكومة البريطانية المبدأ من الصفر في الوقت التي تلتزم به بريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوربي بنفس القواعد منذ سنوات طويلة. أكد هذا المبدأ ان المملكة المتحدة لن تساهم في ميزانية الاتحاد الأوربي لأنها ليست عضوا في السوق الموحدة.

9- اتفاقيات تجاريه الدول الأخرى: تسعى بريطانيا ان يكون لها حرية التوصل لاتفاقيات تجارية مع دول خارج الاتحاد الاروبي ، وقد بينت بريطانيا من خلال هذا المبدأ ،ان عضويتها في الاتحاد الأوربي قد ساهمت في خفض الناتج القومي،و لهذا السبب تؤكد بريطانيا انه ان الأوان لانطلاق بريطانيا الى العالم ،ومعاودة اكتشاف دورها كأمة تجارية عالمية عظيمة.

10- أفضل مقر للعلوم والابتكار: ترحب بريطانيا بالاتفاق على مواصلة التعاون مع الشركاء الأوربيين في المبادرات العلمية والبحثية والتكنلوجية الكبيرة، وستبقى بريطانيا في. طليعة الداعمين للمساعي المشتركة في مجالات استكشاف الفضاء والطاقة النظيفة والتقنيات الطبية.

11- التعاون في مجال مكافحة الجريمة " والارهاب ": ستواصل بريطانيا مع شركائها الأوروبيين في مكافحة الجريمة و " الارهاب " ، وفي هذا الصدد،بينت الحكومة البريطانية، أن الرد على التهديدات المتزايدة لا يكون بتقليل التعاون، بل بتعزيز العمل معا. وتسعى بريطانيا الى أن تشمل العلاقات المستقبلية ترتيبات حول مسائل تطبيق القانون ومشاركة المعلومات الاستخباراتية مع الحلفاء في الاتحاد الأوروبي.

12- خروج من الاتحاد الأوروبي بشكل سلس ومنظم : تعتقد الحكومة البريطانية أن من مصلحتها ومصلحة الاتحاد الأوربي، تبني عملية تطبيق تدريجيه خلال عملية المفاوضات ،يمكن خلالها لكل من بريطانيا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء، الاعداد للترتيبات الجديدة التي ستنشأ، وهذا يمنح الشركات الوقت الكافي للتخطيط والاعداد لتلك الترتيبات.

ان هذه المبادئ في رأي الكتاب الابيض تعتبر خارطة طريق لما قد تؤول اليه العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. و تعكس في الوقت نفسه انفتاحا منقطع النظير، وتظهر في نفس الوقت حرصا كبيرا على مصالح المملكة المتحدة ،وطموحا لاستمرار العلاقة بين الطرفين.

ثالثاً: تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة

من الخطوات التي قامت بها بريطانيا ايضا بعد ظهور نتائج الاستفتاء ،تفعيل المادة (50)من معاهدة لشبونة المتعلقة بخروج أي دولة من الاتحاد الأوروبي ،فما هي المادة (50) من اتفاقية لشبونة ؟:

تعتبر المادة (50) من معاهدة لشبونة، الإطار القانوني لخروج أي دولة من الاتحاد الأوروبي، ولم يسبق أي دولة أن خرجت من الاتحاد الأوروبي.وتنص هذه المادة " **على أن أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أن تحيط المجلس الأوروبي علما بنيتها الخروج ويمكنها أن تتفاوض على ذلك على ألا تتجاوز مدة المفوضات سنتين إلا في حالة موافقة جميع الدول الاعضاء الأخرى على تمديد هذه الفترة**".وتنص المادة أيضا على ان الدولة التي تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي، لن يحق لها المشاركة في المشاورات داخل الاتحاد الأوروبي حول هذا الموضوع، وتنص المادة أيضا على: أن أي اتفاق لخروج أي دولة من عضوية الاتحاد ،يجب ان يحظى بأغلبية مشروطة " أي 72% من الدول الاعضاء ال(27)المتبقية في الاتحاد الأوروبي ،مما يمثل 65% من سكان دول الاتحاد "، وكذلك بتأييد نواب البرلمان الأوروبي.

قامت رئيسة الوزراء البريطاني تيريزا ماي ،بتفعيل المادة(50)،من اتفاقية لشبونة ،عبر رسالة أرسلتها الى رئيس الاتحاد الأوروبي ،في 29 مارس 2017 م. وبهذه الخطوة تكون بريطانيا دخلت الاجراءات العملية لخروجها من الاتحاد الأوربي. بانتظار أن يعقد البرلمان الأوروبي اجتماعا لمناقشة البدء في المفاوضات.

رابعاً: رسالة تيريزا ماي للاتحاد الأوروبي مارس 2017

بدأت بريطانيا في التاسع والعشرين من مارس 2017 فعليا ،اجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي، عبر رسالة رسمية مكتوبة من رئيسة الوزراء البريطاني تيريزا ماي، الى رئيس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك، تتضمن رغبة بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوربي عبر تفعيل المادة (50)من اتفاقية لشبونة.

تضمنت الرسالة شكل العلاقة المستقبلية ما بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، ومحتوى الرسالة لا يختلف كثيرا عن خطاب ماي في لانكستر هاوس في 17 يناير 2017 م ،والذي وثق بشكل رسمي بكتاب اسمه " **الكتاب الأبيض**".

برأي الباحثة :أن مرحلة الشك قد أتضحت لجميع الاطراف سواء في الداخل أو الخارج، وأن العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ،ستكون إيجابية وهذا واضح من بيانات وتصريحات الحكومة البريطانية المتعددة خلال الاشهر السابقة. خاصة ما ورد في خطاب تيريزا ماي في لانكستر هاوس، ورسالتها الرسمية للاتحاد الأوروبي. كذلك صدرت عدة تصريحات من قادة الاتحاد الأوروبي،تفيد برغبتهم في استمرار العلاقة مع بريطانيا ،كونها لاعب أساسي في اوروبا ،وتحتل مقعدا في مجلس الامن. أذن نحن بانتظار عامين من المفاوضات ستنتج عنها بالتأكيد اتفاقية وعلاقة جديدة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

الخاتمة

أحدثت نتائج استفتاء يونيو 2016 م المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، زلزالا سياسيا واقتصاديا ،اتضح بعد ظهور النتائج مباشرة ،وسيتضح اكثر بعد الانتهاء من مفاوضات عملية الخروج التي ستستمر عامين. تداعيات الخروج الكثيره ،وما نعتقده قد يكون الأفضل لبريطانيا وقد يكون الأسوء.

هناك سناريوهات متوقعة ،قد تصل الى تفكك المملكة المتحدة ،في ظل اصرار الاسكتلنديين على مطلبهم الخاص بالاستقلال عن بريطانيا، كذلك مطلب بعض الاحزاب السياسية في إيرلندا الشمالية بضرورة الانفصال عن بريطانيا ،والالتحام بإيرلندا الام من جديد. ومن المتوقع أيضا تفكك الاتحاد الأوروبي، في ظل تصاعد قوة التيارات الشعبوية المناهضة للاتحاد الاوروبي، التي زادت شعبيتها في بعض الدول الأوروبية.

ان هذه التداعيات يمكن احتوائها أذا تكاثفت جهود باقي الدول الاعضاء ال(27)في الاتحاد الأوروبي ،خاصة الدول القوية اقتصاديا ،مثل ألمانيا أو عسكريا مثل فرنسا. ومن المتوقع أن يكون هناك اتفاقية جديدة ما بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، تساهم كل الأطراف فيها للحفاظ على المصالح المشتركة المتعددة ،خاصة الاقتصادية والامنية ،في ظل التهديدات التي تحيط بالقارة الأوروبية. هذا ما عكسته رسائل الاطمئنان المتبادلة خلال الاشهر القليلة

السابقة ،وان ألمانيا ستتحمل أعباء اقتصادية اضافية، في حين ستتحمل فرنسا أعباء أمنية إضافية. بينما روسيا تتأمل بعد خروج بريطانيا من تخفيف العقوبات عليها.

نعم هناك كثير من الامتيازات التي ستخسرها بريطانيا أزاء خروجها من الاتحاد الأوروبي، إلا أنها ستستعيد توازنها تدريجياً، وستستعيد قوتها السياسية والاقتصادية، لاسيما إذا ما حافظت على اتحادها الانكليزي، وأقنعت اسكتلندا وايرلندا وويلز في البقاء داخل تحالفها التاريخي. أيضاً وعلى الرغم من التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي ستصيبها في المستقبل القريب سواء داخليا أم خارجياً مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها من المتوقع أن تجتاز كل تلك التداعيات وستبني نفسها تدريجياً. وستحصل على امتيازات كثيرة مقابل تلك الامتيازات التي خسرتها، لكن كل ذلك سيكون بمرور الوقت، وستتخلص بريطانيا من قيود الاتحاد الأوروبي وبيروقراطيته الشديدة. وقد تكون هنالك فرصة جديدة لتعزيز التجارة البريطانية، لاسيما مع الاسواق العربية. ولهذا يمكن أن نطرح تساؤلاً مفاده :**هل أن خروج بريطانيا سيصيب دول أوروبا بعدوى الخروج من الاتحاد، لاسيما مع تصاعد التيارات الشعبوية في أوروبا وأمريكا**؟، أم سيحافظ الاتحاد ودوله الفاعلة على هذا التكتل ومقاومة التيارات المتشددة، لاسيما مع تزايد اعداد اللاجئين ؟.

الاستنتاجات

1 - لم يكن هناك اجماع سياسي بريطاني لدخول الجماعة الاقتصادية الاوروبية عام 1973م ، وان عدم التوافق التاريخي هذا أدى الى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2016م.

2-كان لظهور نتائج استفتاء يونيو 2016م، تداعيات سياسية واقتصادية مباشرة، من أهمها استقالة ديفيد كاميرون من رئاسة الوزراء وتولي تيريزا ماي هذا المنصب.

3- من المتوقع أن يكون هناك سيناريوهات سياسية في المدى المتوسط والبعيد. تتمثل في تفكك المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

4- من المتوقع ان يكون هناك توجه جديد للسياسة الخارجية، يضمن تعويض خسائرها الاقتصادية المتوقعة.

5- في الغالب سيكون هناك خروجا" ناعما"، لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يتم فيه عقد اتفاقية جديدة تضمن المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

المصادر

القرآن الكريم

اولا":المصادر العربية

1- علي الشرعة، (1999) الاسيان وتجربة التعاون الاقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها ، مجلة انسانيات في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، عدد 8.

2 - مُحَمَّد شقير، (1986) الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (الجزء الأول)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3- زيد عبد الله 2002، السياسة الدولية، دار الرواد.

4- مُحَمَّد نصير، 1998، النظرية السياسية والعالم الثالث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

5- رمزي سمير، التحولات الواعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكست، مركز الديمقراطي العربي.

6- حسن نافعة، (2014) الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الاولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانيا": المصادر الاجنبية

1. Gifford, Chris. *The Making of Eurosceptic Britain*. Ashgate Publishing, 2014.
2. Foster, Anthony. *Euroscepticism in Contemporary British Politics: Opposition to Europe in the Conservative and Labour Parties since 1945*. Routledge, 2003.

Republic of Moldova and Transnistria issue in the context of regional security landscape and Russia-Ukraine war

Mrs. Oleinic Ludmila,

Doctor of Political Science, Associate Professor American University of Moldova Chișinau, Republic of Moldova

Despite Russia's military intervention in 1992, the Republic of Moldova managed to sustain robust relations with Moscow. Gradually, though, Moldova shifted its gaze towards the West, building a relationship with NATO in 1992 and signing an Association agreement with the European Union (EU) in 2014. This decisive inclination toward EU integration and alignment with Western principles created a rift in its relationship with Russia.

The seismic shock of Russia-Ukraine war in February 2022 reverberated across the region, potentially putting Moldova, with a 1,200 kilometer-long border with Ukraine, at risk of becoming collateral damage. Moscow has continued to threaten Moldova against adopting an "anti-Russia" stance, in attempt to flex its geopolitical interests once again.

Underscoring the gravity of actual Moldova's national security situation in context of regional security configuration, it is at greater risk than even the Baltic countries or Poland. Although Ukraine's fight against Russian forces provides some breathing space for Moldova to regain stability, the harsh truth is Moldova's military lacks the resources to effectively counter significant threats. While Ukraine's counteroffensive gains momentum, and Russia braces itself for the backlash, Moldova is quietly trying to disentangle itself from Russia's grip, building stronger ties with the European Union. In June 2022, both Moldova and Ukraine were recognized as official EU candidates, in a tangible display of defiance.

Moldova has responded assertively to rising tensions, taking concrete actions

to resist Russian interference. In February 2023, Ukraine mentioned it had intercepted a Russian plan to overthrow Moldova's government. It passed a law punishing separatist activities and requested NATO's help in bolstering its air defense capabilities, indicating a hard-line stance against Russia and Transnistria.

In July 2022 and April 2023, Chișinău delineated its stance on the separatist state and the presence of Russian forces, setting a clear "red line." Moldova's Ministry of Foreign Affairs sent a stern message to Moscow, forbidding a Russian delegation from entering the country. Moreover, it underscored the immediate and unconditional requirement to recommence the withdrawal of Russian troops and ammunition depots from Moldova.

While the Russian forces stationed in Transnistria are among the least capable in the Russian army, their strategic location could yet create instability in both Ukraine and Moldova. On the other hand, the Transnistrian populace — one third of whom are ethnic Ukrainians and a substantial number of whom hold Ukrainian citizenship — might be sympathetic toward Ukraine. The political leader of Transnistria, Vadim Krasnoselsky, chose a careful neutral stance during Russia-Ukraine war, aware of the potential repercussions' of locals and from Ukrainian authorities.

Transnistria is rightfully worried about a Ukrainian intervention, and its behavior reflects a potential willingness to conduct negotiations in the future. Possible solutions include a negotiated settlement, focusing on the economic benefits of integration for Transnistria, or even considering the implementation of a treaty of neutrality. This would be akin to Austria's experience in 1955, which might persuade the Russian peacekeepers to leave. This treaty would forbid membership in NATO or the Russian-led Collective Security Treaty Organization.

President Putin's past responses to internal mutiny and international incidents (as when Turkey shot down a

Russian jet over Syria in 2015) have shown a pattern of restraint and preference for negotiation. This suggests that if Moldova and Ukraine decide to take military action, Russia would opt for negotiation instead of confrontation [1].

If Moldova can successfully reintegrate Transnistria, it would also set the precedent for other contested postsoviet regions such as South Ossetia and Abkhazia in Georgia. The fate of nations who neighbor Russia is intertwined with the outcome of the Russo-Ukrainian war. A perceived Russian victory would likely encourage the Kremlin to exert force on other neighbors. Every potential resolution to these frozen European conflicts, including the Transnistrian issue, moves Europe one step closer to the dream of a sustained, all-encompassing peace.

Since the invasion of Ukraine, Moscow has intermittently invoked the threat of conflict in Transnistria. But the Moldovan government appears to be playing a waiting game, hoping their courtship of the EU, the country has candidate status, will yield economic dividends that will make reintegration more tempting for Transnistrians. They are also reluctant for reunification to be seen as a prerequisite for EU membership. Moldova's president Maia Sandu said recently that the big issue in EU talks was reform not Transnistria. Moldova hope to have a geopolitical opportunity in the near future to solve the conflict, but it should not be seen this as the main problem in accession negotiations to EU.

Moldovan officials are wary of pushing too fast, arguing that the country's fragile economy and under-resourced government would right now struggle to cope with the absorption of Transnistria. Because the last thing Moldavian officials need now is the injection into the electorate of a tranche of conservative Russian speakers at a time when the government's approval ratings have tumbled against a backdrop of high energy prices. It is like to inject 15 per cent of voters from the Russian world into any democracy

and see what would happen. The point is to make our reintegration more like EU accession than German reunification [2].

In its turn, Russia has adopted a reactive posture regarding Republic of Moldova. The Kremlin refrains from any significant initiative toward Moldova, for example to re-launching the "5+2" process on Transnistria, unless and until the course of the war in Ukraine might open that and other opportunities for Russia. Moscow has certainly noticed Chisinau's hopes in replacing the 5+2 format with one free from Russian control. The Kremlin's reactions thus far have been low-key and voiced by mid-level officials. Thus, the Russian ambassador-at-large, Vitaly Tryapitsyn, has called for reanimating this forum … as an opportunity for Russia to renew diplomatic contacts with Ukraine and with the Western countries. This statement confirmed Russia's hopes to use a reconvened 5+2 process as an opportunity to break out of isolation and re-enter international diplomacy with great-power status. Russian officials continue describing the 5+2 forum as indispensable and immutable even if it is inactive at this time. This format, irrespective of the halt in its work, remains the only multilateral mechanism for seeking a comprehensive resolution of the Transnistria question. Alternatives to it do not come into consideration, declared the Foreign Ministry's CIS Affairs Department Director - Aleksei Polishchuk. And according to Ministry of Foreign Affairs of Russia spokeswoman, Maria Zakharova, commenting on Chisinau's wish for alternative platforms, she said that Russia definitely disagree and regard this as an attempt to break up an internationally recognized format to resolve the Transnistria conflict. Yet, Moscow's sporadic comments reflect a low level of attention to this issue for the time being.

The European Union is supposed to represent the views of Germany and the other EU member states (outsiders to this process) in the 5+2 negotiations, but Brussels cannot do so effectively from its perch as a mere observer.

Germany has therefore tried to carve out an independent role, commensurate to its weight in Europe. Berlin has consistently disclaimed any intention to substitute for, let alone compete with, the 5+2 arrangement. The disclaimers have probably aimed to reassure primarily the Russian side that Berlin would not act against Moscow's

The 5+2 forum has been a major success for Russian diplomacy during the 14 years of its active operation (2005–2019). It should be allowed to fade away quietly as it cannot be fixed. Russia designed it as a process not for conflict resolution, but for conflict conservation, namely on Russian terms. Various interested parties—particularly Moldovan governments in years past—complained that the 5+2 process was "dysfunctional" and "ineffective." Such complaints were naive. This forum functioned quite effectively for its Russian-designed purpose of "freezing" the conflict—as well as freezing any resolution on terms that would have been compatible with Moldova's statehood and its European integration.

Moldova and Ukraine are now candidate countries for EU membership and this requires emancipating these two countries from conflict-resolution formats and security arrangements that include Russia. Accepting Russia back into these formats would block the European integration path for both countries. It would also open the door for Russia's return to the European concert with implications continent-wide. In December 16, 2022, Ukrainian President Volodymyr Zelenskyy understanding those implications has proposed a transformative concept for Ukrainian and Euro-Atlantic security, excluding Russia from participation. The Moldovan government understands this, as does Kyiv, but Chisinau is at peace and the government is less vocal.

Russia's conduct in Ukraine would make the reopening of the 5+2 forum morally untenable on top of all other considerations. To denounce the 5+2 arrangement, or officially declare it as expired, would however be superfluous and counterproductive. This forum can be allowed to fade away quietly,

simply through no longer convening it. The current, three-year inactivity can be prolonged informally, indefinitely [3].

For sure can be said that the current situation in Transnistria is uncertain. Despite information that Russia planned to create a land corridor connecting Russia, Donbas, Crimea, and Transnistria, the separatist regime in Tiraspol has, so far, tried to be neutral in the war. Vadim Krasnoselsky, said that the preservation of calm and peace is the priority of the regime. Since its declared independence from Moldova, Transnistria managed to survive due to Russian political and economic support and military protection. According to a survey from 2019, people in Transnistria perceived Russia as the best economic and political partner for the region. Russian leaders declare that Russia is fully responsible for the security of Transnistria and the protection of 250,000 Russian citizens living in Transnistria.

For over thirty years, due to its porous borders and international isolation, Transnistria served as a "smugglers' paradise" for weapons and human trafficking. Criminal groups in Russia, Ukraine, Moldova, and Transnistria used the region as a hotspot for illegal distribution of weapons and human beings. The war in the eastern regions of Donbas and Luhansk in Ukraine in 2014, however, has started a process of change by which Ukrainian authorities tightened border control with Transnistria. When Russia fully invaded Ukraine in February 2022, the border control was tightened even more with Ukrainian authorities ordering that the Transnistrian section of the Moldova - Ukraine border to be closed and secured by tanks. This made the smuggling more difficult, with Transnistrian and Russian authorities saying that Ukrainian and Moldovan authorities have imposed an "economic blockade" on Tiraspol. Both Russia and Ukraine acted as mediators in the "5+2" format, that was created with the goal of finding a solution to the Transnistrian issue. However, since

Russia invaded Ukraine in 2022, the negotiations on the conflict have been frozen. And the evolutions of Ukraine's fate in its war with Russia will dictate the fate of Moldova and Transnistria as well.

Ever since their independence from the USSR, Ukraine and Moldova were fearful of finding themselves in a security vacuum on Europe's fringes. In February 2023, despite the recent voiced support from Biden to Sandu in Warsaw, the reality is that Moldova is not a NATO member and cannot rely on NATO protection in case of an imminent Russian attack. The overwhelming military and financial support that Western stalwart allies are offering to Ukraine and Moldova is unprecedented and very much welcomed and appreciated by Moldova's and Ukraine's leaders. Still, Moldovan leaders cannot escape the reality that, in the case of an open escalated conflict to its borders, the destruction of war and the suffering of civilians remains a high risk that they need to grapple with.

Moldovan authorities are critical of Russia, its invasion of Ukraine, and its tactics toward the Eastern European states. In March 2023, the Moldovan Parliament passed a law that clarified that the official language spoken in Moldova is Romanian. This attracted criticism from Moscow [4]. In the background of these security challenges, the Moldovan government is in a race to speed up the implementation of justice and anti-corruption reforms in order to start the EU accession negotiations in December 2023. Though the support Moldova is receiving from its Western partners is unprecedented in the country's independence history, to remain stable and be successful in its reform-implementation process, Moldova needs an increase in investment flows from the West and strengthened support for the country's democratic institutions. There is also an increased need for support from the West to fend off Russian disinformation and propaganda and decrease the East-West polarization in Moldovan society. The changed regional security landscape

has prompted discussion among the Moldovan leaders to consider the possibility of joining a "broader alliance;" although, a society-broad discussion about shifting away from its neutrality, a concept strongly established in Moldova's Constitution, has not actively started in Moldova.

Bibliographical references

1. Khiricenko D. The Ukraine war offers a chance to solve Moldova's Transnistria problem. // The Hill. July 25,2023. 4 P. https://thehill.com/opinion/international/4115248-the-ukraine-war-offers-a-chance-to-solve-moldovas-transnistria-problem/

2. Russell A. Ukraine war opens door for Moldova to end its frozen conflict. // Financia Times. May 2023. 7 P. https://www.ft.com/content/4a9603cb-709c-4137-9530-9f568ab11aab

3. Socor V. Russian-Ukrainian War Should Doom the '5+2' Negotiations on Transnistria. // The Jamestown Foundation: Global Research and Analyses. Eurasia Daily Monitor. Volume: 20. February 1, 2023. 5 P. https://jamestown.org/program/russian-ukrainian-war-should-doom-the-52-negotiations-on-transnistria-part-four/

4. Locoman E. War As a Neighbor: Moldova and the Challenges of Facing Russian Aggression in Ukraine // Foreign Policy Research Institute. April 14, 2023. https://www.fpri.org/article/2023/04/war-as-a-neighbor-moldova-and-the-challenges-of-facing-russian-aggression-in-ukraine/